جامعة البليدة-2-لونيسي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

مطبوعة دروس في مقياس:

منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر(السداسي الأول)، تخصص: قانون جنائي و علوم جنائية

من إعداد الدكتورة: عقيلة عفيري

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعتبر مادة المنهجية من المواد الحديثة نسبيا التي اعتمدت في مختلف برامج التعليم عبر العالم، وهي من المواد المشتركة بين كل المواد، وقد اعتمدت كوحدة منهجية لجميع الأطوار في الجامعة الجزائرية.

تتضمن مادة المنهجية جانبين أساسيين هما جانب شكلي وأخر موضوعي، فالجانب الشكلي أو الاجرائي يتضمن بيان الطرق والإجراءات والأساليب التي يتبعها الباحث أو الطالب في عملية إنجاز أعماله وأبحاثه العلمية وإخراجها في صورتها النهائية، وهو المعنى الشائع للمنهجية.

أما الجانب الموضوعي أو المادي فيتضمن دراسة مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية المعروفة التي اتفق عليها علماء المناهج، وتتمثل في المنهج التاريخي، والاستدلالي، والتجريبي، والجدلي، وكذا المناهج الفرعية كالمنهج الوصفي، والاحصائي، والمقارن، والاحصائي...، وبيان تطبيق هذه المناهج في ميدان العلوم القانونية.

يسرنا أن نضع بين أيدي طلبتنا الأعزاء طلبة السنة الأولى ماستر تخصص جنائي و علوم جنائية و كذا تخصص دولة ومؤسسات هذه المطبوعة الموسومة بمحاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي، ونأمل من خلال انجاز هذه المطبوعة تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيمايلي:

– تعليم و تدريب الطلبة على مهارات البحث العلمي، خاصة وأنهم مقبلون العام المقبل على إعداد مذكرة تخرجهم للحصول على شهادة ماستر.

– التعرف على جميع مراحل البحث العلمي بداية من مرحلة اختيار موضوع البحث وصياغة اشكاليتة وصولا إلى مرحلة كتابة البحث في شكله النهائي.

–التعرف على مناهج البحث العلمي وخاصة المطبقة بكثرة في ميدان العلوم القانونية مع ذكر أمثلة على ذلك.

– تحسيس الطلبة بخطورة ظاهرة السرقة العلمية وحثهم على ضرورة التقيد بأخلاقيات الباحث الجيد و خاصة منها صفة الأمانة العلمية.

– الشرح المفصل لتقنيات الاقتباس و التهميش في البحوث العلمية.

– شرح طرق تنظيم و ترتيب مراجع و مصادر البحث.

– التعرف على ضوابط كتابة البحث من الناحية الشكلية و الموضوعية.

ولتحقيق هذه الأهداف ارتأينا دراسة النقاط التالية:

1– مفهوم البحث العلمي و خصائصه

2- أخلاقيات الباحث.

3-أدوات البحث العلمي.

4- مناهج البحث العلمي.

5- مرحلة اختيار موضوع بحث.

6- كيفية صياغة إشكالية البحث.

7-مرحلة جمع المادة العلمية.

8-مرحلة إعداد خطة بحث.

9-تقنيات الاقتباس والتهميش في البحوث.

10-كيفية ترتيب مصادر ومراجع البحث.

11-كتابة البحث من الناحية الشكلية والموضوعية.

الدرس الأول: مفهوم البحث العلمي و خصائصه

يكتسي البحث العلمي أهمية خاصة باعتباره مصدرا من مصادر المعرفة، وهو اليوم يكتسي أهمية عظمى، خاصة و أنه يعد مصدرا من مصادر القوة للدول الكبرى، لذلك أصبح مجال من مجالات التنافس و ميدان سباق نحو الاختراع و الاكتشاف، وسنتناول ضمن هذا الدرس النقاط التالية: -تعريف البحث العلمي(بما فيها التعريف اللغوي و الاصطلاحي) وأهدافه،

خصائصه ومميزاته ، كما سنتعرض إلى أنواع البحوث العلمية، ومعوقات البحث العلمي.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

إن البحث العلمي يعتبر أداة هامة في زيادة واستمرار المعرفة و التقدم العلمي وتطوره، و مساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته للوصول إلى أهدافه[1]، و ينبغي لنا دراسة التعاريف التي وردت بخصوص البحث العلمي و كذا أهدافه أنواعه و المعوقات أو الصعوبات التي تعتريه ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي و أهدافه

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي.

المعنى اللغوي: كلمة بحث علمي متكونة من مصطلحين هما "بحث" و "علمي"

[1] علي مراح، منهجية التفكير القانوني(نظريا و عمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط3، 2007، ص 65.

فكلمة" بحث "مشتقة من الفعل بحث ، يبحث، بحثا، ابحث بمعنى فتش و تقصى وتتبع وحاول و تحرى[1].

أما كلمة "علمي" وهي منسوبة الى العلم و الذي يعني الإحاطة و الإلمام بالحقائق، أو مجموع مسائل وأصول كلية متعلقة بموضوع ما،مرتبة على نظام مخصوص[2].

فالعلم هو طريقة منظمة للحصول على المعرفة، تتبع فيها قواعد و خطوات مضبوطة، أما المعرفة فيتم الحصول عليها بشكل تلقائي أو بالصدفة البحتة و دون اتباع أي أسلوب[3].

وهو يعني التفتيش و التقصي لحقيقة من الحقائق.

أما في معناه الاصطلاحي فقد وردت عدة تعاريف منها:

" أن البحث هو محاولة لاكتشاف المعرفة و التنقيب عنها و تنميتها و فحصها و تحقيقها بتقص دقيق و نقد عميق ثم عرضها بشكل متكامل وذكي لكي تسير في ركب الحضارة العالمية وتساهم فيها مساهمة إنسانية حية كاملة[4]."

وهناك تعريف أخر له بأنه:" عملية الاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات و علاقات جديدة، وذلك بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة[5]."

وهناك من عرفه بأنه:" استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف، يمكن توصيلها و التحقق من صحتها، عن طريق الاختبار العلمي[6]."

وحسب منظمة اليونيسكو فإن البحث العلمي هو النشاط الذي يقوم به الإنسان الباحث، من خلال محاولات منظمة لكي يدرس بموضوعية الظواهر القابلة للملاحظة بقصد اكتشافها وفهمها فهما كاملا وفهم أسبابها[7].

---

[1] زهية منزل غرابه، منهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية و الإنسانية، مطبوعة موجهة لطلبة نظام ل.م.د، علوم اسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة و الاقتصاد، 2017/2016، ص 01.

[2] محمد محمود دنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016، ص 12.

[3] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط4، وكالة المطبوعات، الكويت،1978، ص09.

[4] زهية منزل غراية. المرجع السابق، ص 01.

[5] عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 12.

[6] أحمد بدر، المرجع السابق، ص06.

[7] زهية منزل غراية، المرجع السابق، ص 3.

و يمكن إجمالا تعريف البحث العلمي في الجملة التالية:" البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى(الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى(منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى(نتائج البحث)[1].

إذن من خلال تنوع التعاريف المذكورة بخصوص البحث العلمي، يمكن القول بأن هدف البحث هو البحث عن الحقيقة بشأن ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشكلات من أجل ترقية قدرات الباحث وتطوير المعرفة العلمية في جميع مجالات الحياة بالاستناد إل أساليب و مناهج مختلفة بحسب طبيعة المجالات العلمية المختلفة.

الفرع الثاني- أهداف البحث العلمي

إن الغاية من كتابة البحوث العلمية في شكل رسالة جامعية أو أطروحة هو تعويد الباحث على التنقيب عن الحقائق واكتشاف أفاق جديدة من المعرفة و التعبير عن أرائه بحرية و صراحة، و يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لكتابة الأبحاث إلى جانب ماذكرناه في مايلي:

-إثراء معلومات الطالب في مواضيع معينة، حيث يتمكن الطالب من زيادة الاطلاع و المعرفة لديه.

-الاعتماد على النفس في دراسة المشكلات و اصدار الأحكام بشأنها.

-اتباع الأساليب و القواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث.

-رفع الكفاءة عند الطالب، بمعنى أن البحث العلمي يعين الطالب على تنمية قدراته العلمية بما يمكن من رفع و تطوير مهاراته ورقي ممارسته لعملية التعلم، من خلال اتقان مهارات البحث العلمي.

-استعمال الوثائق و الكتب سلاحا للمعرفة وإثراء المعلومات.

-التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة و نظام في العمل.

-التعود على القراءة و تحصين النفس ضد الجهل[2].

- استعمال المنطق و المقارنة بين الآراء الجيدة و الآراء الهزيلة[3].

-إظهار المقدرة على التعبير واستعمال الكلمات المناسبة.

---

[1] دليل أخلاقيات الباحث، كلية العلوم، فرع دمياط، يناير 2012، مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.du.edu.eg ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/10، على الساعة 20:00، ص05

[2] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2006،ص 49.

[3] عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث، المرجع السابق، ص14.

– الاستفادة من تجارب الأساتذة و ملاحظاتهم و التعرف على الأخطاء التي يقع فيها الباحث منذ البداية[1].

المطلب الثاني–أنواع البحوث العلمية:

تتنوع البحوث العلمية و تنقسم حسب اعتبار تصنيفها، و يمكن ايجاز هذه الأنواع فيمايلي:

1–تصنف البحوث حسب مجال البحث أو حسب التخصص: إلى بحوث تربوية و تاريخية و علمية وأدبية واجتماعية وسياسية وغيرها.

2–تصنف البحوث العلمية حسب طبيعة البحوث إلى بحوث نظرية تستهدف الوصول إلى المعرفة و تطويرها، و تستخدم في ميدان التربية و علم الاجتماع و القانون....

و بحوث تطبيقية عملية، تستهدف ابتكار حلول معينة و مقبولة للقضايا و المشكلات التي تهم المجتمع.

3–تصنف البحوث حسب الطبيعة الأكاديمية إلى بحوث الطلبة وبحوث الدراسات العليا و بحوث أساتذة الجامعات و مراكز البحث

4– تصنف البحوث العلمية حسب الاستعمال إلى بحوث صغيرة كالمقالة و مشروع البحث، و بحوث طويلة كالرسالة أو الأطروحة.

أ–**البحث القصير أو المقالة:** هو عبارة عن بحث يطلبه الأستاذ من الطالب خلال الفصل الدراسي، ويكون الهدف منه هو تدريب الطلبة على استعمال الوثائق والكتب الموجودة في المكتبة وإظهار المقدرة على ترتيب المعلومات وجمعها، ثم تحليلها واستخلاص النتائج، وتدفع الطالب إلى القراءة وتنمية معلوماته في الاختصاص الذي يدرسه، والبحث الذي يقوم به الطالب يكون قصير تتراوح عدد صفحاته مابين 20 إلى 40 صفحة[2].

ب–رسائل الماجستير:وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا، ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا والحصول على هذه الهادة الجامعية، وينقش هذا البحث أمام لجنة من الأساتذة، حيث لابد أن يكون البحث عبارة عن دراسة جديدة وجدية لم يتطرق إليها باحث من قبل، والرسائل الجامعية تأخذ أشكال الكتب العلمية لأنها تصير مسجلة في المكتبات ويقرأها الطلبة الذين يهمهم ذلك الموضوع، وفي نهاية الأمر تصبح مرجعا علميا أساسيا، ولابد أن يدرك الباحث أن الرسالة

---

[1] عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 15 .

[2] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 2011، ص13.

الجامعية هي مساهمة علمية في حقل الاختصاص وتكملة المواد النظرية التي درسها طيلة سنة ونصف فس قسم الدراسات العليا في جامعته[1].

ج- الاطروحة: وهي عبارة عن بحث شمال كامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات العلمية المعترف بها دوليا[2]، وتهدف الأطروحة إلى ابتكار شيء جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث، ويفوق عدد صفحاتها 200 صفحة[3].

والأطروحة تناقش أمام لجنة من الأساتذة المختصين في الموضوع وبصفة علنية أي بحضور الجمهور.

5-تصنف حسب كيفية معالجة الموضوع إلى البحث الاكتشافي التنقيبي و البحث التفسيري النقدي، و البحث الكامل.

أ- البحث الاكتشافي التنقيبي: وهو البحث الذي يهدف إلى التنقيب عن الحقائق، وهو البحث الذي يسعى للكشف عن حقائق معينة مسبقا، دون أن يحاول التعميم أو التجاوز لحل المشاكل[4].

ب- البحث التفسيري النقدي: وهو البحث الذي يهدف من خلاله الباحث إلى الوصول إلى نتيجة إيجابية متضمنة حلول لمشاكل معينة مسبقا، ويعتمد على التدليل المنطقي، ويصلح إذا تعلق الأمر بالأفكار أكثر من المسائل المتعلقة بالحقائق، ويستعمل أكثر في العلوم الاجتماعية[5].

ج- البحث الكامل: وهو البحث الذي يسعى إلى جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جمع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفها من أجل حل المشاكل[6].

المبحث الثاني- خصائص البحث العلمي وصعوباته:

لايكتمل مفهوم البحث العلمي إلا بجملة من الخصائص و الصفات تميزه عن غيره من البحوث، كما لايخفى على أحد أن البحث العلمي تعترضه العديد من الصعوبات والعراقيل ينبغي التعرف عليها.

المطلب الأول- خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

---

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المرجع السابق، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، 2015، (دم)، ص 33.

[4] المرجع نفسه، ص 30.

[5] المرجع نفسه، ص 31.

[6] المرجع نفسه، ص 31.

- البحث العلمي بحث منظم و مضبوط: أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم و مضبوط و دقيق و مخطط، أي يجب أن يكون منظم ودقيق يتبع طرق و منهج و أسلوب حتى يتسم بصفة البحث العلمي.
- بحث موضوعي: أي ضرورة أن يكون الباحث منزها عن الميول و الرغبات بمعنى أن يكون الباحث حيادي و بعيد عن العواطف و أرائه الشخصية وحتى و إن كان هناك نقد فينتقد بموضوعية.
- بحث عام و معمم، فالبحث العام يعني أن البحث العلمي يتناول كل المواضيع وكل المجالات قابلة للبحث فيها.أما المعمم فيعني أن النتائج التي يتوصل إليها الباحث يمكن أن تعمم على جميع الظواهر الأخرى المشابهة لها.
- بحث حركي تجديدي حيث أن البحث العلمي لايتوقف عند نتيجة واحدة، وإنما الباحث يجب عليه أن ينطلق من نتيجة سابقة و يضيف لها معارف أخرى أو معارف أحدث.
- بحث تفسيري: حيث يفسر البحث العلمي الظواهر و الأشياء بواسطة كمجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.
- بحث نظري لأنه يستخدم النظرية لإقامة و صياغة الفرض الذي هو البيان الصريخ الذي يخضع للتجارب و الاختبار.
- بحث تجريبي:لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب الاختبارات على الفروض، فالبحث الذي لايقوم على أساس ملاحظات و تجارب لايعد بحثا علميا، فالبحث العلمي يؤمن و يقترن بالتجارب[1].
- يتميز البحث العلمي بالتبسيط والاختصار، و نقصد به التبسيط المنطقي والاختصار الذي لايخل بالمعنى، مع تجنب الحشو أو التعقيد في الأسلوب[2].
- التنبؤ، حيث لايقف البحث العلمي عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، وإنما يهدف أيضا إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه

[1] ماثيو جيدر، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير و الدكتوراه، منهجية البحث، ترجمة ملكة الأبيض،دن، دم، ص 18.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دارالكتب، اليمن، 2019، ص 16.

النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا ولكي تكون هذه التنبؤات مقبولة ينبغي التحقق من صحتها[1].

المطلب الثاني–صعوبات البحث العلمي:

هناك العديد من الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية البحث العلمي في شتى العلوم ، وهي تختلف من تخصص لآخر ومن بحث إلى أخر، ولعل أهم هذه الصعوبات نذكر مايلي:

الفرع الأول– الصعوبات المتعلقة بعملية البحث، وتتمثل في:

–الصعوبات المالية أو نقص الموارد المالية للبحث، فكلما توفرت الموارد المالية للباحث، كان هذا الأخير قادرا على انجاز بحثه بشكل جيد و متعمق و مضبوط، لأنه يتمكن من الحصول على كم هائل من المعلومات و البيانات المطلوبة مهما كانت التكاليف، و من هنا وجب على الدول التي تسعى جاهدة إل تطوير البحث العلمي أن تهتم بتوفير الظروف المادية اللازمة للباحث.

–عدم إعطاء القيمة اللازمة للباحث : إن عدم إعطاء القيمة اللازمة للباحث خصوصا في الدول النامية يعتبر عائق كبير خاصة و أن هذه الدول لاتعطي الباحثين الاحترام الواجب، مما يجعل هؤلاء الباحثين يفكرون في الهجرة إلى بلد أخر يعطيهم قدرهم اللازم.

–عدم توفر المعلومات بشكل دائم خاصة في الدول النامية، و إن وجدت فهي ليست ذات مصداقية عالية[2]، و إن تم إنجاز البحث فالنتائج غالبا ما تكون غير منضبطة وغير ملائمة نظرا لأنها تقوم على معلومات غير مؤكدة، و بخصوص هذا الأمر يجب أن تولي الدول و المجتمعات أهمية بالغة لتوفير المعلومات البحثية[3].

– صعوبات الوصول إلى مجتمع الدراسة، حيث يجد الباحث نفسه عاجزا عن الوصول إلى المناطق التي تمثل مجتمع الدراسة لأسباب مختلفة، كوجود حروب مثلا في تلك المناطق، أو حدوث كوارث جوية تمنع الباحث من الوصول إليها وبالتالي لم يتمكن من انجاز بحثه بشكل جيد.

---

[1] سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص 12.

[2] هاشمي بن واضح، منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا، "ماستر،ماجستير،دكتوراه"، جامعة محمد بوضياف، ط2016، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

الفرع الثاني –الصعوبات المتعلقة بالشخص الباحث:

–ضعف مهارات البحث العلمي لدى الباحث، و هذا يكمن من خلال الصعوبات و العراقيل التي يواجهها الباحث مثل اختيار موضوع البحث، تحديد المشكلة، الخلط بين الأهداف و الأهمية، وضع خطة البحث...

–نقص الدافعية، أي عدم توفر الرغبة في البحث لدى الباحث، و عدم وجود محفزات للبحث.

– عدم تعاون المشرف على البحث مع الباحث، حيث أنه في بعض الأحيان يكون المشرف على البحث منشغلا أو غير مهتم بالبحث الذي يقوم به الباحث وذلك بسبب عدم اهتمامه بالمجال الذي يبحث فيه الباحث، و تنعكس هذه الأمور بشكل سلبي على جودة البحوث العلمية.

– اختيار الباحث لموضوع غير مناسب، حيث يقع الباحث في اختيار موضوع مستهلك بكثرة و بالتالي لايقدم أي إفادة و لايضيف أي جديد للبحث العلمي، أو يختار موضوع جديد يفتقر إلى الدراسات السابقة، وهذا مايجعله لايحصل على المعلومات الكافية في بحثه وهذا مايؤثر على نتائج بحثه.

–كثرة الأعباء و الأشغال على الباحث، بمعنى عدم تفرغه لإنجاز بحثه على أكمل وجه[1].

الدرس الثاني: أخلاقيات الباحث العلمي

إذا كان الهدف من إجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات هو البحث عن الحقائق العلمية والمعرفية، فإنه من المتفق عليه أن تحقيق هذا الهدف يقتضي ضرورة توافر مجموعة من الصفات والأخلاقيات في الباحث العلمي، والتي ينبغي عليه الالتزام بها، وتجاهل الباحث العلمي لهذه الأخلاقيات ينفي الصفة العلمية و القيمية لعمله البحثي، فأخلاقيات البحث العلمي تقتضي احترام حقوق الآخرين وأرائهم وكرامتهم من خلال قيمتي" العمل الإيجابي وتجنب الضرر"، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل الصفات الواجب توافرها في الباحث العلمي أثناء قيامه ببحثه؟

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الباحث و أخلاقياته

البحث العلمي ليس مجرد تجميع للمعلومات وعرضها فقط، بل هو عمل علمي منظم وتحليلي قانوني يقوم به الباحث بأسلوب استنتاجي للوصول إلى نتائج جيدة ومضبوطة، فمن هو هذا الباحث؟

[1]طه النعيمي، البحث العلمي و التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة أبحاث البيئة المستدامة، المجلد1، العدد صفر،1997، ص 12.

المطلب الاول: تعريف الباحث

لغة: الباحث هو اسم وجمعه باحثون، والباحث هو المحقق و المنقب في قضايا الفكر و المعرفة، ويقضي الباحث وقته بين الكتب و التجارب[1].

اصطلاحا:

الباحث هو الشخص الذي يقوم على كاهله اختيار مشكلة وتتبعها ودراسة ذلك وفق منهج معين لتحقيق هدف معين[2].

وهناك من عرفه بأنه الشخص الذي توافرت فيه الاستعدادات الفطرية والنفسية بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام بالبحث العلمي[3].

فالباحث هو من لديه القدرة على تنظيم المعلومات التي بين يديه، والتي يريد نقلها إلى القارئ وتنظيمها تنظيما منطقيا له معناه ومدلوله، ومرتبا أفكاره ترتيبا متسلسلا وفق أسلوب علمي رصين بعيد عن الغموض والإطالة[4].

وهناك من عرفه بأنه الشخص الذي يقوم بالبحث، فيختار المشكلة التي تصلح أن تكون موضوعا للبحث ويحدد نطاقها وأفضل المناهج لبحثها، ويضع الخطة العملية المناسبة لهذا البحث، ويسمى الباحث في لغة القانون بالمؤلف وينشأ له حق على مؤلفه يسمى(حق المؤلف)، تحميه قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، وغالبا مايقوم بالبحث العلمي شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص واحد أو فريق من الباحثين ويسمى حينئذ بالبحث المشترك أو الجماعي[5].

---

[1] تعريف ومعنى الباحث في معجم المعاني الجامع، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.almaany.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/12، على الساعة 15:00.

[2] عبد العزيز بن عبد الرحمان بن على ربيعة، البحث العلمي(حقيقته، مصادره، مادته، مناهجه، متابته وطباعته ومناقشته)، ط6، طكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1433هـ/2012م،ص 115.

[3] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، دار النمير للنشر، دمشق، 2002، ص 20.

[4] المرجع نفسه، ص20

[5] محمد جمال مطلق الذنيبات، كيف تكتب بحثا قانونيا، أصول البحث القانوني، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، السعودية، 2014، ص28.

المطلب الثاني: تعريف أخلاقيات الباحث وأهمية الالتزام بها في البحوث العلمية

إن بناء الأبحاث العلمية عالية الجودة يتطلب أن تكون هناك ثقة في المضمون البحثي والنتائج المتوصل إليها، وهذا يحتاج إلى ضرورة إلتزام الباحث بجميع أخلاقيات البحث العليمي، فماذا نعني بها وماهي أهمية الالتزام بها؟

الفرع الأول: تعريف اخلاقيات الباحث

لغة: الأخلاق من الخلق، و الخلق هي صورة الإنسان الباطنة ، وتخلق بخلق أي استعمله من غير أن يكون مخلوقا في فطرته، أي أن التخلق هو إظهار الأخلاق الحسنة[1].

تعتبر الأخلاق شكل من أشكال الوعي الإنساني، تقوم على ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية، مستمدة قواعدها من عدة مناهج لسيما الدين الذي وضع أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية وعلاقات الإنسان سواء مع نفسه أو مع الغير، كما تستمد من القواعد العامة التي يستوحيها من خلال الإرث الإنساني و الاجتماعي بصفة عامة، ومن القواعد العامة التي يستوحيها الفاعل الأخلاقي[2].

اصطلاحا: تعرف الأخلاق بأنها صفة في النفس تظهر أثارها في الكلام و السلوك العلمي و المظهر الخارجي والصحبة المختارة، فالخلق عبارة عن أمر حسن أو قبيح كامن داخل النفس، تصدر عنه الأعمال والتصرفات بتلقائية من غير الحاجة إلى تفكير وتأمل[3]

وهناك من عرفها بأنها:" تلك الصفات و السمات التي يجب أن ترتبط بالشخص الباحث، و التي تميزه عن غيره من القراء العاديين أو الكتاب الأدبيين أو الصحفيين..."[4]

إذن يمكن القول أن الاخلاقيات هي عبارة عن ضوابط تنظم ممارسة العلماء والباحثين سلوكاتهم، حيث تعتبر دائرة الخلاق أوسع من دائرة القانون، فهي تغطي السلوك حتى في الحالات التي يوجد فيها رقيب

---

[3]إبراهيم محمد تركي، دراسات في مناهج البحث العلمي، ط1، دار الوفاء لدنيا للطياعة والنشر، الإسكندرية، 1427ه/2006م، ص 24.

[2] سيلية حماش، أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 واشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 4، العدد 01، فبراير 2020، ص 134.

[3] المرجع نفسه،ص 134.

[4] مسعود فلوسي، صفات الباحث و مؤهلاته العلمية، موقع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، www.oulamaadz.org

قانوني، وذلك من خلال العرف الاجتماعي والضمير، خاصة مع تطور العلوم والبحث العلمي وتعقيده، ولكن هذا لاينفي دور القانون في تدعيم دور الأخلاق.

والأخلاقيات إما أن تكون عامة أي مشتركة بين جميع المهن كالصدق، الأمانة، الإخلاص، وحسن المعاملة.....، وإما أن تكون خاصة بكل مهنة، فلكل مهنة طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من المهن الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أهمية الالتزام بالأخلاق في البحوث العلمية

-إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي تعد وسيلة بالغة الأهمية، وذلك لضمان جودة البحث العلمي في الوقت الراهن، كما أنها تمثل مسؤولية كبرى لايسأل عنها الباحث فحسب، بل إنها تشمل المشرف الأكاديمي ومؤسسات البحث العلمي وماينبثق عنها من مجلات ودوريات ونشاطات علمية مختلفة.[2]

-وتظهر أهمية أخلاقيات البحث العلمي عندما نلحظ أنه في حالة غيابه أو ضعفها لدى الباحثين يؤدي الأمر إلى عواقب وخيمة على الصعيدين الفردي والمجتمعي خاصة في حالة إهمال الجانب الأخلاقي للعمل والحرص على ضوابطه والإلمام بجميع جوانبه .[3]

-إن الالتزام الأخلاقي يؤدي إلى قلة الممارسات غير العادلة، ومن ثم انتشار العدالة خاصة فيما يتعلق باجراءات الترقيات والحوافز، والمكافأة وغيرها، كما أن الإلتزام بأخلاقيات العمل يؤدي إلى خلق البيئة الملائمة للتنافس الشريف بين أعضاء هيئة التدريس خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي وزيادة أنتاجها العلمي من الكتب والمراجع العلمية، مما ينعكس أثره على الارتقاء بالمستوى العلمي للطلاب ويتيح فرص التفوق واكتساب ميزة التنافس حول نوعية الطلبة المتخرجين ودرجة تميزهم وفقا لمتطلبات سوق العمل.[4]

المطلب الثالث:أهداف تحلي الباحث بأخلاقيات البحث: إن إجراء البحوث لايجب أن يكون عشوائيا، بل في إطار أخلاقي، ولا يكون هذا إلا إذا تحققت الأهداف التالية:

-أن بسهم البحث في تحقيق التنمية البشرية والمعرفية وتحسين نوعية الحياة والرعاية الشاملة للحفاظ على كرامة الانسان.

-أن تفوق الفوائد المرجوة من البحث العلمي الاضرار المتوقع حدوثها للمجتمع.

---

[1] ممدوح عبد المنعم صوفان و أخرون ، دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012،ص 11.

[2] عبد لله زرباني، عبد الكريم بوحميدة ، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 2، 2020، ص751.

[3] المرجع نفسه، ص 752.

[4] عبد الله زرباني، بوحميدة عبد الكريم، المرجع السابق،ص 752.

-أن تتفق وسائل البحث العلمي مع مبادئ الأخلاق وآلا تكون النبيلة مبررا لوسيلة غير أخلاقية.
-آلا تتعارض فرضية البحث ومخرجاته مع الاطار الأخلاقي ومبادئ حماية الانسان والمجتمع الذي يعيش فيه.[1]

المبحث الثاني: الصفات الواجب توافرها في الباحث

على الباحث أن يتحلى بمجموعة من الصفات و القيم وهو بصدد القيام ببحثه، وهذه الصفات نوعين، النوع الأول هي صفات شخصية أو ذاتية، و الثانية هي صفات موضوعية، وسنتناولها ضمن المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الأخلاقيات الذاتية أو الشخصية للباحث العلمي

الأخلاقيات الذاتية هي تلك الصفات اللصيقة بشخصية الباحث وتتمثل فيمايلي:

الفرع الاول-الرغبة الشخصية و الميل الشخصي: وهي من العوامل الأساسية لنجاح أي بحث، لأن البحث العلمي هو طريق طويل وشاق مليء بالمتاعب ولايصل إلى نهايته إلا من توافرت لديه الرغبة الحقيقية في البحث العلمي.[2]

وعلى الباحث قبل إعداد بحثه أو اختيار عنوانه أن يسأل نفسه الأسئلة المعهودة عن تلك الرغبة ومنها "هل ارغب في موضوعي" أو "هل أميل إلى مثل هذه المواضيع" أو "هل أحب موضوعي".[3]

الفرع الثاني-الابتكار: يجب أن يكون من ذوي القدرة على الابداع والابتكار، وهذه القدرة هي التي تسهم في صنع أو إحداث نقلة نوعية إذا توصل الباحث إلة أشياء جديدة لم تكن معروفة سابقا.[4]

الفرع الثالث-الميل للقراءة وحب الاطلاع والقدرة على التعبير: يجب على الباحث أن يكون له حب الاطلاع وقراءة كل ماكتب ويكتب، وكل ماصدر ويصدر، ويجب أن يكون لديه الدراية بمصادر المعلومات والفهارس المكتبية وكيفية قراءتها والتعرف على المراجع وكيفية الوصول إليه.[5]

---

[1] سامية شينار، عبد الوهاب مداسي، أخلاقيات البحث العلمي في ظل التطور التكنولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص265.

[2] محمد جمال مطلق الذنيبات، المرجع السابق،ص 29.

[3] غازي عناية، منهجية إعداد البحث العلمي(بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) دار المناهج االنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 239.

[4] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي (مدخل لبناء المهارات البحثية)، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الصادق الثقافية، عمان، 1435هـ/2014م، ص 57.

[5] المرجع نفسه، ص 58.

كما يجب أن يتصف الباحث العلمي بقدرته على التعبير اللغوي الواضح بطريقة سلسة ومنظمة ومترابطة ومفهومة.[1]

الفرع الرابع–الصبر والتحمل: ويعني قدرة الباحث على الصبر و تحمل المشاق التي يواجهها أثناء إعداد بحثه، خاصة عند جمع المادة العلمية المطلوبة، وعليه يرى معظم المتخصصين في انجاز البحوث الأكاديمية، فالبحث العلمي هو عمل شاق يتطلب من الباحث بذل جهود جبارة لإتمام بحثه وإعداده. وعلى الباحث أن يتعود الصبر حتى يصير طابعا لشخصه وبذلك يجعل الباحث من بحثه شغله الشاغل في جميع الأوقات، وبهذا يستطيع اكتشاف جوانب غامضة لم يكن يراها في بداية بحثه، ويتابع الأفكار ، فالتأني هو من لوازم البحث الرئيسية لأن إصدار النتائج بسرعة ودون تقص يوقع الباحث في [2]في تأن تناقضات بين النتائج و المقدمات، فلابد من التأني كي يتمكن الباحث من تكوين الانطباع السليم حول موضوع بحثه وتأسيس الأحكام وتقديره تقديرا صحيحة.

الفرع الخامس–النزاهة والإخلاص: أي رفض الفساد بجميع أشكاله، ولابد أن يبدأ هذا السعي بالذات قبل أن يشمل الير، وهكذا فن تطوير أداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسة مثالية فهي تضمن احترام الغير والتحلي يالضمير المهني.

الفرع السادس–التواضع العلمي: يجب أن يتصف الباحث العلمي بالتواضع العلمي لأنه مهما وصل إلى مراتب متقدمة في علمه وأبحاقه ومعرفته في مجال وموضوع محدد، فإنه يبقى بحاجة إلى الاستزادة من العلم والمعرفة، لذا فإنه يحتاج إلى التواضع أمام انتاجات وأعمال الآخرين، وعدم استخدام عبارة(أنا) في الكتابة، أو عبارة (وجدت)، أو عملت بل يستخدم عبارة وجد الباحث أو عمل الباحث وهكذا...[3]

الفرع السابع–الشك العلمي: ويعني قراءة الباحث للمصادر والمراجع التي تخص بحثه بفحص وعمق، ، والشك العلمي يعكس قدرات الباحث البحثية [4]وأن لايسلم بما قرره غيره من نتائج بل يخضعها للدراسة والمنهجية والعلمية.

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 58.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 22.

[3] سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، نبلاء ناشرون وموزعون، عمان، 2019، ص 56.

[2] منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، 2013، ص20، منشور على الموقع الالكترونيhttp://m.mu.edu.sa، ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/12/03، على الساعة 10:55.

الفرع الثامن–الموافقة وسرية المعلومات: تعني الموافقة أن يحصل الباحث على موافقة من يود العمل معهم خلال فترة بحثه، وإخبارهم بذلك، أما سرية المعلومات فيقصد بها حماية هوية المستهدفين بالبحث في كل الأوقات فلا يعمل الباحث على كشف هوية المبحوثين أو كشف أسرارهم لدى الآخرين[1].

الفرع التاسع– الانسحاب والتسجيل الرقمي: على الباحث أن يدرك أن المستهدفين بالبحث غالبا ما يكونون متطوعين ولهم حق الانسحاب من الدراسة في أي وقت يشاؤون[2]

أما التسجيل الرقمي فيعني أنه يجب على الباحث العلمي أن لايقوم بالتقاط صور أو تسجيل أصوات أو تسجيل فيديو دون موافقة المستهدفين بالبحث، وأن تكون الموفقة قبل الشروع في البحث وليس بعده[3].

المطلب الثاني: الصفات الموضوعية للباحث العلمي

يجب أن يتصف الباحث العلمي بمجموعة من الصفات المرتبطة بموضوع بحثه من بينها مايلي:

الفرع الاول–الأمانة العلمية: ينصرف مفهوم الأمانة العلمية إلى ضرورة اتسام الباحث بالتدقيق في فهم أفكار الأخرين وآرائهم، وإسناد هذه الأفكار والآراء لأصحابها، وعدم قيامه بحملها على غير معناها منه لأفكاره ومعتقداته الشخصية[4].

و تعني كذلك أن لا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، و عدم الأمانة العلمية هي أن يقوم شخص بنقل أو نسب تعب و مجهود الأخرين إلى نفسه دون الإشارة إليهم[5].

وتعتبر الأمانة العلمية من أهم السمات التي يجب توافرها في الباحث، وهذه الأمانة هي التي تؤدي إلى الدقة فهي فهم آراء الغير، وحسن عرضها مع عدم التسرع في الادلاء بالاراء العلمية دون دليل علمي كاف[6].

وتشكل الأمانة العلمية في واقع الامر عاملا هاما وأساسيا في تقدير قيمة البحث العلمي، فالبحث العلمي لايكون قيما ومتميزا متى ثبت تحريف الباحث لأفكار الأخرين وآرائهم أو سرقة الباحث لهذه الأفكار

---

[1] منى توكل السيد، المرجع السابق، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص19.

[4] عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 45.

[5] هاجر بوزناد، الأمانة في البحث العلمي، بين الواقع و المأمول، أكتوبر 2018،ص 2.منشور على الموقع الإلكتروني(www.researchgate.net)، تاريخ الاطلاع عليه2020/06/19، الساعة 19:10.

[6] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، دروس في المنهج القانوني، ط1، منشورات الحلب الحقوقية، لبنان، 2011، ص51.

والاراء[1]، لذا نجد معظم القوانين والأنظمة[2] تعاقب على جريمة السرقة العلمية كما تعاقب على جريمة السرقة المادية[3].

الفرع الثاني–التنظيم: يجب أن يكون الباحث منظما خلال عمله، من حيث ساعاته وأوقاته، وكذلك من حيث تنظيم وترتيب المعلومات المجمعة بشكل منطقي وعملي حيث يسهل مراجعتها ومتابعتها وربطها مع بعض بشكل منطقي[4] .

الفرع الثالث–التركيز وقوة الملاحظة:يجب أن يكون الباحث الجيد يقظا عند تحليل معلوماته وتفسيرها، وأن يتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرحه المعلومات التي يستخدمها ومعانيها، لذا فإنه يحتاج إلى التركيز وصفاء الذهن عند الكتابة والبحث[5].

الفرع الرابع–الموضوعية: يعني التزام الموضوعية في البحث العلمي يعني التزام الحكم على الأشياء بمنطق علمي محايد وليس بمنطق أو منظور شخصي، وضرورة التخلص من الأفكار المسبقة والمشاعر الشخصية عند التصدي للبحث في مشكلة أو مسألة معينة.

فالباحث لمسألة أو مشكلة قانونية ذات صلة بديانة غير التي يعتنقها، يتعين عليه بالضرورة تحرره من معتقداته الدينية الخاصة به أثناء نظره لهذه المسألة، والباحث لمسألة أو مشكلة قانونية من المسائل أو المشاكل الخاصة بقانون العمل والتشريعات الاجتماعية يتعين عليه عند تصديه لهذه المسألة ضرورة تحرره من الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يؤمن بها[6].

وتكمن أهمية هذه لصفة في الحقيقة في كونها تأمن للباحث عدم انحراف بحثه عن جادة الصواب دون أن يدري، وعدم النظر إلى نتائج بحثه بنوع من الشك والريبة[7].

---

[1] هاجر بوزناد، المرجع السابق، ص 45.

[2] راجع المواد 27إلى 30 من القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

[3] غازي عناية، المرجع السابق، ص 241.

[4] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 37.

[5] المرجع نفسه، ص 36.

[6] عمر فؤاد عمر، المرجع السابق، ص 46.

[7] المرجع نفسه، ص 47.

الفرع الخامس–التنظيم والدقة في العمل: وهي ايراد المعلومات المتناولة من طرف الباحث وتحليلها على نحو بالغ من الدقة العلمية، بالاعتماد على المصطلحات العلمية الخاصة الواجب استعمالها لايصال عناصر بحثه، وكذا استعمالها كما وردت في النصوص القانونية الرسمية، وكما استعملها أهل الاختصاص.[1]

الدرس الثالث:أدوات جمع البيانات في البحث العلمي

تختلف أدوات جمع البيانات من مقابلة، ملاحظة، واستبيان من طرف الباحثين حسب الظاهرة المدروسة، وكذا حسب طبيعة الظاهرة المدروسة والأهداف المتوخاة من الدراسة، إضافة إلى حجم العينة وطبيعتها، وهي عوامل كلها تتحكم في اختيار الباحث لأداة معينة دون غيرها.

إن الباحث العلمي يحبذ استخدام أكثر من أداة واحدة في مجال جمع البيانات والمعلومات من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة في مجال البحوث الاجتماعية من أجل الرفع من جودة هذه البحوث وجعلها تساهم بقوة في مجال التنمية الوطنية عن طريق محاولة حل المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع اليوم، وفيمايلي سنحاول التعرض لكل أداة من الأدوات المذكورة سابقا على حدى.

المبحث الأول:الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي

يعد الاستبيان من أكثر الأدوات استعمالا لجمع البيانات في الدراسات الوصفية، وهو وسيلة تساعد على الحصول على بيانات من عدد كبير من الافراد خلال مدة زمنية قصيرة، ولهذا لابد لنا من معرفة المقصود من الاستبيان وشروطه وماهي أنواعه وطرق توزيعه؟

المطلب الاول–تعريف الاستبيان وشروط صياغته

يعد الاستبيان أحد أهم الأدوات الميدانية لجمع المعلومات والمعلومات خاصة في ميادين العلوم الاجتماعية، فماهو تعريفه؟

الفرع الأول–تعريف الاستبيان

هناك عدة تعاريف للاستبيان منها[2]:

---

[1] عيشة خلدون، صباح عسالي، البحث العلمي وأخلاقيات الباحث، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 184.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص56،57.

-مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين.

- هو أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث.

- هو وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من طرف عينة ممثلة من الافراد، ويسمى الشخص الذي يقوم بملئ الاستمارة بالمستجيب.

- هو أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب مناسب يجرى توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها.

الفرع الثاني-شروط صياغة عبارات الاستبيان

تتمثل أهم شروط صياغة الاستبيان فيمايلي:

-يفضل تجنب استخدام كلمات فنية اصطلاحية غير مألوفة لأفراد الدراسة لأن استخدام مثل هذه الكلمات لاتؤدي إلى فهم الجمل و المطلوب منها.

-تجنب طرح الأسئلة الايحائية الموجهة التي قد تقود المبحوثين للإجابة باتجاه يرضي الباحث او وضع أسئلة يمكن أن يكون لها أثر من جواب أو توحي باختيار إجابة معينة.

يجب توافر شروط مجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية عند إعداد الاستبيان تتمثل في:

أولا-الشروط الشكلية وتتمثل في[1]:

-تقديم الاستبيان في شكل مطبوعة واضحة ولائقة.

-يجب أن يقسم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء هي:

1_المقدمة، وتتضمن التعريف بالباحث وأهمية البحث، مع إعطاء ضمانات حول سرية المعلومات.

2_معلومات وإرشادات حول تعبئة الاستبيان من خلال إدراج الباحث لعنوانه لكي يستطيع المجيب الاتصال به من أجل الاستفسار.

3_ المتن ويتضمن الأسئلة الموجهة للمبحوث.

-قصر الجمل ووحدانية الهدف، أي آلا تكون البنود مركبة.

[1] حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية، محاضرات في المنهجية للسنة الأولى ليسانس، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2010/2009، ص 34،35.

ثانيا–الشروط الموضوعية للاستبيان وتتمثل في[1]:

–يجب صياغة الأسئلة بشكل واضح وبلغة تتناسب مع مستوى المبحوثين.

–تجنب استخدام تعابير ومصطلحات غامضة أو تحتمل أكثر من تفسير، وفي حالة ورود مثل هذه المصطلحات فعلى الباحث تعريفها لإزالة هذا الغموض.

– أن يكون طول السؤال مناسبا، حيث يجب تجنب طرح الأسئلة الطويلة التي قد تضلل المبحوث.

–التدرج في طرح الأسئلة من السهل إلى الصعب، ومن العام إلى الشخصي أو الخاص.

–يفضل تجنب استخدام الجمل المنفية، حيث أن استخدام النفي قد يؤدي إلى استجابة غير سليمة[2].

–أن يعالج السؤال مشكلة واحدة أو ظاهرة واحدة، ويجب تجنب طرح الأسئلة التي تتطرق لأكثر من مشكلة أو موضوع واحد في نفس السؤال.

المطلب الثاني–أنواع الاستبيان:

هناك عدة أنواع من الاستبيان منها الاستبيان المفتوح، الاستبيان المقيد (المغلق)، الاستبيان المفتوح المقيد والاستبيان المصور، وفيمايلي سوف نتعرض لكل نوع على حدى[3].

الفرع الاول–الاستبيان المفتوح :

وهذا النوع هو المعمول به بشكل واسع وان خاصية هذا النوع هي ان تأتي الإجابات متنوعة وكثيرة وواسعة ولهذا يصعب على الباحث تفريغها وتبويبها لكن هذا النوع يعطي الحرية الكاملة للتعبير عن آراء الباحث بصورة تفصيلية فهو يعطي فرصة لكشف دوافعهم واتجاهاتهم ويصلح مثل هذا النوع من الاستبيان للاستطلاع على آراء غير معروفة سابقاً يعطي الفرصة لإجابات اخرى.

ومثال هذا الاستبيان طرح السؤال التالي:

ماهي مقترحاتك حول تسهيل عملية البحث في المكتبات الجامعية؟

الفرع الثاني–الاستبيان المقيد : وهو ان يضع الباحث عدة احتمالات لأجوبة متوقعة عن أسئلة وهو بسيط ولكي لا يعطي الحرية الكاملة للأجوبة لأن الاجابات محددة وتسهل للباحث عملية تفريغ الاستبيان.

---

[1] حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص 35.

[2] دياب سهيل رزق، مناهج البحث العلمي، مركز التطوير التربوي، غزة، فلسطين، 2003، ص 54.

وهو على نوعين الأول يضع الإجابة بنعم او لا او لا اعرف او كلا، لا ادري، ومثال ذلك: ضع علامة أمام الاجابة المناسبة:-هل تشاهد البرامج الدينية؟

دائما أحيانا نادرا

أما النوع الثاني فيضع عدة احتمالات لجواب سؤال مثلاً لكل سؤال اربعة او خمسة أجوبة يختار جواباً واحداً أو عدة أجوبة وحتى جميعها، فمثلاً نطرح السؤال التالي: ما هي عوائق الباحث العلمي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة البليدة-2- ؟

أ-موضوع البحث.

ب-ظروف الطالب.

ج-المكتبة.

د-المشرف على البحث.

و يؤشر بعلامة صحيح او خطأ أمام الاختيار.

الفرع الثالث-الاستبيان المقيد المفتوح: وهذا النوع خليط بين الاستبيان المفتوح والمقيد ويجب ان يكون لدى الباحث بعض الإلمام حول طرائق الإحصاء وكيفية معاملة ذلك احصائياً وهناك بعض الاستبيانات تضم بعض الأسئلة لاختيار نوع واحد من الأجوبة ويكتب الباحث رأيه لماذا اختيار هذا النوع من الجواب

ومثال على هذا الاستبيان طرح السؤال التالي: هل تشاهد التلفاز؟ نعم لا

-إذا كانت الاجابة ب لا ماهي أسباب عزوفك عن مشاهدة التلفزيون؟

الفرع الرابع-الاستبيان المصور : وهو على نوعين :

النوع الاول – يقدم الباحث بعض الصور او الرسومات إلى المبحوثين بدلاً من السؤال، وهذا النوع مناسب للأطفال والأميين و يكون الجواب عادة على هذا الاستبيان شفهياً ويسجل ذلك من قبل الباحث.

النوع الثاني – وهو ان المجيب يكتب كل ما يفكر عن الصورة المعروضة له، وهذه الطريقة فيها ابداع وخيال وتصور من طرف المبحوثين وتستعمل هذه الطريقة للفئات المتعلمة.

المطلب الثالث-طرق ارسال الاستبيان:

يرسل الاستبيان إما باليد أو بواسطة البريد التقليدي أو عن طريق الهاتف، أو عن طريق البريد الالكتروني.

الفرع الاول-الاستبيان المسلم عن طريق اليد، وتتميز هذه الطريقة بسهولتها وقلة تكلفتها، وإمكانية الحصول على جميع الاستبيانات الموزعة كاملة، وتوضيح بعض الأسئلة التي قد لايفهمها المبحوث.

الفرع الثاني–الاستبيان المرسل عن طريق البريد التقليدي، وتمتاز هذه الطريقة بإمكانية تغطية مناطق واسعة ومتباعدة وعدد كبير من الافراد بتكلفة قليلة وجهد قليل، كما تعطي هذه الطريقة الفرصة للمبحوث للإجابة على أسئلة الاستبيان في الوقت الذي يريده دون أي تأثير من الباحث،غير أنه يعاب على هذه الطريقة انخفاض نسبة الردود، وغياب الفرصة لتوضيح الأسئلة التي يمكن أن تكون غير واضحة للمبحوث.

الفرع الثالث– الاستبيان عن طريق الهاتف، حيث تمتاز هذه الطريقة بسهولتها وإمكانية مقابلة أفراد في مناطق مختلفة من العالم، غير أنها مكلفة وتتطلب وجود الشخص في الوقت المحدد وتوافر أجهزة لدى الطرفين.

الفرع الرابع– الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني، حيث تسمح هذه الطريقة بتوزيع الاستبيان إلى أي شخص في العالم عن طريق شبكة الأنترنيت التي توفر خدمة البريد الإلكتروني إلا أنها تقتصر سوى على الافراد الذين لديهم مثل هذه الخدمة، كما أن نسبة الردود قد لاتكون مرتفعة لدى المبحوثين[1].

المطلب الرابع–شكل الاستبيان وتقييمه كأداة من أدوات البحث العلمي

يعد الاستبيان من أهم طرق وأدوات جمع البيانات لإجراء البحوث العلمية خاصة البحوث الاجتماعية، لهذا ينبغي توضيح شكل الاستبيان، ثم يتم تقييمه كأداة من أدوات البحث العلمي.

الفرع الأول–إعداد الصورة الأولية للاستبيان[2]:

1–صفحة العنوان: وفيها يضع الباحث عنوانا للاستبيان يوضح فيه القضايا الرئيسية التي يتضمنها الاستبيان من اسم الباحث والجهة المشرفة على البحث.

2– التصدير وهو خطاب قصير موجه من الباحث إلى المبحوثين يوضح لهم فيه أهداف الاستبيان ونظام الإجابة ويطمئنهم إلى أن الآراء سيتم التعامل معها في سرية تامة، وأنها لاتستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

3– البيانات العامة يطلب فيها من المجيب أن يذكر اسمه إن رغب، نوع جنسه، مؤهلاته، خبراته، مكان عمله.....، وهي بيانات تساعد في تفسير نتائج الاستبيان.

---

[1] حوبة عبد القادر، المرجع السابق،ص 35.

[2] فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجافة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة، التطورات و الاتجاهات الحديثة، 13–14 نوفمبر 2019، ص172–173.

4- أسئلة الاستبيان، وهي أسئلة معدة في صورة مقيدة أو مفتوحة في صورة جمل استفهامية أو عبارات تقريرية يطلب من المجيب أن يحدد درجة أهميتها غير أنه ينيغي تجنب طرح الأسئلة التي تستهدف الحصول على معلومات من مصادر أخرى، وكذا تجنب الأسئلة التافهة أو غير المفهومة، وتجنب طرح أكثر من موضوع في عبارة واحدة، وينبغي صياغة عبارات الاستبيان بلغة تتلائم مع مستوى المجيبين، مع تبسيط نظام الإجابة ما أمكن لأن الأهم هو التفكير في الإجابة الملائمة لا في كيفية الإجابة عن السؤال، وينبغي تجنب العناصر الموحية بالإجابة أو غير المشجعة مثل تتفق معيفي أن ....، وأخيرا أن لايتضمن الاستبيان أسئلة محرجة أو غير مقبولة اجتماعيا.

5- الخاتمة: يكون فيها شكر المستجوبين على حسن تعاونهم مع الباحث.

الفرع الثاني-تقييم الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي

للإستبيان عدة مزايا وعيوب نوضحها فيمايلي:

أولا-مزايا الاستبيان:

للاستبيان عدة مزايا تميزه عن غيره من أدوات البحث العلمي لذا فإنه يعتبر من أهم أدوات البحث العلمي وأكثرها شيوعا، ومن مزاياه نذكر:

-سهولة بناء الاستبيان مقارنة بغيره من وسائل جمع البيانات.

-سهولة تحليل البيانات الواردة فيه.

تعد البيانات والمعلومات الواردة عن طريق أداة الاستبيان أكثر موضوعية مما يتوفر بالمقابلة أو غيرها من الأدوات الأخرى، ذلك أن الاستبيان لايشترط فيه أن يحمل اسم المستجيب مما يحفزه على إعطاء معلومات وبيانات موثوقة.

-يستطيع الاستبيان المرسل عن طريق البريد العادي والالكتروني أن يغطي مناطق بعيدة جغرافيا.

-يوفر الاستبيان وقتا كافيا للمستجيب للتفكير في إجاباته مما يدفعه إلى التفكير بعمق في البيانات التي سيدونها والتدقيق فيها دون أن يشعر بضغوط ناجمة عن تحديد زمن الإجابة[1].

-توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث في عملية جمع المعلومات خاصة إذا كان الاستبيان قد أرسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني[2].

---

[1] رﻳﺎل فايزة، أدوات جمع البيانات في البحث العلمي بين المزايا والعيوب، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 08، العدد 04، 2020، ص 142.

[2] حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص 36.

-يستخدم الاستبيان في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة ومحرجة[1].

ثانيا-عيوب الاستبيان:

للاستبيان عيوب قد تطغى على المزايا إذا لم ينته الباحث إليها ويحاول تقليلها ما أماكن ولعل أهم هذه العيوب مايلي:

-قلة طرق الكشف عن الصدق والثبات.

-تأثر صدق الاستبيان بمدى تقبل المستجيب للاستبيان فقد يشعر بأنه مضطر للإجابة عنه في وقت راحته أو على حساب الزمن لأعمال أخرى تهمه أكثر من الاستبيان.

-يصعب تحديد من لم يرسل الاستبيان لأنه لاتذكر عادة معلومات تدل على صاحب الاستبيان لأسباب عدة.

-تأثر صدق الإجابة بوعي الفرد المستجيب ودرجة اهتمامه بالظاهرة المدروسة.

-قد يترك المستجيب عددا من فقرات الاستبيان بلا إجابة دون معرفة الباحث للسبب.

-يحتاج الاستبيان إلى متابعة للحصول على العدد المناسب لأن نسبة المسترد عادة تكون قليلة إذا لم يكن تسليمها واستلامها باليد[2].

-عدم فهم المستجيب لبعض الأسئلة، وبالتالي تكون إجابته مختلفة أو مغايرة لقصد الباحث، ويمكن تلافي ذلك عن طريق العناية بصياغة الأسئلة بلغة مفهومة وسهلة تناسب مستوى المبحوثين[3].

المبحث الثاني-المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي

تستخدم المقابلات استخداما واسعا في المجتمعات المتقدمة اليوم من أجل تحقيق أهداف واسعة في عدة مجالات، ولكن استخدامها كأداة لجمع البيانات يخضع لعدة اعتبارات وشروط سنتطرق إليها فيمايلي.

المطلب الأول-تعريف المقابلة

لغة: المقابلة هي المواجهة والتقابل.

---

[1] مجيدي فتحي، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2014/2013، ص466.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص175.

[3] الاستبيان، المكتبة الشاملة الحديثة، منشور على الموقع الالكتروني: http //::al.maktaba.org ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/05، الساعة 23:24.

اصطلاحا: المقابلة هي مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات التي يطلب الإجابة عنها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث أو عينة ممثلة لهم[1].

وهناك من عرفها بأنها:"محادثة موجهة بين الباحث و الشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة[2].

المطلب الثاني–أنواع المقابلات:

توجد عدة أنواع للمقابلة، وسنقتصر على ذكر البعض منها والمتعارف عليها بين الباحثين وهي كمايلي:

الفرع الأول–تصنف المقابلة حسب عدد المبحوثين إلى: مقابلة فردية ومقابلة جماعية.

أولا–المقابلة الفردية: وهي التي تجرى بين الباحث وشخص أخر وهو المستجوب المعني بالأمر، حيث تتم في جلسة خاصة وفي جو ودي حتى يشعر المبحوث بالاطمئنان والثقة وتكون إجابته صادقة، وهذا النوع من المقابلة يتيح للباحث أن يسجل التعبيرات التلقائية التي تصدر بعفوية من المبحوث والتي تحمل مغزى علمي ومهم في عملية تحليل البيانات.

ثانيا– المقابلة الجماعية: وهي التي تحدث بين الباحث وبين مجموعة من الأشخاص حول نفس الموضوع، ومن مميزاتها أنها تغني الحوار وتحفز المبحوثين على التذكر فيساعد كل شخص الآخر في توضيح جوانب الموضوع، إلا أن مايعاب هذا النوع من المقابلات أن المبحوثين قد يحجمون عن قول أسرارهم أمام جماعة من الأشخاص الآخرين.

الفرع الثاني–تقسم المقابلة حسب المرونة إلى مقابلة رسمية أو مقننة، ومقابلة غير رسمية أو مقننة.

أولا–المقابلة الرسمية: وهي المقابلة المقننة حيث يستخدم فيها الشخص الذي يجري المقابلة بشكل ثابت من حيث إعداد الأسئلة والموضوعات التي ستناقش مسبقا وترتيبها وفقا لنظام تسلسلي، وفي هذا النوع من المقابلة يجب على الباحث طرح الأسئلة بكيفية واحدة وأسلوب منسق، لأن هذا سيمكنه من الحصول على المعلومات الجيدة التي تخدم بحثه وتزيد من درجته العلمية[3].

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص157.

[2] رجاء دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر للنشر، دمشق، 2000، ص60.

[3] مدني أحميدوش ، المرجع السابق، ص 139.

ثانيا– المقابلة غير الرسمية: أو غير المقننة، ويتسم هذا النوع من المقابلات بالمرونة وأن الضوابط المفروضة على استجابات المبحوثين قليلة، كما يمكن تعديل الأسئلة الموجهة للمبحوث، والحصول على المعلومات بطريقة عرضية وبالإمكان تتبع الارشادات والايماءات المتوقعة.

ثالثا– المقابلة المهنية: تستخدم من طرف المؤسسات والشركات قبل توظيف شخص ما وذلك من أجل التعرف على مدى صلاحية ذلك الشخص لشغل منصب معين.

الفرع الثالث–تصنف المقابلة حسب غرضها إلى المقابلة التشخيصية، المقابلة الاستطلاعية (المسحية)، المقابلة العلاجية والمقابلة الاستشارية[1].

أولا–المقابلة التشخيصية: حيث تمكن الباحث من ملاحظة سلوك الأفراد والمجموعات والتعرف على آرائهم ومعتقداتهم، وفيما إذا كانت تتغير بتغير الأشخاص وظروفهم، وتساعد على تثبيت صحة معلومات حصل عليها عليها الباحث من مصادر مستقلة أو بواسطة وسائل وأدوات بديلة أو للكشف عن تناقضات ظهرت بين تلك المصادر.

ثانيا–المقابلة الاستطلاعية(المسحية): وتستخدم للحصول على معلومات وبيانات من أشخاص يعدون حجة في حقولهم أو ممثلين لمجموعاتهم والتي يرغب الباحث الحصول على بيانات بشأنهم، ويستخدم هذا النوع لاستطلاع الرأي العام حول سياسات معينة أو لاستطلاع رغبات المستهلكين وأذواقهم.

ثالثا– المقابلة والاستشارية: وتستخدم لتمكين المستجيب من فهم نفسه بشكل أفضل وللتخطيط لعلاج مناسب لمشكلاته، وهذا النوع يهدف بشكل رئيسي إلى القضاء على أسباب المشكلة والعمل على جعل الشخص الذي أجريت معه المقابلة وبمشاركة الباحث على فهم مشكلاته المتعلقة بالعمل بشكل أفضل والعمل على حلها[2].

المطلب الثالث–مواصفات الشخص القائم بالمقابلة وشروط إجراء المقابلة:

تعد المقابلة استبيانا شفويا يستطيع الباحث من خلالها جمع البيانات والمعلومات والحقائق من الشخص الذي أجرى معه المقابلة، ولكن ينبغي أن تتوافر مجموعة من المواصفات في الشخص القائم بالمقابلة وهذا ماسنوضحه ضمن الفروع التالية، مع تحديد شروط المقابلة.

---

[1] فايزة ريال ، المرجع السابق، ص 134،135.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

الفرع الأول–مواصفات الشخص القائم بالمقابلة

–الأمانة، أي أن يكون أمينا ودقيقا في توخي المعلومات.

–الرغبة في أداء العلمل.

–الدقة في تدوين الإجابات.

–القدرة على التكيف وفقا للظروف والمواقف المختلفة التي يمر بها.

–قوة الشخصية وعدم الافراط في الشدة أو اللين.

–التمتع بدرجة مقبولة من الذكاء والفطنة[1].'

الفرع الثاني–شروط إجراء المقابلة:

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في استخدام المقابلة الجيدة وهي[2]:

–أن تجرى المقابلة بلغة بسيطة وسهلة بما يناسب مستوى المبحوث التعليمي، وفي بعض الحالات يجب أن تجرى بالعامية في حالة المبحوثين الاميين، كما يجب طرح الأسئلة المختصرة حتى لايمل ولا يتذمر المبحوثين.

–اعتماد التلقائية والعفوية في طرح الأسئلة التي من شأنها أن تبسط موقف المقابلة وتخفض من توتر المبحوثين إلى المستوى الذي يناسب نجاح موقف المقابلة.

–اعتماد الموضوعية في محاورة المبحوث، أي ألا يميل الشخص القائم بالمقابلة إلى طرح أسئلة توحي إلى تبنيه موقف أو رأي معين، فهذا من شأنه أن يؤثر على اتجاه أو رأي المبحوث.

–المرونة في الحوار، حيث لايصر القائم بالمقابلة على طرح أسئلة معينة، وأن لا يضغط على المبحوث بأن يجيب على الأسئلة بحد ذاتها، وإنما يكون مرنا بأن ينتقل من سؤال إلى آخر ويتجاوز عن بعض الأسئلة التي تثير حساسية المبحوث وأن يطرحها بصيغة أخرى في سياق الكلام دون أن يثير المبحوث.

–أن يكون القائم بالمقابلة هاضما بشكل جيد للأسئلة التي سيطرحها على المبحوثين بحيث لايستعمل الورقة إلا في حالات الضرورة، وأن يكون متمرنا على خطوات إجراء المقابلات وأدبياتها.

–العمل على كسب ثقة المبحوثين من جانب القائم بالمقابلة، خاصة إذا كانت الأسئلة التي ستطرح عليه مثيرة لحساسيات معينة، أو موضوعات حساسة، وذلك حتى يتمكن من الحصول على معلومات صحيحة.

---

[1] منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1427هـ ،2007م، ص106.

[2] ستيفن كول، منهج البحث في علم الاجتماع، ترجمة أحمد النكلاوي، مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص 47،48.

-الحرص على إعطاء الفرصة الكاملة للمبحوث للتعبير عن مايشعر به، فعليه أن يكون صبورا رزينا ثقيلا لايستعجل طرح الأسئلة و لايستعجل إنهاء المقابلة.

-يجب تسجيل الإجابات كما هي دون تحريف أو حشو، ولخدمة هذا الهدف من الاحسن الاستعانة بجهاز تسجيل حتى لايفوت الباحث أي معلومة يدلي بها المبحوث.

المطلب الرابع-تقييم المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي

للمقابلة مميزات وعيوب نوضحها فيمايلي.

الفرع الأول-مميزات المقابلة:

-يمكن استخدام المقابلة في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبانة كأن تكون العينة من الاميين أو من صغار السن.

-تعتبر المقابلة وسيلة مناسبة لجمع المعلومات عن القضايا الشخصية والانفعالية والنفسية الخاصة بالمبحوث وهي أمور يصعب جمعها بطرق أخرى كالاستبيانات والوثائق.

-تعد المقابلة وسيلة ممكنة التطبيق في المجتمعات الامية، وفي حالة كون الأطفال هم مجتمع الدراسة، في حين لايمكن استخدام الاستبانة في مثل هذه الأحوال.

-التحكم في البيئة المحيطة بالمقابلة من حيث الهدوء والسرية والظروف الأخرى.

-تقليل احتمالية نقل الإجابة عن أشخاص أخرين أو إعطاء الاستمارة لأشخاص أخرين ليقوموا بملئها.

-تسلسل الأسئلة، حيث يضمن الباحث إجابة المستجيب بتسلسل منطقي دون القفز من سؤال إلى آخر.

-المرونة حيث يستطيع الباحث أن يطرح سؤال ويفسره أكثر من مرة للحصول على معلومات محددة من المستجيب خاصة إذا كان هناك نقص الفهم من قبل المستجيب[1].

الفرع الثاني-عيوب المقابلة:

- تحتاج المقابلة إلى وقت وجهد كبيرين من قبل الباحث وخاصة إذا كان عدد أفراد العينة كبير ومدة المقابلة طويلة.
- صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم بسبب مركزهم أو بسبب تعرض الباحث لبعض المخاطر عند إجراء مقابلات معهم.
- قد تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للباحث والمبحوث.

[1] سعد وديان ، أدوات البحث العلمي(الاستبيان، المقابلة، الاقتباس، الاختبارات، الملاحظة)، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، دراسات عليا، جامعة المستنصرية، العراق،2018 ، ص 07.

- قد يتحيز الباحث للمبحوث بسبب ظهور المبحوث بشكل مناسب أمامه أو أمام الآخرين إذا كانت المقابلة جماعية أو متلفزة.
- يصعب مقابلة عدد كبير نسبيا من الافراد لأن مقابلة الفرد الواحد تستغرق وقتا طويلا من الباحث.
- يتطلب إجراء المقابلة باحثين مدربين على إجرائها فإذا لم يكن الباحث ماهرا مدربا لايستطيع خلق الجو الملائم للمقابلة[1]

المبحث الثالث–الملاحظة كأداة من أدوات جمع البيانات في البحث العلمي.

تعد الملاحظة من أدوات البحث العلمي التي استخدمها الانسان منذ القدم، لذلك فهي تعد من أقدم أنواع أدوات البحث العلمي، وهي تعني قيام الباحث بجهد حسي وعقلي من أجل مراقبة سلوك ما أو ظاهرة معينة.

المطلب الأول–تعريف الملاحظة

تعتبر الملاحظة من الالفاظ التي يصعب تعريفها بدقة لأن أي تعريف لها يتضمن الكلمة نفسها أو كلمة أخرى مرادفة لها، إلا أنه يمكن الإشارة إلى معناها العام بالقول بأنها توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه.

وهناك من عرفها بأنها أداة من أدوات البحث العلمي والتي يتم بواسطتها مراقبة ومشاهدة الظاهرة كما هي في الواقع والتعبير عنها كما وكيفا، وهي أداة هامة يستخدمها الباحثون للوقوف على الظاهرة في وضعها الطبيعي التلقائي دون أن يكون هناك تدخل من قبل الباحث في معادلة الظاهرة أو مفرداتها أو طبيعة العلاقات الناشئة بين أجزائها، ولذلك فهي تعتمد بشكل كبير على الحواس وخاصة حاسة النظر[2].

ويعرفها "كارترجود" بأنها:" الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل[3].

---

[1] مصطفى عليان ربحي ، البحث العلمي، أسسه، مناهجه، أساليبه وإجراءاته، لبت الأفكار الدولية، الأردن، 2001، ص 189.

[2] فتحي مجيدي، المرجع السابق، ص 467.

[3] عبد النور ناجي، منهجية البحث البقانوني (مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية)، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003، ص164.

المطلب الثاني–أنواع الملاحظة

هناك عدة أنواع للملاحظة منها:

الفرع الاول–الملاحظة العفوية البسيطة: أي غير المقصودة أو المضبوطة وهي بداية للملاحظة العلمية تنجم عنها فرضية تحتاج إلى بحث وتدقيق وتستخدم في الدراسات الاكتشافية كملاحظة سلوك شخص بشكل مباشر دون تخطيط مسبق[1].

الفرع الثاني–الملاحظة المقصودة والمضبوطة والمنظمة: وهي الملاحظة العلمية بالمعنى الصحيح توجهها فرضية أو نظريو محددة، وتتم في ظروف مخطط لها وتتم حينما يحدد الباحث المشاهدات التي يريد أن يجمع عنها بيانات[2].

الفرع الثالث–الملاحظة بالمشاركة: وهي ملاحظة يقوم فيها الباحث بدور المشارك الفعال في الجماعة وانماطهم المعيشية وتقمص أدوارهم والعادات والتقاليد ونظام الحياة بحيث يصبح وكأنه أحد أفراد الجماعة بالإضافة إلى مشاركته في أكلهم وشربهم ولباسهم، فالباحث هنا في الواقع بتفاعله المباشر ومعايشته للظروف والأحداث يجعل من ملاحظاته ذات قيمة علمية عالية في صدقها ودقتها وموضوعيتها لذلك فهو مشارك وملاحظ في آن واحد[3].

الفرع الرابع–الملاحظة غير المشاركة:وهي عكس الملاحظة المشاركة ففي هذا النوع من الملاحظة فإن الباحث يقوم بدور المراقب أو المتفرج سواء كان عن قرب أو بعد وسواء كان بشكل مباشر أو من وراء الستار بحيث لايتفاعل الباحث مع الظاهرة وهو يستخدم هنا الحواس مثل النظر والسمع بشكل أكبر.

الفرع الخامس–الملاحظة الوثائقية: فالباحث في هذه الحالة يمارس ملاحظة غير مباشرة للظاهرة المدروسة من خلال الوثائق والكتابات الفقهية والعلمية بحيث يكون فكرة الظاهرة ويجمع معلومات وبيانات كافية يمارس الباحث الملاحظة حينما يكون عاجز عن الوقوف على الظاهرة ميدانيا[4].

المطلب الثالث–خطوات إجراء الملاحظة وشروطها:

للملاحظة مجموعة من الشروط وخطوات يتم معرفتها فيمايلي.

---

[1] فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، المرجع السابق، ص 165.

[2] فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، المرجع السابق، ص 165.

[3] فتحي مجيدي، المرجع السابق،ص 468.

[4] عبد النور ناجي ، المرجع السابق،ص 150.

الفرع الأول–خطواتها

على الباحث اتباع عدة خطوات قبل إجراء الملاحظة تتمثل في[1]:

1- تحديد الظاهرة: بمعنى تحديد المبحوث أو الحادثة التي سيتم مراقبتها وتحديد ظروفها وزمانها ومكانها، وماهي المادة بالضبط التي يراد تسجيلها.

2- تحضير الوسائل التي يستخدمها الباحث في الملاحظة: يجب الاستعانة بأجهزة وآلات تصوير أو إعداد بطاقات خاصة يسجل عليها الباحث ملاحظاته تكون بمثابة منبه له للتركيز على المعلومات والبيانات.

3- اختيار وضعية ملاحظته: حيث يجب على الباحث أن يختار الموقع المناسب حسب نوعية الملاحظة، فإذا كانت الملاحظة بغير المشاركة فالباحث يراقب المبحوثين عن كثب دون أن يشترك معهم في أي نشاط تقوم به هذه الجماعة.

4- تسجيل الملاحظات: أي عند مباشرة الباحث للملاحظة لابد له من تسجيل ملاحظاته بدقة وأمانة ولاتأخذ وقت طويل، وأن تكون هذه الملاحظات إجابة عن الأسئلة المعدة سلفا.

5- تحليل المعلومات والبيانات: بعد أن يقوم الباحث بجمع المعلومات من خلال الملاحظة يقوم بتصنيف المعلومات حسب الأسئلة المعدة ثم تحليلها تحليلا علميا وتقديمه للتفسيرات العلمية.

الفرع الثاني–شروط الملاحظة:

1–توخي الصدق والموضوعية: أي البعد عن الذاتية في الملاحظة والحرص على الصدق في متابعة الظاهرة أو السلوك الملاحظ.

2–الحرص على ملاحظة كل سلوك مهم أو يدخل ضمن الدراسة بدقة.

3–التحقق من صلاحية أدوات ووسائل التسجيل المستخدمة في الملاحظة[2].

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 151.

[2] مراد بن حرز الله، أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصميم، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 21.

المطلب الرابع–مزايا وعيوب الملاحظة:

يجب على الباحث عند الاعتماد على أداة الملاحظة أن يميز بين الاحداث ويربط بينها، وأن يكون دقيقا في تدوين ملاحظاته لذلك فإنه سيكتشف مزايا وعيوب للملاحظة ينبغي ذكرها.

الفرع الأول–مزايا الملاحظة:

للملاحظة عدة مزايا من بينها:

–أنها تعد أفضل طريقة مباشرة لدراسة عدة أنواع من الظواهر، إذ أن هناك عدة جوانب للتصرفات الإنسانية لايمكن دراستها إلا بهذه الوسيلة.

–أنها لاتتطلب جهدا كبيرا يبذل من قبل المجموعة التي تجري ملاحظتها بالمقارنة مع طرق بديلة.

–أنها تمكن الباحث من جمع البيانات تحت ظروف سلوكية مألوفة.

–أنها تمكن من جمع الحقائق عن السلوك في نفس وقت حصولها.

–أنها لاتعتمد كثيرا على الاستنتاجات.

–أنها تسمح بالحصول على بيانات ومعلومات من الجائز أن لايكون قد فكر بها الافراد موضوع البحث حين إجراء مقابلات شخصية معهم أو حين مراسلتهم[1].

الفرع الثاني–عيوب الملاحظة:

للملاحظة عدة عيوب نذكر منها:

–قد يعتمد الافراد موضوع البحث إعطاء انطباعا جيدا وذلك عندما يدرك هؤلاء الافراد أن الباحث يقوم بمراقبة سلوكهم.

–من الصعب توقع حدوث ظاهرة عفوية بشكل مسبق يكون الباحث حاضرا في ذلك الوقت، وفي كثير من الأحيان قد تكون فترة الانتظار مرهقة وتستغرق وقتا طويلا.

–قد تعيق في بعض الأحيان عوامل غير منتظرة عملية القيام بالملاحظة كالتقلبات الجوية مثلا أو وقوع أحداث أخرى بديلة[2].

---

[1] فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1981، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

– إن النتائج التي يصل إليها الباحث بطريق الملاحظة هي نتائج يغلب عليها الطابع الشخصي إلى حد كبير.

–هناك بعض الموضوعات يصعب أو يتعذر ملاحظتها كما في حالة الخلافات العائلية[1].

الدرس الرابع:مناهج البحث العلمي

تعتبر عملية دراسة مناهج البحث العلمي أمر ضروري على كل باحث أو طالب، حيث يتزود كل منهما ويتسلح منذ البداية بطرق ومناهج البحث العلمي الصحيحة مما يقوي ويعمق لديهما القدرة على الاكتشاف والتفسير والفهم والتنظيم واستعمال المعلومات والمعارف بطرق سليمة، لذا يجي على الباحث العلمي أو الطالب المتخصص أن يلتزم بها ويسير على هديها خلال القيام ببحويث العلمية كل في ميدان تخصصه. وتختلف مناهج وطرق البحث العلمي في الحقيقة باختلاف المواضيع، ولهذا توجد عدة مناهج للبحث العلمي، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان واختصاصه وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل المناهج الأساسية للبحث في ميدان العلوم القانونية؟

المبحث الأول–تعريف مناهج البحث العلمي

يتكون الاصطلاح من ثلاث كلمات هي كلمة مناهج، وكلمة بحث، وكلمة العلمي، لذا لابد لنا من معرفة معناها اللغوي والاصطلاحي.

الفرع الأول–التعريف اللغوي:

المناهج هي جمع لكلمة منهج، والمنهج لغة يعني الطريقة أو نظام، كما يعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء معين وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة[2].

وكلمة البحث فهي مصدر بمعنى الطلب، التقصي، وهي مشتقة من الفعل بحث، بمعنى طلب، أو تقصى، أو فتش[3].

وكلمة العلمي منسوبة إلى العلم، وهي بمعنى المعرفة والدراية والإدراك والعلم يعني الالمام بالحقيقة، والمعرفة بكل مايتصل بها بقصد إذاعتها بين الناس.

الفرع الثاني–التعريف الاصطلاحي:

---

[1] فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، المرجع السابق، ص168.

[2] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 139.

[3] غازي عناية، المرجع السابق، ص17.

يقصد بالمنهج الطرق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود، ويقصد به أيضا فن التنظيم الصحيح للأفكار من أجل الكشف على الحقيقة حينما نكون بها جاهلين أو البرهنة عليها حين نكون بها عالمين[1].

المنهج هو الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة، وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته[2].

وهناك من عرفه بأنه:"استعمال المعلومات استعمالا صحيحا في أسلوب علمي سليم يتمثل في أسلوب العرض، والمناقشة الهادئة، والتزام الموضوعية التامة، وتأييد القضايا المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة دون إجحاف أو تحيز[3].

المطلب الثاني- الخصائص العامة لمناهج البحث العلمي:

يشترك مناهج البحث العلمي وأساليبه المختلفة في مجموعة من الخصائص والمميزات من أهمها:

-طريقة التفكير والعمل المنظمة التي تقوم على الملاحظة والحقائق العلمية وتشتمل على مجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة.

-الموضوعية والبعد عن التحيز والاتجاهات والميول الشخصية.

-الديناميكية والمرونة، بمعنى أنها قابلة للتعديل والتغيير في أي وقت نظرا للتقدم الذي يطرأ على العلوم المختلفة.

-إمكانية التثبت من نتائج البحث العلمي في أي وقت وباستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة.

-التعميم، حيث يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية ويستفاد منها في دراسة الظواهر الأخرى المشابهة.

-القدرة على التنبؤ، فأساليب ومناهج البحث العلمي قادرة على وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الظواهر المدروسة في المستقبل[4].

المطلب الثالث-التقسيمات التقليدية والحديثة لمناهج البحث العلمي

اتفق جل الباحثين على تقسيم مناهج البحث العلمي إلى قسمين هما التقسيم التقليدي والتقسيم الحديث.

الفرع الأول-التقسيمات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

---

[1] غازي عناية، المرجع السابق، ص 140.

[2] كتاب جماعي تحت عنوان منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، الاشراف العام، عمار بوحوش، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص 115.

[3] غازي عناية، المرجع السابق، ص 18.

[4] فوزي غرايبة وآخرون، المرجع السابق، ص 12،13.

يضم هذا التقسيم كل من المنهج التحليلي والتركيبي ، وكذا المنهج التلقائي والمنهج العقلي.

أولا–المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع: وتدل تسميته على وظيفته دلالة واضحة، فهو المنهج الذي يستهدف الكشف عن الحقيقة، وهو يعتمد على طرح الأسئلة وتصنيف الإجابات بهدف الوصول إلى الماهيات[1].

ثانيا– المنهج التركيبي أو التأليفي: فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي بهدف تعميمها ونشرها للآخرين[2].

ثالثا–المنهج التلقائي: هو المنهج الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة مقصودة.

رابعا–المنهج التأملي العقلي: هو المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

انتقد هذا التقسيم على أساس أنه يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة وليس على أساس مناهج البحث العلمي كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها[3].

الفرع الثاني– التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي:

لم يتفق الباحثون في الماضي ولا الحاضر على وضع تصنيف موحد لمناهج وأساليب البحث العلمي، وإن كان هناك شبه إجماع على كثير من الأنواع بينهم، وفيمايل سوف نستعرض بعض التصنيفات الحديثة لهذه المناهج.

أولا–تصنيف ماركيز (Marguis):صنف الفقيه ماركيز مناهج وأساليب البحث العلمي إلى ستة أنواع رئيسية وهي:

–المنهج الانتروبولوجي.

–المنهج الفلسفي.

–منهج دراسة الحالة.

–منهج الدراسات المسحية.

–المنهج التجريبي.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 04.

[2] ماثيو جيدير، المرجع السابق،ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 75.

وانتقد تقسيم ماركينز على اعتبار أنه أدرج دراسة الحالة ومنهج المسح منهجين أساسيين لكن هما في الأصل منهجين فرعيين تابعين إلى المنهج الوصفي.

ثانيا–تصنيف هويتني (Whitney): فقد ميز هذا الفقيه بين سبعة أنواع من مناهج البحث العلمي كمايلي:

–المنهج الوصفي ويشمل(المسح، دراسة الحالة، تحليل الوظائف، تتبع النمو والتطور، البحث المكتبي)

–المنهج التاريخي.

– المنهج التجريبي.

–المنهج الفلسفي.

–المنهج التنبؤي.

–المنهج الاجتماعي.

–المنهج الإبداعي.

هذا التقسيم أخلط بين المنهج والبحث، فالبحث الاجتماعي مثلا لايعتبر منهج، وإنما هو من أنواع البحوث، وهو يحتاج إلى منهج في إعداده.

ثالثا–تقسيم جون وسكيتس(Jhon and Scates):

قسم هاذان الفقيهان مناهج البحث العلمي إلى :

–المنهج التاريخي.

–المنهج الوصفي.

–منهج المسح الوصفي.

–المنهج التجريبي.

–منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينية.

–منهج دراسات النمو والتطور والوراثة.

نفس الخطأ وقع فيه هذا التقسيم مع تقسيم ماركيز من حيث اعتبار المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة منهجين أساسيين في حين أن المنهج الثاني هو منهج فرعي تابع للأول.

من خلال عرض التقسيمات السابقة نلاحظ أنها بالغت في تقسيماتها حيث اعتبرت بعض أنواع البحوث وطرق الحصول على المعرفة والثقافة وبعض أجزاء المناهج الأصلية أنها مناهج بحث علمي قائمة بحد ذاتها[1].

المبحث الثاني–المناهج الأربعة الكبرى المطبقة في ميدان العلوم القانونية:

اتفق علماء المنهجية على أربع مناهج كبرى أصلية والمستخدمة أكثر في ميدان العلوم القانونية وهي: المنهج التاريخي، التجريبي، الاستدلالي والجدلي، ومن جهة أخرى توجد مناهج فرعية لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية من بينها، المنهج الوصفي، الاحصائي، التحليلي، المقارن وغيرها

وفيمايلي سوف تقتصر دراستنا على تناول المناهج الاصلية الكبرى.

المطلب الأول–المنهج التاريخي

الفرع الأول–تعريفه: هناك عدة تعريفات للمنهج التاريخي نذكر منها:

"هو الطريق الذي يتبعه الباحث في معلوماته عن الاحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج منها"[2].

وهناك من عرفه بأنه:"مجموعة من الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[3]".

وهناك من عرفه بأنه:"الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون[4].

الفرع الثاني– أهداف المنهج التاريخي:

–الكشف عن معارف جديدة وإيضاح المعارف القائمة.

–دراسة الحوادث الماضية وفهمها وشرحها وتفسيرها.

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 145.

[2] علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية(الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)،ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008، ص280.

[3] ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، ط8، مطبعة ابن حيان، دمشق،1999/1998، ص 03.

[4] ادريس فاضلي ، مدخل إلى المنهجية فلسفة القانون، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص215.

-فحص الأدلة التي تتصل بأحداث الماضي وتقويمها لغرض استخدامها في الوصول إلى نتائج دقيقة.

-الوصول إلى استنتاجات صحيحة تتعلق بأسباب الاحداث الماضية واتجاهاتها.

-التنبؤ بالأحداث المستقبلية في ضوء تقويم الاحداث الماضية وأثرها في الاحداث الحاضرة[1].

الفرع الرابع-أهمية المنهج التاريخي:

-يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي[2].

-الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأة هذه النظريات بهدف البحث عن الروابط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية وردها إلى أصولها التاريخية.

-الكشف عن المشكلات التي واجهها الانسان في الماضي وأساليبه في التغلب عليها والعوائق التي حالت دون إيجاد حلول لها.

-تحديد العلاقة بين الظواهر أو المشكلات وبين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى نشوئها[3].

الفرع الخامس-خطوات المنهج التاريخي:

للمنهج التاريخي خمسة خطوات مهمة يمر بها تتمثل في:

أولا-اختيار مشكلة البحث وتحديدها: حيث يتم اختيار موضوع البحث التاريخي على ضوء المعايير لاختيار مشكلات البحوث بالأخذ بالحسبان الاتي:

-ماهو الجديد في البحث ويتضمن المكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة أو تم فيه الحدث التاريخي، ونوع الأنشطة التي تضمنها، وكذا الأشخاص الذين تناولهم في بحثه.

-على ماذا يتم التأكيد وهذا يتطلب معرفة أهمية الظاهرة التي سوف يقوم الباحث بدراستها، وهل المنهج التاريخي يناسب دراسة تلك الظاهرة أو لا؟ ومدى توفر المعلومات الضرورية عن الظاهرة(موضوع البحث)، وأهمية وفائدة النتائج التي سوف يتم الحصول عليها."[4]

---

[1] محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية، مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، ص 127.

[2] سعد سلمان المشهداني، السابق، ص121.

[3] على معمر عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 280.

[4] المرجع نفسه، ص 281.

ومن أمثلة المواضيع التي يستطيع الباحث اختيارها في مجال العلوم القانونية بالاعتماد على المنهج التاريخي، موضوع أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري، التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة....الخ

ثانيا-جمع المعلومات والمصادر التاريخية، يمكن تقسيم المصادر التاريخية إلى قسمين هما:

أ-المصادر الأولية وهي المصادر الاصلية للبحث أو الظاهرة وتشمل هذه المصادر كلا من الآثار والوثائق، فالآثار هي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي، كالاهرامات في الحضارة المصرية القديمة، وأدوات الصيد أو أدوات الأكل القديمة أو الملابس....

أما الوثائق فهي سجلات أحداث أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية.

أما التسجيل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات والأمثال والحكم المتناقلة بين الناس، وعبارات التحية والمجاملة التي تشكل بدورها مصدرا للتعرف على طابع الحياة الاجتماعية و الثقافية في المجتمع[1].

ب-المصادر الثانوية: وتشمل هذه المصادر كل ماتم نقله وكتابته من المصادر الأولية، وهي تعطي للباحث فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية ومثالها نذكر:

- الصحف والمجلات.
- شهود العيان.
- المذكرات والسير الذاتية.
- الدراسات والبحوث السابقة.
- الكتابات الأدبية.
- القصص والأغاني والقصائد، والأمثال والحكايات الشعبية.
- الاعمال والألعاب والرقصات.
- التسجيلات الاذاعية والتلفزيونية والسينمائية وأشرطة التسجيل.
- النشرات والكتب والدوريات والرسومات التوضيحية والخرائط التي تحتفظ بها المكتبات والدوائر[2].

[1] عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، ط2، إدارة المطوعات والنشر، طرابلس، ليبيا،2001، ص85.

[2] علي معمر عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 282.

ثالثا– نقد مصادر المعلومات والمادة التي جمعت:

إن الشك هو بداية الحكمة في الدراسات التاريخية، ولكي يعطي المؤرخ أو الباحث التاريخي وصفا صادقا للأحداث الماضية لابد أن يخضع المادة التي جمعها إلى نقد خارجي وداخلي صارم.

أ–النقد الخارجي: حيث يحاول المؤرخ عن طريق النقد الخارجي أن يتأكد من صدق الوثيقة أو الأثر وذلك لكي يقرر ما إذا كان سيقبله كدليل في بحثه، ويثير المؤرخ تساؤلات كثيرة لكي يكتشف مصادر المادة الأولية، ومن ذلك مثلا متى ولماذا ظهرت هذه الوثيقة؟ من هذا المؤلف أو الكاتب؟ هل كتب المؤلف المنسوب إليه الوثيقة مادتها فعلا؟هل هذه هي النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف أم نسخة دقيقة عنها؟

ب–النقد الداخي:ويتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو مايعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، ومدى أمانة وصدق كاتب الوثيقة ودقة معلوماته وهو مايعرف بالنقد الداخلي السلبي.

وتتم عملية النقد الداخلي بواسطة طرح مجموعة من الأسئلة نذكر بعض منها:

–هل للمؤلف صاحب صاحب الوثيقة حجة في الميدان؟

–هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟

–هل حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه وقدراته العقلية تمكنه من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟

–هل ماكتبه المؤلف كان بناءا على ملاحظته المباشرة أم نقلا عن الآخرين أو اقتباسا من مصادر أخرى؟

–هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية التأليف وملاحظته وتقريره للحوادث التاريخية؟[1]

رابعا–عملية التركيب والتفسير: بعد جمع وحصر الوثائق التاريخية يكون الباحث التاريخي قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخي اليقينية المبعثرة و المتناثرة و المتفرقة، فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، حيث تتم وتنجز عملية التاريخ الحقيقي وتكشف وتفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو

[1] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص 112.

قانون ثابت وعام يكشف ويفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الوقائع التاريخية مثل تاريخ بلد معين أو تاريخ شعب أو ثورة من الثورات أو سيرة رجل من الرجال[1].

فالتركيب والتفسير التاريخي للوقائع والحوادث هو عملية تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة وبنائها في صورة أو أو فكرة متكاملة، وعملية ربط الحقائق العلمية التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينهما أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة عن الظواهر الاجتماعية[2].

خامسا- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:

بعد انتهاء الباحث أو المؤرخ من جمع معلوماته ونقدها وفحصها وتحليلها ومن صياغة مختلف الفروض لتفسير الحوادث والظواهر التاريخية التي يدرسها، ومن تحقيق واختبار كل فرض من الفروض التي قدمها، فإن عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية والأخيرة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث والذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل إليها في أسلوب علمي رصين بعيد عن المبالغات والخيال والمحسنات البديعية المبالغ فيها[3].

الفرع السادس-تطبيقات المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية:

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور التشريع فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية التي عرفت مايسمى بقانون حمورابي، والحضارة الرومانية نجد "الالواح الاثني عشر" لجوستنيان...الخ، ومعنى هذا أن دراستنا للنظم القانونية السابقة لابد علينا من استخدام المناهج التاريخي، وكذلك عند دراستنا للعقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة[4].

إن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع جذورها وأصولها التاريخية إلى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد[5].

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص277.

[2] المرجع نفسه، ص 279.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 115.

[4] فطيمة الزهراء حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية، مجلة أفاق علمية، المجلد 02، العدد 04، 2020، ص 224.

[5] نصيرة لوني، علي عثماني، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021،ص 530.

إن معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا مالايتحقق إلا باستخدام المنهج التاريخي، وبواسطته يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة، وأحكام نظريات العقود والمسؤولية والبطلان والرقابة الإدارية والوظيفة العامة....الخ [1]

الفرع السابع–مزايا وعيوب المنهج التاريخي:

للمنهج التاريخي مزايا وعيوب شأنه شأن مناهج البحث العلمي المختلفة، ومن مزاياه نذكر مايلي:

–يعتمد المنهج التاريخي على الأسلوب العلمي الحديث، فالباحث التاريخي يتبع خطوات الأسلوب العلمي المرتبة وهي الشعور بالمشكلة وتحديدها، صياغة الفرضيات المناسبة، مراجعة الكتابات السابقة ثم تحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها.

–اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لاتمثل نقطة ضعف في البحث إذا ماتم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر[2].

ورغم مزايا المنهج التاريخي، إلا أنه انتقد من عدة جوانب منها:

–صعوبة التعميم والتنبؤ، وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمنية ومكانية محددة يصعب تكرارها مرة أخرى من جهة، كما يصعب على المؤرخين توقع المستقبل[3].

–لاتخضع المادة التاريخية للتجريب، وبذلك يصعب إثبات الفريات وتحقيقها تجريبيا، فالمصادر التاريخية عرضة للخطأ ولابد من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية.

–المعرفة التاريخية هي معرفة جزئية بحكم طبيعتها حيث لايمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي وذلك بسبب مصادر المعرفة التاريخية وتعرضها للتلف والتزوير[4].

---

[1] عمار عوابدي،المرجع السابق، ص262.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرج السابق، ص 125.

[3] المرجع نفسه، ص 125.

[4] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 116.

المطلب الثاني–المنهج التجريبي:

تعتبر العلوم الطبيعية أصل المنهج التجريبي ولم يستخدم هذا المنهج لمدة طويلة إلا لأهداف مادية لأن الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن هذا المنهج غير صالح للاهتمام بالإنسان ولكن بفضل الطب والعلوم المرتبطة به بدأ المنهج التجريبي يمتد تدريجيا إلى دراسة الانسان بصفة خاصة، ويعتبر الفيلسوف **(كلود برنار Claude Bernard)** أول من قام بصيانة القواعد الأساسية للمنهج التجريبي في كتابه مقدمة لدراسة الطب التجريبي[1].

ويعتبر المنهج التجريبي من أفضل مناهج البحث العملي لأنه يعتمد بالأساس على التجربة العلمية، مما يتيح الفرصة العلمية للحقائق وسن القوانين عن طريق هذه التجارب.

الفرع الأول–تعريفه : هو ملاحظة تتم تحت ظروف مضبوطة لاثبات الفروض ومعرفة العلاقات السببية، ويقصد بالظروف المضبوطة ادخال المتغير التجريبي إلى الواقع وضبط تأثير المتغيرات الأخرى. أو هو استخدام التجربة في إثبات الفروض عن طريق التجارب[2].

الفرع الثاني–مراحل المنهج التجريبي: يمر المنهج التجريبي بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في الملاحظة، صياغة الفرضيات والقيام بالتجربة.

أولا–الملاحظة: وهي عبارة عن مشاهدة الظاهرة بطريقة علمية منظمة، وهي التي تسمح بصياغة الفروض المناسبة وإجراء التجارب بهدف تفسير الظاهرة عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات، وكانت تستعمل في العلوم الطبيعية، ولكن تطور استعمالها في ميدان العلوم الإنسانية بما فيها العلوم القانونية والإدارية كوسيلة لجمع المعلومات في المنهج الوصفي.

1–أنواع الملاحظة: تختلف الملاحظة من حيث درجة التنظيم والضبط، وكذلك من حيث دور الباحث في الظاهرة المدروسة.

أ–تنقسم الملاحظة حسب درجة التنظيم والضبط إلى ملاحظة بسيطة وملاحظة منظمة[3].

- **الملاحظة البسيطة:** وهي الانتباه العفوي لحادثة أو ظاهرة ما دون قصد أو إصرار، وقد كان لها الفضل في اكتشاف بعض القوانين مثل قانون الجاذبية.

---

[1] سامية عرعار، حفصة جرادي، المنهج التجريبي في وضعيتي الممارسة والبحث العيادي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 06، العدد 43، 2016، ص 266.

[2] هشام محروس كمال الدين حنفي، مناهج البحث، قسم المكتبات والمعلومات، الدراسات العليا، جامعة الفيوم، ص 05.

[3] فتحي مجيدي، المرجع السابق، ص 500.

- **الملاحظة المنظمة:** وهي الملاحظة التي تأتي بصورة منظمة ومقصودة ومخطط لها، حيث يتحكم الباحث في المتغيرات ويلاحظ مدى تأثيرها على الظاهرة.

ب-تنقسم الملاحظة حسب دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة إلى: الملاحظة بالمشاركة، والملاحظة غير المشاركة.

- **الملاحظة بالمشاركة:**و فيها يكون الباحث جزء من الظاهرة المدروسة ويشارك في حدوثها، كأن يشارك المسجونين حياتهم ويلاحظ سلوكاتهم عن قرب.
- **الملاحظة غير المشاركة:**وهنا يتخذ الباحث موقفا حياديا من الظاهرة ليراقبها عن بعد[1].

2-شروط الملاحظة العلمية:

-توخي الصدق والموضوعية.

-الحرص على ملاحظة كل سلوك مهم، أو يدخل ضمن الدراسة بدقة.

-التحقق من صلاحية أدوات ووسائل التسجيل المستخدمة في الملاحظة[2].

-وضع وسيلة معينة لتسجيل النتائج وفي الوقت المناسب.

-تتم الملاحظة بطريقة دقيقة ومنظمة وبعناية ونقد والابتعاد عن التجارب السريعة.

ثانيا-صياغة الفرضيات:

يمكن تعريف الفرضيات بأنها التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكمن خلف الظاهرة والعوامل التي أدت إلى بروزها وظهورها بهذا الشكل، ويعتبر الفرض نظرية لم تثبت صحتها بعد أو هي نظرية رهن التحقيق أو هو التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقانون أو القوانين التي تحكم سير الظاهرة[3].

1-شروط صحة الفرضيات:

-يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة وليس من تأثير الخيال الجامح.

-يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار التحقق.

-يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.

---

[1] فتحي مجيدي، المرجع السابق، ص 501.

[2] محمد سرحان على المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2019، ص 65.

[3] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 145.

-يجب أن تكون شاملة ومترابطة أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة وكل التناسق مع النظريات السابقة.

-يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

ثالثا- التجريب أو تحقيق الفرضيات:

تعد مرحلة التجريب أو تحقيق الفرضيات من أهم مراحل البحث، فالفرض ليس له قيمة علمية مالم تثبت صحته مووعا ويؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة للتأكد من صدقه والتأكد من صحته، ولايصح الفرض علميا إلا بشرط أن يختبر بالرجوع إلى التجربة لاثبات صحته، والفرض الذي لم يثبت صحته هو نتيجة مهمة جدا[1].

الفرع الثالث-تطبيقات المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

طبق هذا المنهج في العديد من الدراسات القانونية التي تضمنت بحوث في مجالات علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية وكذا علاقة الدولة والسلطة والقانون والبحوث المتعلقة بالجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، وكذا البحوث حول إصلاح السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا[2].

كما طبق هذا المنهج في مجال علم الإدارة ولاسيما بعد ظهور الإدارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل بين ظاهرة الإدارة وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا[3].

ولقد طبقه العالم دوركايم بنجاح في دراسته للعلاقة بين القانون وبين الروابط الاجتماعية والتأثير المتبادلين بينهما في كتابه(تقسيم العمل الاجتماعي عام 1893م) واستخلص نتائج علمية جيدة[4].

الفرع الرابع-تقييم المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث العلمي كفاءة ودقة، وهذا يرتبط بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يتمتع بها هذا المنهج و تتمثل في:

-يسمح بتكرار التجربة في ظل نفس الظروف مما يساعد على تكرارها من قبل الباحث نفسه، أو من قبل باحثين آخرين للتأكد من صحة النتائج.

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 145.

[2] علي دحامنية، محاضرات في المنهجية لطلبة السنة الأولى ليسانس، معهد الحقوق، المركز الجامعي الوادي، 2009/2008،ص55،54.

[3] المرجع نفسه، ص 55.

[4] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص125.

-دقة النتاج التي يمكن التوصل إليها بتطبيق هذا المنهج، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعده في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكثر مما لو حدث التجريب في ظل شروط لايمكن التحكم بها[1].

ورغم هذه الخصائص التي تمتع بها هذا المنهج، إلا أن هناك بعض المآخذ عليه نظرا للصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق هذا المنهج.

-إن إيجاد البيئة الاصطناعية قد يدفع المبحوثين إلى تغيير سلوكهم، وهو ماقد يؤثر على صحة النتائج.

-قد لاتمثل العينة مجتمع البحث أحسن تمثيل وهو مايصعب تعميم النتائج.

-صعوبة ضبط العوامل المؤثرة في الظاهرة خاصة في العلوم الإنسانية[2].

-التحيز والذي قد ينجم من الباحث نفسه أو من الأشخاص الذين تجرى عليهم التجربة من خلال تكلفهم وابتعادهم عن سلوكاتهم الطبيعية مما يؤثر على النتائج.

-إنه منهج مقيد واصطناعي لأنه يتم في ظروف غير طبيعية وقد تختلف الظروف باختلاف الباحثين واختلاف المبحوثين.

-احتمال وجود الأخطاء التجريبية التي تتسبب في الوصول إلى نتائج غير دقيقة مثل الأخطاء الإجرائية وأخطاء اختيار العينة وأخطاء توقيت القياسات وتنفيذها.

- إن إجراء التجربة يتطلب اتخاذ إجراءات إدارية معقدة قد لايستطيع الباحث أن يقوم بها لوحده مما يضطره إلى الاستعانة بالجهات المسؤولة لمساعدته في إجراء التعديلات اللازمة.

المطلب الثالث-المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي:

ينبغي التطرق إلى تعريف الاستدلال وتحديد مبادئه ضمن الفروع التالية الذكر.

الفرع الأول-تعريف الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير إما بواسطة القول أو بواسطة الحساب[3].

---

[1] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 52،53.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق،ص 65.

[3] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص82

كما يمكن تعريفه بأنه:"عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها إلى قضايا آخرى تنتج عنها بالضرورة[1].

الفرع الثاني–مبادئ الاستدلال:

هي مجموعة قضايا وتصورات أولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلالي معين، وقد قسم رجال المنطق القدامى مبادئ الاستدلال إلى:

أولا–البديهيات: وهي قضايا بينة بنفسها وليس من الممكن البرهنة عليها فهي صادقة بلا برهان مثل البديهية القائلة بأن" الكل أكبر من الجزء"، والبديهية تتسم بثلاث خصائص هي أنها بينة بنفسها، وأنها أولية منطقية أي قاعدة صورية أي أنها مسلمة بها عند عامة الناس[2].

ثانيا–المصادرات أو المسلمات:وهي قضايا أقل يقينية من البديهية، فهي ليست بينة لكن يطلب التصديق بها لحاجة العقل إليها في الاستدلالات ومثال ذلك المصادرة الرياضية القائلة بأن للمكان ثلاث أبعاد(طول، عرض، ارتفاع)، وأن مجموع زوايا المثلث هو 180°، والمصادرة القائلة بأن كل إنسان يطلب السعادة[3].

ثالثا–التعريفات: وهي قضايا جزئية بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه، وعن حده وكله تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما المعرف، والشيء المراد تعريفه، والمعرف هو القول الذي يحدد خواص وعناصر أشياء المعرف[4].

الفرع الثالث–أدوات الاستدلال:

للاستدلال ثلاث أدوات رئيسية يقوم عليها هي القياس، التجريب العقلي و التركيب[5].

أولا–القياس: وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، فهو تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة.

---

[1] طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي،ط1، دار عمارللنشر والتوزيع، الأردن،1984،ص11.

[2] تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية والإدارية، بحث منشور في المكتبة القانونية، ص06، www.Law.algeriedroit.tk، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/09، على الساعة 10:44.

[3] المرجع نفسه، ص06.

[4] تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص06.

[5] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص 82،83.

ثانيا–التجريب العقلي: هو قيام الانسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز القيام بها في الخارج، وقد يكون هذا التجريب علميا لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الانسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها الفروض داخل الذهن الإنساني.

وقد يكون التجريب العقلي خياليا كما في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع ليست له قيمة علمية ولكن له قيمة جمالية خلاقة.

ثالثا–التركيب: وهو عملية عقلية عكسية، تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة أو المعلومة[1].

الفرع الرابع– استخدامات المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية:

لقد عرفت المراحل المتقدمة من تاريخ القانون ذيوع المنهج الاستدلالي وذلك لما له من خصوصيات لكونه منهجا عقليا ومنطقيا جامدا ومطلقا في نظرته للأشياء والحقائق والظواهر الاقتصادية والسياسية والقانونية، فاستعمل هذا المنهج في دراسة وتحليل الظواهر دراسة حتمية أو سببية جامدة من أجل استنتاج واستخلاص قوانين وقواعد السببية لمختلف المجالات المذكورة، وفي البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة، والقانون والسلطة وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد....الخ[2]

ويستخدم القاضي أداة القياس في المسائل القانونية المعروضة عليه لتكييف النزاع المعروض عليه، حيث يكيف القاضي المسألة ماإذا كانت مسألة واقع أو مسألة قانون، والفرق واضح بينهما، ففي حالة مسألة الواقع فلا رقابة للمحكمة العليا عليها، في حين أن مسألة القانون فإنها تخضع لرقابة المحكمة العليا، حيث أن دور المحكمة العليا هو مراقبة تطبيق القانون، فالقاضي يعتمد على الاستدلال للوصول إلى الحكم وحل النزاع، بحيث يربط بين الوقائع المادية والمبدأ القانوني ويؤدي ذلك إلى الوصول إلى النتيجة المتمثلة في الحكم.

---

[1] ماثية جيدير، المرجع السابق، ص 83.

[2] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 77.

والمنهج الاستدلالي له أهمية كبيرة في العمل القانوني، من خلال تحقيق كلام الشهود والوثائق لمعرفة صحتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية حين نلتزم بالقواعد المنطقية وعملية تكييف المسائل القانونية[1].

كما يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها[2].

الفرع الخامس–عيوب المنهج الاستدلالي:

–إن مبادئ المنهج الاستدلالي من بديهيات، مصادرات، وتعريفات هي في الأصل مبدأ واحد وهو مبدأ المصادرات، فهي قضايا يصادر على صحتها وتتحقق سلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة، وكل ذلك من شأنه أن يدي بالمنهج الاستدلالي إلى منهج فرضي يفتقر إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي.

–قصور وعجز المنهج الاستدلالي كمنهج ثابت ومطلق في دراسة الظواهر القانونية باعتبارها ظاهرة حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد.

–مع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، لم يعد ينظر إلى الظواهر والأشياء نظرة جامدة ومطلقة مثل المنهج الاستدلالي لذلك ظهرت مناهج علمية تتميز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجة مثل هذه الظواهر مثل المنهج التجريبي، والتاريخي والجدلي[3].

المطلب الرابع–المنهج الجدلي أو المنهج الدياليكتيكي:

يعتبر المنهج الجدلي من بين أهم المناهج المطبقة في العلوم القانونية، فهو يعتبر منهج عام وكلي في كشف الحقائق والظواهر المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الاشكال التالي، ماذا نعني بهذا المنهج، وماهي مميزاته وقوانينه؟

الفرع الأول–تعريف المنهج الجدلي

الجدل كلمة اغريقية تعني لغويا المحادثة أو الحوار، وهي تعبير عن صراع الأفكار المتناقضة.

---

[1] المناهج المطبقة في العلوم القانونية، بحث مشور على الموقع الالكتروني لجامعة سطيف2–http://de.Univ-Setif2.dz، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/09، على الساعة 10:30.

[2] فاضلي ادر يس، المرجع السابق، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 81.

أما اصطلاحا: فقد عرف المنهج الجدلي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناءا على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجربة[1].

كما يعرف بأنه:" المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة[2]."

ولقد ظهرت نظرية الجدل قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيراقليتس قبل الميلاد، والذي صاغ أساس نظرية الدياليكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك وكل شيء يجري وكل شيء يتغير، ولقد تطور الدياليكتيك تطورا كبيرا وجديدا على يد الفيلسوف الألماني هيجل الذي بلور وجسد تلك النظرية وبناها وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة وواضحة وواعية كمنهج علمي لدراسة وتحليل الحقائق والأشياء والظواهر والعمليات وتفسيرها وتركيبها علميا ومنطقيا بطريقة شاملة ومتكاملة حيث أن هيجل هو الذي اكتشف القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية للدياليكتيك[3].

الفرع الثاني–مميزات المنهج الجدلي:

–يتميز المنهج الجدلي عن المناهج الأخرى بقوانينه وشموليته، وباستغراقه تطبيقات المناهج الأخرى، حتى ليكاد المنهج التجريبي يكون مرحلة أو خطوة من خطوات تطبيقه، على نحو ماهو واضح من خطواته التي بق ذكرها.

–يتميز المنهج الجدلي كذلك بعلميته وموضوعيته من جهة، و بفلسفته من جهة أخرى، وإلى جانب كونه منهجا يصلح للأبحاث النظرية فإنه علمي أيضا، ولكنه بتهجمه على المنطق الصوري مع عنابته بالاستدلالات وعدم إمكانية تجنب استخدامها وقع في تناقض لايخرج عما وضعه لنفسه من مقومات، ولهذا فإنه منهج يصلح للبحث في مختلف العلومالتي تخرج خارج نطاق الاستدلال الصوري[4].

---

[1] فتحي مجيدي ، المرجع السابق، ص 506

[2] المرجع نفسه، ص 506.

[3] علي دحامنية، المرجع السابق، ص53.

[4] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 147.

الفرع الثالث–قوانين الجدل الاساسية:

قام أنصار النزعة المادية للمنهج الجدلي (الماركسيون) بوضع قوانين تعتبر بمثابة آليات أو مفاتيح يستطيع من خلالها الباحث أن يدخل إلى الظاهرة ويقف عند أجزائها لمراقبة تحولاتها، وهذه القوانين الثلاثة يخضع لها التفكير الجدلي جملة واحدة وهي مترابطة ومتسلسلة ولصيقة مع بعضها البعض، إذ لايمكن فصلها لأنها بمثابة وحدة غير قابلة للتجزئة نعالجها فيمايلي:

أولا– قانون تحول الكم إلى كيف: مفاد هذا القانون أن الظاهرة محل الدراسة تتعرض لتغيرات في جانبها الكمي سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك نتيجة لتصارع أجزائها فيما بينها إلى أن يصل هذا التغير الكمي إلى ذروته، وهو مايعرف بالطفرة أو القفزة النوعية، فيحدث تغيرا كيفيا مفاجئا، فالتغيرات الكيفية هي نتيجة تغيرات كمية متراكمة وصلت إلى مرحلة حاسمة مفاجئة ومثالها:

– انخفاض درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى ثلج.

–ارتفاع درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى بخار

–خلق الانسان يبدأ من خلايا وهكذا...[1]

ثانيا–قانون وحدة وصراع الاضداد والمتناقضات: والذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور نتيجة للصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضات نتيجة حركيتها وديناميكيتها.

ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور، وأن سبب هذا التحول هو القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة والأشياء والظواهر[2].

ولايمكن تصور انفصال بين الوحدات المتضادة، وهو مايعبر عنه بوحدة الأضداد فالوحدة هي أمر ضروري إذ يعتبر شرطا من شروط الصراع، فمثلا يرى الماركسيون أن الملكية الفردية هي نتاج

---

[1] هجيرة خدام ، محاضرات مناهج البحث العلمي لطلبة السنة الأولى ليسانس، المنهج الجدلي، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.elmizaine.com، ص03.

[2] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص 96.

صراع بين القوى المنتجة وشروط الإنتاج بعدما كانت الملكية الجماعية هي السائدة، ليعود الصراع من جديد ويطيح بالملكية الفردية وارجع الملكية الجماعية[1].

ثالثا–قانون نفي النفي: مفاد هذا القانون أن الصراع عندما يصل إلى أقصى درجته يؤدي إلى الوصول إلى تركيب جديد أكثر رقيا، فالتطور يحدث من خلال نفي الجديد للقديم ليس نفيا مطلقا، وإنما يتخلص من عيوب الظاهرة القديمة ويحافظ على سماتها الايجابية فتظهر في صورة مغايرة أرقى وأسمى سرعان ما تدخل مع نقيض جديد، وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام وباطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام ولهذا يسمى بقانون التطور والتقدم في الأشياء[2].

وميزة هذا القانون هو الكشف عن اتجاه التطور، إذ لايمكن أن يتطور أي ميدان من ميادين الحياة إلا إذا تم نفي الدرجة السابقة ورفعها في ذات الوقت إلى درجة جديدة محافظة على كل ماهو إيجابي في القديم، مثال ذلك حلول تشكيلات اجتماعية واقتصادية في المجتمع المعاصر بدلا من التشكيلات العبودية الاقطاعية القديمة، والتحول من النظرية القديمة إلى نظرية الدولة الحديثة...[3]

الفرع الرابع–تطبيق المنهج الجدلي في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

استخدم المنهج الجدلي في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها في ميدان العلوم القانونية ومثال ذلك تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون، أصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع[4].

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض المشكلات والمسائل القانونية[5].

---

[1] هجيرة خدام، المرجع السابق، ص 04.

[2] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص97.

[3] هجيرة خدام، المرجع السابق، ص04.

[4] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص 99.

[5] المرجع نفسه، ص 99.

كما طبق المنهج الجدلي في مجال العلوم الإدارية من خلال استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية[1].

وقد استخدمه المفكر الالماني "كارل ماركس" في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ، وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة.

الدرس الخامس: مرحلة اختيار موضوع بحث

يمتاز البحث العلمي بأنه بحث منظم ومضبوط، فالنتائج المتحصل عليها بموجبه ليست وليدة لصدفة بل هي نتائج مقصودة، وهذا مايضفي على البحث العلمي عامل لثقة في نتائجه، ولكي يكون البحث العلمي بحث منظم ومضبوط لابد من اتباع مراحل معينة لإنجازه، و المرحلة الأولى من هذه المراحل هي اختيار موضوع البحث، حيث تعد هذه المرحلة أول الصعوبات التي يواجهها الباحث أثناء انجاز بحثه، إذ يجب عليه أن يختار موضوعه بعناية كبيرة، حتى لايصطدم فيما بعد بمشكلة تغيير الموضوع الذي يتطلب إجراءات إدارية طويلة كما هو الحال بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه، وهذا ويجب أن يكون موضوع البحث ضمن اهتمامات الباحث وقدراته الفكرية والمادية، وأن يكون الموضوع مهم يستحق الدراسة من طرف الباحث، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث؟

المبحث الأول–تعريف مرحلة اختيار موضوع البحث ومصادر اختياره:

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أهم مراحل اعداد البحوث العلمية، بل هي حجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح البحث، فماذا نعني بهذه المرحلة ومن أين تستمد مصادر اختيار الموضوع.

الفرع الأول–تعريف مرحلة اختيار موضوع البحث

إن عملية اختيار موضوع البحث هي عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا، انطلاقا من عدة فرضيات علمية من خلال الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية أو المشكلة المطروحة للبحث العلمي.

[1] فتحي مجيدي،المرجع السابق، ص 507.

الفرع الثاني–مصادر اختيار موضوع البحث العلمي: توجد عدة مصادر لاختيار موضوع بحث من بينها نذكر:

–ميدان تخصص الباحث

–انشغال الرأي العام بقضية معينة ذات صلة بتخصص الباحث.

–اقتراح الأستاذ المشرف للموضوع على الباحث.

–اقتراح الباحث عدة مواضيع على الأستاذ المشرف الذي يقوم بمساعدته في اختيار الموضوع المناسب.

–مراجعة الدراسات السابقة في موضوع معين.

–اختيار موضوع بحث من خلال حضور الباحث في ندوات أو مؤتمرات علمية[1].

–احتكاك الطالب مع الأساتذة المتخصصون داخل الجامعة أو خارجها.

–اطلاع الباحث على المكتبات وأرشيف المذكرات أو الاطروحات.

–مواقع البحث الاكاديمية على شبكة الانترنيت، ومنها الموقع الذي يسمح للباحث بالبحث عن البحوث والاطروحات الاكاديمية بشكل بسيط وسريع ومثالها الموقع:

www.base– serch.net والموقع:www.theses.fr .... وغيرها من المواقع[2] .

المطلب الثاني–طرق اختيار موضوع البحث

توجد ثلاث طرق أساسية لاختيار موضوع البحث وهي[3]:

الطريقة الأولى:اختيار الباحث لموضوع بحثه(الاختيار الذاتي للموضوع)، وتعتبر هذه الطريقة من أنسب الطرق لاختيار موضوع البحث، ذلك لأن صاحب البحث يكون له دراية بالموضوع الذي اختاره ويفترض فيه الالمام بعناصره وجزئياته، وتكون له الرغبة في الكتابة فيه.

ومن سلبيات هذه الطريقة أن الطالب المبتدئ قد يسيء اختيار موضوع بحثه نتيجة قلة خبرته أو اطلاعه على موضوع البحث فيختار مواضيع مستهلكة تم البحث فيها من قبل، أو أنه قد يغامر ويختار مواضيع لم يسبق الكتابة فيها، فيجد نفسه أمام موضوع بدون مراجع ومصادر.

---

[1] خطة بحث حول اختيار موضوع البحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني:www.bts.academy.com، تاريخ الاطلاع عليه هو:2022/11/19، على الساعة 15:38.

[2] عبد القادر طالبي، مطبوعة بيداغوجية في تقنيات البحث، طلبة السنة الأولى أدب عربي، مقياس تقنيات البحث، المركز الجامعي نور البشير، البيض، قسم الاداب واللغات، 2020/2019، ص11،12.

[3] مرحلة اختيار موضوع بحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www. Elmizane.com، دروس ومحاضرات، تاريخ الاطلاع عليه هو:2022/11/19، على الساعة 16:25.

الطريقة الثانية:اختيار موضوع البحث من طرف الأستاذ المشرف

ومن ميزات هذه الطريقة أن الأستاذ المشرف وبحكم خبرته فإنه يكون أكثر دراية من الطالب بالمواضيع الجديرة بالبحث والتي تتطلب دراسة.

ومن سلبيات هذه الطريقة أنهما لاتراعي الرغبة النفسية لدى الباحث، والذي لايستسيغ البحث في بعض المواضيع.

الطريقة الثالثة:الاختيار المختلط بناءا على تشاور الأستاذ المشرف مع الطالب الباحث، وتتخذ هذه الطريقة صورتين، الصورة الأولى هي اختيار الموضوع من طرف الطالب وإقراره من طرف الأستاذ المشرف.

أما الصورة الثانية فهي اقتراح الأستاذ المشرف لموضوع البحث واستحسانه منة طرف الطالب.

وتعتبر هذه الطريقة في الاختيار من أنجع الطرق لكونها تجمع بين الطرقتين السابقتين.

المطلب الثالث–شروط اختيار موضوع بحث:

–أن يكون الموضوع يستحق البحث فيه بأن يكون نافعا للعلم والمجتمع.

–أن يكون الموضوع محببا للباحث.

–أن يدور الموضوع حول شيء جديد لم يسبق الكتابة فيه.

–أن يتأكد الباحث من قدرته على البحث في الموضوع.

–أن يكون الموضوع ضيقا في نقطة واحدة.

–يجب أن يتخيل الباحث مسيرة البحث.

–تجنب المواضيع التي تتسم بالغموض.

–انتهاج الأسلوب العلمي في التعبير بدلا من الأسلوب الادبي.

–تجنب الحشو والسرد.

–تجنب توظيف الأفكار المخالفة.

المبحث الثاني–عوامل اختيار موضوع بحث:

تنقسم عوامل اختيار موضوع البحث إلى قسمين، يتعلق الأول بالعوامل الذاتية المرتبطة بشخصية الباحث، أما القسم الثاني فيتناول العوامل الموضوعية المرتبطة بموضوع البحث، وفيمايلي سوف يتم تحديدهما تبعا.

المطلب الأول–العوامل الذاتية في اختيار موضوع البحث

وهي عوامل مرتبطة بشخصية الباحث وتجعله يميل لاختيار موضوع بحث ما دون الأخر، لذلك سنتناول ضمن المطلب الأول عامل الرغبة النفسية، والقدرات الشخصية للباحث كمطلب ثاني، وأخيرا معيار التخصص العلمي والمهني كمطلب ثالث.

الفرع الأول– الرغبة و الميول الشخصي

وهو أن يكون للباحث ميول وانجذاب نحو الموضوع محل الدراسة و ان تكون لديه رغبة واهتمام شخصي في معالجة مشكلة معينة والوصول إلى حل لها، فكل باحث أو طالب محكوم بتخصص معين، وانطلاقا من الإلمام بهذا التخصص تظهر لدى الباحث ميولات واهتمامات تتعلق بمواضيع معينة يرغب في إنجاز بحوث بصددها و التعمق فيها[1].

الفرع الثاني–الاستعدادات والقدرات الذاتية للباحث

على الباحث أن يوازن بين مايتطلبه انجاز البحث وبين قدراته الشخصية التي تشمل القدرات العقلية، القدرات الجسمانية، القدرات المالية والقدرات اللغوية، وفيمايلي سوف نتناول المقصود بهذه القدرات.

أولا– القدرات العقلية للباحث(سعة الاطلاع، التفكير والتأمل)

وتتمثل في قدرة الباحث في تناول جميع جوانب الموضوع بكل اقتدار واستيعاب للموضوع، فإذا كان غير قادر على استيعاب الموضوع، وأن هذا لموضوع لايتناسب مع قدراته العقلية فمن الأفضل تغيير عنوان آخر ويجب أن يكون الباحث صريح مع نفسه في الحكم على قدرته العقلية[2].

ثانيا–القدرات الجسمانية للباحث

يجب أن يختار الباحث موضوعا يتناسب مع حالته الصحية، كأن يكون معاقا أو مريضا، والحكم الرئيسي في ذلك هو الباحث نفسه إذ لايكلف نفسه مالايستطيع[3].

---

[1] كتاب جماعي، تحت إشراف عمار بوحوش، المرجع السابق، ص43.

[2] أيوب عباس ، محاضرات في منهجية البحث العلمي، محاضرة ملقاة على سنة الأولى ماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2015، ص 22.

[3] المرجع نفسه، ص 22.

ثالثا–الصفات الشخصية والأخلاقية مثل هدوء الاعصاب وقوة الملاحظة والموضوعية والإبداع والابتكار والشجاعة وغير ذلك مما يجعله قادرا على القيام ببحثه[1].

رابعا–القدرة المالية على الانفاق على البحث أو وجود تمويل كاف له من جهة أخرى[2]، فبعض البحوث تتطلب نفقات أو مصاريف باهضة مثل الأبحاث العلمية رفيعة المستوى كإنجاز رسائل وأطاريح الدكتوراه وماتتطلبه من البحث والسفر إلى الخارج من أجل جمع المصادر والمراجع المختلفة، ضف إلى ذلك إمكانية شراء الألات والأدوات من أجل القيام بالتجارب في بعض البحوث، لذا وجب على الباحث أن يراعي هذا المعيار أثناء اختيار موضوع بحثه.

خامسا–القدرات اللغوية: لاشك أن البحث العلمي يتطلب من الباحث التعددات وقدرات لغوية تمكنه من إجراء دراسات مقارنة في الموضوع محل البحث لأن العديد من المصادر والمراجع التي تضيف للبحث القيمة العلمية نجدها مكتوبة بلغات أجنبية وخصوصا في الدراسات القانونية التي تعتمد كثيرا على الدراسات المقارنة[3].

الفرع الثالث–معيار التخصص العلمي والمهني: يجب على الباحث أو الطالب أن يختار موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في إحدى فروع تخصصه، فالتخصص يوفر للباحث الخبرة والمعرفة بالإنجازات العلمية في ذلك المجال والمشكلات التي تمت دراستها والتي لاتزال قائمة وتحتاج إلى جهود لدراستها، كما يمكن للباحث أيضا القدرة على التحكم في مجريات البحث من حيث المعلومات والحقائق، والمناهج المتبعة والأدوات المستخدمة وكذا النظريات والاقترابات(المقاربات) المتعلقة بالتحليل ومختلف مجريات العملية البحثية[4].

كما يمكن للباحث أيضا أن يختار موضوع بحثه ضمن نطاق عمله ووظيفته أو مهنته بما يمكنه من تعميق معارفه ومعلوماته حولها أو تحسين أدائه أو الابتكار والإبداع فيه، وبالتالي فعامل التخصص للباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث[5].

---

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

[3] اختيار موضوع البحث العلمي، بحث منشور على الموقع الالكتروني:http://marja3 .com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/26، على الساعة 09:47.

[4] كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 44.

[5] المرجع نفسه، ص 44.

المطلب الثاني–العوامل الموضوعية لإختيار موضوع البحث:

وهي مجموعة من العوامل أو المعايير المرتبطة بموضوع البحث العلمي، ونذكر منها مايلي:

الفرع الاول–تحديد الموضوع:

وهو حصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا، وهذا الموضوع يدخل بدوره ضمن موضوع أهم وأشمل، ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها، وذلك لأن البحث العلمي بمثابة اختيار نقطة من محيط المعرفة ودراستها دراسة معمقة للوصول بها إلى القاع، وهذا هو التعمق المطلوب في البحوث، فكلما كان الموضوع محددا بدقة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث، ولهذا وجب على الباحث أخذ وقته الكافي في تحديد موضوعه والاحاطة به إحاطة شاملة حتى لايصطدم مع معيقات قد تؤدي به إلى تغيير موضوعه[1].

الفرع الثاني–القيمة العلمية للموضوع ومدى حداثته:يجب على الباحث عند اختيار موضوع بحثه أن يتحرى عن ماسيقدمه هذا البحث من إضافة وفائدة سواء للعلم بأن يكشف مجهولا أو يجمع متفرقا أو أن يصحح خطأ أو غير ذلك، أو أن يساهم في الكشف عن الغموض من الأمور أو حل بعض المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية القائمة، مما يضفي أيضا على البحث العلمي قيمة علمية[2].

أما بالنسبة لمدى حداثة الموضوع فنعني بها أن يكون الموضوع جديدا مبتكرا غير مكرر يضيف معارف جديدة، فلا يكون منقولا أو مترجما من الدراسات السابقة أو من الكتب وهذا تفاديا لأي سرقة علمية التي يعاقب عليها القانون[3].

الفرع الثالث–توافر مراجع ومصادر البحث:

إن مسألة توفر المراجع والوثائق والمصادر العلمية المرتبطة بموضوع البحث مهمة وأساسية، وعليه فإن الموضوع الذي تنعدم فيه المراجع والمصادر أو تقل فيه يعتبر في نظر البعض موضوعا لايصلح للبحث العلمي، لأن إمكانية استعماله ضعيفة جدا وقد تكون مستحيلة، وبالتالي يتعين على لباحث أن يقوم برصد

---

[1] اختيار موضوع البحث العلمي، المرجع السابق.

[2] خطة بحث حول اختيار موضوع البحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني:http://bts-academy.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/26، على الساعة 09:56.

[3] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص 83.

أولي للمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع بحثه[1]، وأن يتأكد من توفر المراجع الكافية عن طريق الشراء أو الاستعارة، أو التصوير، أو الاطلاع الداخلي في المكتبة المعنية[2].

ومن ثم فإن الخطوة الأولى في الاطلاع وتجميع المعلومات ولمصادر والمراجع والوثائق تتم عن طريق اكتشافها من طرف الباحث، ثم يضع لائحة مخصصة لها من أجل استعمالها في البحث العلمي، وبالتالي فانعدام المراجع والمصادر في البحوث لعلمية يفقدها القيمة العلمية لها[3].

الفرع الرابع-الدرجة العلمية المحصل عليها: حيث قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية معينة سواء كانت (ليسانس، ماستر، ماجستير أو دكتوراه)، وهنا تتحكم هذه المسألة في طبيعة موضوع البحث المختار، حيث يجب علة الباحث أن يختار موضوع يتناسب والدرجة العلمية التي سيتحصل عليها، ويظهر الاختلاف من حيث الجدة ودرجة التعقيد والتشعب وكذا من حيث عدد الصفحات[4].

الفرع الخامس-المدة المحددة لإنجاز البحوث:

يجب أن تتلائم طبيعة الموضوع المختار مع المدة المحددة لانجازه وهذه المدة تفرض على الطلبة الباحثين وكذا مؤسسات التعليم العالي اختيار مواضيع تتناسب مع هذه المدة، فالموضوعات الطويلة والمتشعبة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له، مما يؤدي إلى احتمالية شطب اسمه من التأهيل للحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه[5].

الدرس السادس:كيفية صياغة إشكالية البحث:

تعد إشكالية البحث الأساس الذي بينى عليه البحث العلمي وقاعدته الرئيسية، حيث يقوم الباحث من خلالها بالالمام بالموضوع على هيئة سؤال أو تساؤل يطرحه الباحث ويسعى للإجابة عليه، فهي تعد ركن أساسي منه، ولايمكن للباحث الاستغناء عنها، وتقدم للقارئ العون وتسهل عليه فهم موضوع البحث.

---

[1] مدني أحميدوش ، المرجع السابق، ص 75.

[2] محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1990،ص 09.

[3] مدني أحميدوش ، المرجع السابق، ص 75،76.

[4] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 14.

[5] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 63.

المبحث الأول–مفهوم إشكالية البحث:

إن البحث الجيد هو الذي ينطلق منذ البداية وبشكل جيد باختيار موضوع بحث جيد وملائم، مع طرح الإشكالية الملائمة له، وبلا مبالغة يمكن القول بأن الإشكالية الجيدة تعد المكون الأساسي والأهم لنجاح أي بحث، وعليه ماذا نعني بالاشكالية، وما الفرق بينها وبين مشكلة البحث وماهي مراحل صياغتها؟

المطلب الأول–تعريف الإشكالية:

الإشكالية هي طريقة تخمينية وتصورية يصوغها الباحث لمعالجة مسألة معينة.

أو هي تساؤل يخص قضية بعينها في تخصص ما من تخصصات البحث العلمي الذي يحتاج إلى حل أو إجابة مقنعة أو ممنهجة، أو هي الفراغ في المعارف العلمية في موضوع معين أو مسألة ما، والذي يحتاج إلى ملئ وإضافات جديدة.

وقد عرفها موريس انجرس بأنها:"عرض الهدف من البحث في هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة[1].

وهناك من عرفها بأنها:" عملية تعميق وتحديد المشكلة المطروحة، ونظرة متفحصة من طرف الباحث لما يريد أن يدرس المسارات والطرق العلمية التي عليه اتباعها من أجل إجابة علمية على تساؤلاته، ولايمكنه النجاح في ذلك إلا من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في الموضوع، وضرورة تشكيل فهرس خاص بالمراجع والمصادر العلمية التي تناولت هذه المشكلة."

وقد اقترح الأستاذ (موريس انجرس) أربعة أسئلة يمكن من خلالها تدقيق مشكلة البحث وهي[2]:

–السؤال الأول: لماذا نهتم بالموضوع؟

–السؤال الثاني: ماالذي نطمح بلوغه؟

–السؤال الثالث: ماذا نعرف إلى حد الآن؟

السؤال الرابع: أي سؤال نطرحه؟

هذه الأسئلة تلخص مشكلة البحث قبل الشروع فيه، وتجعل الباحث يقف عند كل واحدة منها بتأني، وكل تردد وتخبط في الإجابة عنها معناه عدم اكتمال صورة الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال هذا البحث وبالتالي سيصعب عليه صياغة إشكالية بحثه.

---

[1] موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر،2006، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص ص 143،141

مشكلة البحث: هي مالاينال المراد منه إلا بالتأمل بعد الطلب[1]، وبعبارة أخرى تعني فجوة لابد من ملئها في مجال المعرفة، أي هي سؤال مطروح يتطلب حلا.

المطلب الثاني–الفرق بين إشكالية ومشكلة البحث:

هناك من يرى بأن المشكلة هي جزء من الإشكالية وهناك من يرى العكس، ولكن من المرجح أن تكون المشكلة عامة وغير مضبوطة بحذافرها، ولكن الإشكالية تكون دقيقة ومحددة التفصيل يكون للأسئلة الناجمة عنها والتي ينبني عليها موضوع البحث.

قد تكون المشكلة هي عبارة عن شعور بوجود مسألة في عموميتها تستدعي القلق، أو هي وجود شيء في الواقع مخالف للتوقعات، والإجابات عليها تكون بالنفي أو بالثبات وفي بعض الأحيان يكتنفها الغموض لغرابتها في الواقع، أما الإشكالية فتكون متعمقة في الفكر الإنساني وعالقة فيه وتظهر سعي الباحث الدائم للتكيف مع دراسة الظاهرة التي تدور حولها الإشكالية، وتنبثق عنها مجموعة من الأسئلة تكون مدعومة بالحجج والبراهين وأن لاتكون غامضة بل واضحة ودقيقة وموجزة وقابلة للبحث.

المطلب الثالث–مراحل صياغة الإشكالية:

تمر صياغة الإشكالية عبر ثلاثة مراحل تتمثل في:

1- مرحلة الإحساس بالمشكلة: وهذا من خلال تحديد الباحث المجال المعرفي للتخصص الذي تكون فيه، وقيامه بصياغة عنوان البحث ومجال الدراسة والذي سيحول هذا الإحساس بالموضوع إلى قلق علمي يحاول الباحث أن يجيب عليه.

2- مرحلة الاستقصاء والاستطلاع: أي جمع المعطيات والمعلومات والبيانات الخاصة بمشكلة البحث.

3- مرحلة التحليل: حيث يقوم الباحث بتحليل وتفكيك البيانات والمعلومات التي جمعها بغرض ضبط العناصر المكونة لمشكلة البحث.

4- مرحلة صياغة الإشكالية: وهي مرحلة التعبير اللفظي والكتابة للمشكلة بناءا على مختلف العناصر التي تتكون منها والمستقاة من المراحل السابقة والتي تطرح في شكل تساؤل علمي يتفرع إلى مجموعة من التساؤلات حول المشكلة.

---

[1] سليمان بلعور، عبد الرحمن بن سانية، إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث، مجلة البحوث والدراسات، العدد 4، 2009، ص 43.

المبحث الثاني–شروط الإشكالية الجيدة ومواصفاتها ومصادرها

لصياغة إشكالية جيدة شروط ومواصفات معينة، كما أنها تستمد من خلال عدة مصادر نتعرف عليها فيمايلي:

المطلب الأول–شروط الإشكالية الجيدة:

هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها في الإشكالية الجيدة تتمثل في:

- أن يكون الموضوع جديدا لم يتطرق إليه من قبل، وأن تكون الإشكالية من دون حل وبقيت مطروحة.
- أن يكون الموضوع مرتبط بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.
- أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.
- أن يكون الموضوع أو الإشكالية واضحة.
- أن تكون بيانات الدراسة متاحة يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.
- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع وميول الباحث العلمية واهتماماته.
- أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين بشكل يساعد على القياس والاختبار.
- صياغة الإشكالية بلغة واضحة في شكل أسئلة محددة قابلة للإجابة.
- أن تكون الإشكالية مصوغة بشكل يؤدي إلى القيام بالبحث التجريبي من حيث ضبط المتغيرات الداخلية[1].
- على الباحث تجنب طرح التساؤلات المغلقة في الإشكالية والتي يتم الإجابة عنها بنعم أو لا، بل يجب عليه طرح التساؤلات التي تثير نقاشا أو تفكيرا حول مشكلة معينة.
- أن تصاغ الإشكالية بشكل تدريجي ابتداءا من العام إل الخاص فكلما ضاقت المشكلة كلما كانت النتائج أدق.
- استخدام لغة علمية وليست لغة عامية.
- تجنب استخدام الجمل الاعتراضية قد تؤدي إلى أن يفقد القارئ الفكرة الأساسية المطروحة[2].

[1] كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 49.

[2] نصيرة شادي، أثر صياغة الإشكالية في البحث العلمي، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول مناهج البحث في اللغة والأدب والفنون، مجلة الأداب واللغات، المجلد 18، العدد 1، 25 نوفمبر 2018، ص 49.

المطلب الثاني–مواصفات الإشكالية الجيدة[1]:

1– صفة الوضوح والدقة، يجب أن لاتكون الإشكالية مبهمة أو غامضة.

2– صفة الواقعية: وهي تتعلق بإمكانية انجاز البحث بالأخذ بعين الاعتبار قدرات الباحث والموارد المتاحة لديه لمعالجة الموضوع والوقت المتوفر له أيضا.

3– صفة الشجاعة: بمعنى لايصح أن ينطلق الباحث بوضع إشكالية بناءا على أحكام مسبقة بغية تأكيدها، ومن جهة أخرى ينبغي على الباحث أن يدرك وهو بصدد صياغته للإشكالية أن المشاكل كثيرا ماتتشابك وتتعقد وتختلط الظواهر العامة وبالتالي فإن أسبابها الحقيقية لايمكن التعرف عليها إلا بعد نوع من التشخيص الدقيق.

المطلب الثالث–مصادر إشكالية البحث:

هناك مصادر متعددة لإشكالية البحث تتمثل في[2] :

–التجربة الشخصية والملاحظة سواء كان ذلك في مكان العمل أو في الجامعة، أو في أي مكان أخر.

–المطالعة المنظمة في مختلف المجلات العلمية المتخصصة في الحقل العلمي الخاص بالطالب، وهذا مايسمح له بمعرفة أفكار طرحها قبله باحثون سابقون انطلاقا من شرح أو مناقشة نظريات مختلفة.

– المشاكل الواقعية ففي بعض الأحيان قد يأتي المشكل إلى الباحث من تلقاء نفسه.

– التخصص: حيث يوفر التخصص في أي فرع أو مجال علمي للباحث خبرة بالمعرفة والإنجازات العلمية ويساعده في تحليله وتبيان مشاكله ومعرفة مشاكل بحوث معينة إطلع عليها.

– برامج الدراسات العليا: حيث تقدم معظم الجامعات برامج دراسية للطلاب فيها بعض المقررات والموضوعات التي تزود الباحث بخبرات ضرورية ولازمة لإعداد بحثه.

– الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع العلمية.

– الاتصالات الشخصية مع الخبراء والمختصين، حيث يسمح الاحتكاك مع هؤلاء الأشخاص من اكتساب الخبرة العلمية والمنهجية في تناول المواضيع وبناء منهجيتها السليمة.

– وسائل الإعلام بمختلف أنواعها سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، إذ تعد مصدرا أوليا يساعد في رسم حدود مبدئية لمشكلة البحث.

---

[1] سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص 41،42.

[2] نعيمة داودي، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة التعليمية، المجلد 7، العدد 1، ماي 2020، ص ص 175،177.

– الأنترنيت حيث أصبح غالبية الباحثين يعتمدون عليها في الحصول على المعلومات العامة والخاصة.

الدرس السابع: كيفية جمع المادة العلمية

إن الباحث العلمي دائما يحتاج في عملية إعداد البحث العلمي إلى مرحلة هامة جدا، وهي جمع المادة العلمية والموجودة في المصادر والمراجع، فهي مجموعة من البيانات والمعلومات المحددة لطبيعة موضوع ما تمت دراسته من طرف باحثين أخرين.

المبحث الأول–مفهوم المادةالعلمية:

تعد مرحلة جمع المادة العلمية من أهم مراحل إعداد البحث العلمي المتميز والناجح من جميع النواحي، خاصة من وصوله إلى نتائج وحلول منطقية صحيحة، وذلك أن تنوع المصادر والمراجع الموثوقة من طرف الباحث يعد عامل رئيسي يكسب الدراسة العلمية الثراء ويزيد من قيمتها العلمية، فماذا نعني بالمادة العلمية، وماهي أماكن تواجدها وما مصادر جمعها؟

المطلب الأول–تعريف المادة العلمية:

تعرف المادة العلمية بأنها كل مايقوم الباحث بسرد من معلومات في بحثه العلمي سواء أكان هذا البحث رساله ماجستير أو دكتوراه، أو تكون المعلومات والحقائق تخص الظاهرة المدروسة أو تخص المشكلة البحثية التي يقوم الباحث بدراستها.

وكلما كان البحث الذي يقوم به الباحث متنوع من حيث مصادره ومراجعه وغنيا بالمعلومات المفيدة زادت قيمته العلمية وكانت نتائجه صحيحة ومضبوطة.

المطلب الثاني–مصادر المادة العملية

تتعدد أماكن تواجد المادة العلمية بتعدد أنواع المصادر والمراجع وكيفية الحصول عليها، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي وصل إليه الدول، وهذا يسمح بتوسيع دائرة البحث عن المادة العلمية، فهناك مصدرين يمكن الحصول من خلالهما على المادة العلمية، مصادر مكتوبة ومصادر ميدانية.

الفرع الأول–المصادر المكتوبة

المصادر الأصلية للبحوث العلمية: نذكر مايلي

–القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة

– القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية المشهورة.

– المواثيق الوطنية والدولية والاحصائيات الرسمية.

–الأومر والقوانين والنصوص التنظيمية (الجريدة الرسمية مثلا)

- المؤتمرات الوطنية والدولية.
- المقابلات الشخصية[1].
- الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمثل معلومات جديدة واكتشافات حديثة لم يسبق نشرها.
- الوثائق التاريخية المحفوظة في دور الكتب والوثائق والمراكز الوطنية المعنية بحفظ تلك الوثائق والتعامل معها كالمعاهدات والاتفاقيات وماشابه ذلك.
- المذكرات المسجلة بواسطة شخصيات عاصرت الأحداث[2].

الفرع الثاني-المصادر الميدانية:

تتمثل المصادر الميدانية لجمع المادة العلمية في ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في الاستبيان، الملاحظة والمقابلة[3].

أولا-الاستبيان كمصدر ميداني لجمع المادة العلمية:

الاستبيان هو مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة عن الأسئلة الواردة فيها[4].

وهناك من يعرفه بأنه:" أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية تتطلب الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث بحسب أغراض البحث[5]."

وهناك أنواع مختلفة للاستبيان منها:

أ-الاستبيان المغلق: وهو الذي تكون أسئلته محددة الإجابات باختيارين أو أكثر بحيث يطلب من المستجيب الإجابة الصحيحة من مجموعة من الإجابات، ومن مميزات هذا الاستبيان مايلي:

- سهولة وبساطة الإجابة عن أسئلته.
- سهولة تفريغ المعلومات إذ لاتتطلب وقت طويل من المستجيب أو المبحوث للإجابة عن فقراته.
- قلة تكاليفه
- لايحتاج إلى جهد كبير في الإجابة عليه.

---

[1] أيوب عباس ، المرجع السابق، ص 25.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص146.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذه الوسائل راجع الدرس رقم 03 تحت عنوان الأدوات الميدانية للبحث العلمي في الصفحة من 17إلى 31.

[4] كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 71.

[5] أحمد سليمان عودة، فتحي مكاري، أسايب البحث العلمي، مكتبة المنار، الأردن،1987، ص150.

ومن عيوبه: أنه ربما يجيب المستجيب على أسئلة الاستبيان بطريقة عشوائية، وهذا مايصعب على الباحث التحقق من صدق إجابات المستجيبين[1].

ب – الاستبيان المفتوح: وتكون أسئلته غير محددة الإجابات ويترك للمستجيب حري التعبير عن أرائه مع المرونة في توضيح وجهة نظره عن السؤال بطريقته وأسلوبه الخاص الذي يعتقد بأنه مناسب[2].

ويستخدم هذا النوع من الأسئلة عندما لايكون لدى الباحث معلومات كافية عن موضوع البحث ويحتاج إلى معلومات مفصلة حول المشكلة المراد حلها ومن مميزاته :

- انه لايقيد المستجيب بإجابات محددة.
- إعطاء المجال للمستجيب فيما يريد كتابته في ضوء السؤال المحدد[3].

ثانيا–الملاحظة: وهي المرحلة الاولى التي يستطلع فيها الباحث موضوع دراسته لتكوين الصورة الأولية حول الإشكالية وطبيعة البيانات التي سوف يجمعها عبر أداة الملاحظة العلمية[4].

ثالثا–المقابلة: وهي عبارة عن مواجهة شخصية يجريها الباحث مع المبحوثين بغية جمع البيانات والمعلومات التي تساعده على حل مشكلته وفروضه، ويقوم الباحث بتوجيه جملة من الأسئلة سواء كانت مقننة ومحددة أو غير مقننة ويتم ذلك بلغة بسيطة وسهلة[5].

المطلب الثالث–أماكن تواجد المادة العلمية:

يمكن للباحث الحصول على المادة العلمية عن طريق الاتصال بالمكتبات العامة أو الخاصة، مخابر ومراكز البحث، إضافة إلى الهيئات العلمية والمؤتمرات ومراكز الثقافة، وحتى تصفح مواقع الانترنيت[6]، ومثال هذه المواقع نذكر : –موقع الجريدة الرسمية: www .jorads .dz

–قاعدة تحتوي على 500 مذكرة ماجستير ورسالة دكتوراه باللغة العربية:

http://theses.uni.batna.dz/index.pdf

–موقع لتحميل اطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير مجانا: www.fichier–pdf.fr

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص153.

[3] المرجع نفسه، ص 153.

[4] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الاعلام والاتصال، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 131.

[5] المرجع نفسه، ص133.

[6] أستاذة خدام، الرجع السابق، ص14.

-البوابة الالكترونية الجزائرية للمجلات العلمية:ASJP

المبحث الثاني -مراحل جمع المادة العلمية:

تمر عملية جمع المادة العلمية بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في مرحلة القراءة، مرحلة المناقشة والاستبيان، وأخيرا مرحلة الاقتباس والتدوين، وفيمايلي سوف نتطرق لكل مرحلة على حدى.

المطلب الأول-مرحلة القراءة:

الفرع الاول-تعريف مرحلة القراءة: هي الوسيلة الأولى والأساسية، ولا غنى عنها لجمع المادة العلمية التي ستوظف في معالجة موضوع البحث.

والقراءة تنصب بالدرجة الأولى على الكتب والبحوث السابقة(الرسائل والكتب المتخصصة)، والدوريات، والمقالات، والوثائق المختلفة(قوانين، مراسيم، أوامر، أعمال رسمية، الأحكام والقرارات القضائية...) وكل ماله علاقة بموضوع البحث[1].

الفرع الثاني-شروط وقواعد القراءة:

-أن تكون القراءة واسعة شاملة لجمع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

-الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر.

-الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

-يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لاارتجالية وعشوائية.

-يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

-اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

-اختيار الأماكن الصحية والمريحة للقراءة.

-ترك فترات للتأمل والتفكير مابين القراءات المختلفة.

-الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية[2].

الفرع الثالث-أنواع القراءة:

للقراءة ثلاثة أنواع نذكرها فيمايلي:

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 97.

[2] ماثيو جيدير، ترجمة ملكة الأبيض، المرجع السابق، ص 43.

أ-القراءة الاستطلاعية أو الخاطفة أو السريعة: وتتلخص في الاطلاع على محتوى المصادر من خلال المقدمة والتمهيد للوقوف على غرض التأليف ومنهجه والاطلاع على الفهرس، واختيار عناوين الموضوعات أو بعض فصولها[1].

وتحقق القراءة السريعة مايلي[2]:

-توسيع معلومات الباحث ومعارفه عن الموضوع الذي يكتب عنه.

-تأكد الباحث من أهمية موضوعه الدقيق الذي يبحث فيه بين الموضوعات الأخرى وتمييزه عن غيره من الموضوعات.

ب-القراءة العادية أو العميقة: وتنصب هذه القراءة على الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، وهي مواضيع وأبحاث ذات صلة بموضوع البحث، فيقرأها الباحث بوعي وتركيز وتعمق، وقد تتطلب قراءتها أكثر من مرة، ليقوم باستخلاص النتائج، واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها في البطاقات أو المؤلفات المعدة لذلك[3].

ج-القراءة النقدية أو المركزة: يعتبر هذا النوع من القراءة هو النوع المطلوب من الباحث، حيث ليس المطلوب منه التقبل الأعمى لكل مايقرأه، بل ينبغي أن يسأل الباحث نفسه أثناء القراءة عدة أسئلة من بينها[4]:

-مالذي تسهم به الجملة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟

- من أين جاء المؤلف بهذه الفكرة، وهل نقلها عن غيره، وهل من نقل عنه محل ثقة؟

- هل هو دقيق في استعمال المصطلحات؟

المطلب الثاني-مرحلة المناقشة والاستبيان:

يتصل الباحث بأصحاب الشأن والدراية في موضوع بحثه (كالاساتذة والمختصين)، وأصحاب التجربة الميدانية في ذلك المجال (كالاداريين والديبلوماسيين، وأسلاك أجهزة العدالة وغيرهم) فيناقشهم ويحاورهم لاستجلاء بعض مسائل بحثه وللحصول على معلومات والاستفادة من توجيهاتهم عن طريق المقابلة الشخصية معهم، وهذا مايسمى بالاستبيان الشفهي المباشر، وهناك الاستبيان الكتابي الذي يكون عن

---

[1] ادريس فاضلي ، المرجع السابق، ص 147.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 89.

[3] ادريس فاضلي ، المرجع السابق، ص247، 248.

[4] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 101.

طريق تدوين مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المرغوب الحصول على معلومات حولها وتسليمها للمعني أو إرسالها إليه من أجل الحصول على وجهات نظر مختلفة مما ينمي ويزكي معلومات البحث[1].

المطلب الثالث–مرحلة الاقتباس والتدوين:

الفرع الاول–تعريف مرحلة الاقتباس والتدوين:

الاقتباس والتدوين عمليتان ملازمتان للبحث ولاغنى عنهما للباحث أثناء إنجاز بحثه، فالاقتباس هو عملية النقل الحرفي أو غير الحرفي لنص أو فكرة من مؤلف آخر، يتم استخدامه بغرض تأييد الباحث موقفه من قضية ما، أو تفنيد أحد الآراء المعارضة أو عرض المعنى المقصود بشكل أفضل، أو إجراء بعض المقارنات بين الآراء والنظريات المختلفة، وبفضل عملية الاقتباس يتمكن الباحث من إثراء موضوعه وكتابته[2].

والاقتباس قد يكون حرفيا(لفظا ومعنى) خاصة في حالات التعريفات العلمية والاستشهاد بآراء وأقوال الفقهاء والكتاب، أو أن صاحب النص قد صاغها بطريقة جيدة، ويجب أن يكون الاقتباس الحرفي مدمجا في النص وأن يوضع بين شولتين، وإذا كان طويلا فيكتب في وسط الورقة بخط أصغر من العادي، وإذا تم حذف بعض العبارات من النص المقتبس فتوضع نقاط مكانها لتدل على ذلك، وفي حالة الإضافة فتوضع بين قوسين ليدل على أن ذلك ليس جزءا من النص المقتبس، أما اقتباس المعنى فهو الأصل والشائع ويكون ملخصا لمعنى الأفكار بأسلوب الباحث وبلغته، ووفقا لما يخدم المسعى الذي يريد تحقيقه من البحث[3].

أما التدوين فهو عملية ملازمة للبحث ومستمرة منذ اختيار عنوان البحث حتى مرحلة الكتابة، ويشمل تسجيل الملاحظات وتلخيص الأفكار ونقل المعلومات والبيانات المحصلة، ويكون ذلك حسب النظام المتبع لجمع المادة العلمية من طرف الباحث[4].

الفرع الثاني–طرق تدوين المادة العلمية:

هناك ثلاث طرق لتدوين المادة العلمية، الطريقتان التقليديتان هما طريقة البطاقات وطريقة الملف المقسم أو الدوسيه، وطريقة حديثة هي طريقة الملف الالكتروني باستخدام الحاسوب الالكتروني مباشرة.

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 98.

[2] أستاذة خدام، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون خاص، جامعة تلمسان، 2021/2020، ص 18.

[3] على مراح، المرجع السابق، ص98،99.

[4] المرجع نفسه، ص 100.

الطريقة الأولى: طريقة البطاقات

تعتمد هذه الطريقة على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة، ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام البحث وعناوينه، ويشترط أن تكون متساوية الحجم، وجهزة للكتابة على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد خاص، ويجب أن تكتب في أعلى البطاقة من الجهة اليسرى كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات مثل اسم المؤلف، عنوان المرجع، بلد النشر، دار النشر، رقم الطبعة، تاريخها[1]، رقم الصفحة، ويدون في حاشيتها اليمنى رقم الصفحة وجزء الكتاب، ثم تسجل المعلومات التي أخذت من ذلك الكتاب في باقي الصفحة، حيث يسجل رقم الصفحة كلما انتقل إلى صفحة من صفحات المرجع.

وتستعمل البطاقة بحيث يكتب على عرضها وعلى وجه واحد منها، فإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة جديدة تسجل عليها نفس البيانات(اسم وعنوان الكتاب) مع عبارة تابع(2) ....إلخ، أو ترقم البطاقات في الزاوية اليسرى العليا منها[2].

ومن ميزات هذه البطاقات أنها:

-تعد أكثر دقة وأيسر في التصنيف.

-لاتأخذ البطاقات حجم كبير نظرا لصغر حجمها(14 سمX 10سم)

-سهولة استعمالها أثناء الكتابة.

-يمكن التنقل بها من كان إلى آخر، لأنها خفيفة الحمل[3].

الطريقة الثانية: طريقة الملف المقسم

تعتمد هذه الطريقة على شراء ملف من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة مع ترك فراغات لاحتمالية الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل، ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الخصائص منها:

-ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

-المرونة حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.

---

[1] محمد عربي لادمي ، مراحل وتقنيات إعداد الرسائل والاطروحات الجامعية، مجلة أفاق علمية، العدد 11، جوان2016، ص 239.

[2] على مراح، المرجع السابق، ص 109.

[3] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، المرجع السابق، ص80،81.

-سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه من معلومات[1].

-سهولة التحقق من المعلومات التي تمت إضافتها من وقت لآخر، وفي أقصر وقت[2].

الطرقة الحديثة: طريقة الملف الالكتروني باستخدام الحاسوب الالكتروني:

في ظل التطور التقني المعاصر فقد اهتدى الطلاب إللى طريقة ثالثة تتفق مع استخدامات تكنولوجيا الحاسب الآلي في الوقت المعاصر وتتمثل هذه الطريقة في أنها صورة الكترونية من نظام الملف الورقي الذي ذكرناه سابقا، حيث أن هناك بعض الباحثين لديهم القدرة على نقل المعلومات مباشرة من المراجع إلى الحاسوب الآلي، والذين لهم دراية كافية بأعمال الكتابة على الحاسب الآلي يستعملون مايمكن تسميته بالملف الالكتروني أو نظام التجميع الالكتروني[3].

ويسمى الملف الالكتروني باسم البحث، ويقسم إلى مجموعة ملفات يسمى كل ملف باسم فصل من فصول البحث أو قسم من أقسام البحث، وكلما وجد الباحث معلومة في مرجع ما قام بإضافتها إلى الملف الذي يتضمن الفصل أو المبحث الذي يتعلق بها، وفي نهاية الأمر يقوم بطباعة كل ملف من الملفات التي يتضمنها البحث ويراجعها يدويا ويجري ما يمكن إصلاحه وتحسينه على الحاسب الآلي مباشرة[4].

وتعتبر هذه الطريقة من بين أسهل الطرق ولكنها بقدر ما بها من مزايا فإنه يعترضها العديد من الصعوبات نذكر منها[5]:

-مخاطر ضياع مجهود الباحث إذا ماحصل عطل بجهاز الحاسب الآلي أو أصيبت الملفات بفيروس من فيروسات الحاسب الألي وهي كثيرة.

-في كثير من الأحيان تنجد الباحث ينقل كل معلومة مقتبسة بأسلوب كاتبها، لذا نجد أن البحث الذي تم استنادا إلى هذه الطريقة الالكترونية الحديثة يعيبه عدم وحدة الأسلوب حيث نجد أن البحث كأنه مكتوب بعدة أساليب تتنوع بتعدد المراجع التي تم الاستعانة بها، وكأنه حصاد عمل مجموعة من الباحثين الذين قاموا بتأليف المراجع الذي استعان بها الباحث.

---

[1] محمد عربي لادمي ، المرجع السابق، ص240.

[2] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، دروس في المنهج القانوني، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص81.

[3] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، المرجع السابق، ص 81،82.

[4] المرجع نفسه، ص82.

[5] المرجع نفسه، ص82،83.

ولكن رغم هذه الصعوبات، إلا أننا نرى أن هذه الطريقة تعتبر من أسهل وأنسب الطرق لجمع المادة العلمية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية المعاصرة، ولكن ننصح الباحثين الذين يعتمدون على هذه الطريقة بضرورة التقيد بمايلي:

-ضرورة القراءة الجيدة للمراجع التي سوف يقتبس منها ثم مقاونتها مع بعضها البعض قبل الكتابة منها مباشرة، ثم يقوم بصياغة الفكرة التي يريد اقتباسها منها بأسلوبه الخاص، إلا إذا اقتضى الأمر نقل بعض الفقرات بأسلوب كاتبها الأصلي لاعتبارات علمية.

-ضرورة مراعاة مسألة الهوامش أول بأول، خشية حدوث خلل في تثبيت المراجع التي استعان بها، الأمر الذي يوقعه في عدم الاتصاف بالامانة العلمية.

-الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الملفات على قرص مضغوط أو قرص فلاش، حتى لاتضيع الملفات التي أنجزها بسبب أي عطل مفاجئ[1].

في الأخير يمكن القول أن مرحلة جمع المادة العلمية تعتبر العمود الفقري لأي بحث، لأننا لايمكن تصور انجاز أي بحث دون الاعتداد على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة والمختلفة، والتي يؤسس عليها الباحث أفكاره ومفاهيمه وتصوراته، وكما رأينا في بحثنا هذا فإن عملية جمع المادة العلمية تمر بثلاثة مراحل أساسية أولها مرحلة القراءة، وثانيها مرحلة المناقشة والاستبيان، وأخيرا مرحلة الاقتباس والتدوين.

الدرس الثامن: مرحلة إعداد خطة بحث

لابد أن يسبق كل بحث علمي خطة بحثية واضحة يتم إعدادها بعناية فائقة، فهي عبارة عن مشروع أو برنامج للبحث يشمل الخطوط العامة لما ينبغي أن يقوم الباحث، فهي تمثل وصف تفصيلي لدراسة مقترحة تصمم لإستقصاء مشكلة معينة.

المبحث الأول-مفهوم مرحلة إعداد خطة البحث:

إن إعداد خطة البحث يعد خطوة مهمة جدا في عملية البحث، بل إن تنفيذ أي بحث تنفيذا سليما إنما يتوقف على إعداد خطة متكاملة وسليمة، وهذا مايدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ماهي معايير جودة خطة البحث في أي بحث علمي؟ الإجابة على هذه الإشكالية تكون ضمن عرض العناصر التالية في هذا الموضوع.

[1] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، المرجع السابق ص 83،84.

المطلب الأول–تعريف خطة البحث:

تعد خطة البحث من العناصر الجوهرية لأي بحث علمي، في المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث، فلباحث لايستطيع أن يشرع في البحث قبل أن يضع لنفسه خطة ترسم الطريق الذي يسلكه في البحث، بحيث يعرف جيدا ومنذ البداية من أين سيبدأ ومتى سينتهي، فالخطة البحثية هي كالرسم الهندسي الذي لايتصور إنشاء المبنى بدونه[1].

وهناك من يعرفها بأنها:" عبارة عن تصميم عام لهيكل موضوع البحث محل الدراسة."[2]

و الخطة هي المعيار الوحيد الذي يمكن بواسطة الحكم على جدوى البحث وجدارة الباحث، ذلك أن الباحث قبل التنفيذ يعتبر في عالم المجهول[3].

المطلب الثاني– أهمية خطة البحث:

تعد خطة البحث النهج الذي يسير عليه الباحث العلمي من أجل الوصول إلى حقائق علمية، لذلك تلعب هذه الخطة أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، وفيمايلي سوف نوضح هذه الأهمية:

–مساعدة الباحث في تحديد الأهداف الخاصة ببحثه العلمي.

–التسهيل على الباحث للوصول إلى النتائج بشكل سهل والحصول على البيانات الضرورية.

–تساعد الطالب على اقتناع الأخرين بأهمية المشكلة وأهداف البحث بوصفها مرجعا.

– تعين الطالب على تقدير التكلفة التي سيستهلكها البحث ومدة تنفيذه وترشده إلى أفضل الطرق والحلول لمواجهة هذه التحديات والمشكلات[4].

– تساعد المشرف على البحث على التعرف بشكل واضح على خطوات البحث والأدوات والوسائل التي سيستخدمها الطالب في بحثه[5].

–تساعد خطة البحث العلمي في تصور مبدئي للصعوبات و العراقيل التي قد تواجه الباحث، ومن ثم تأهيله لمجابهتها والتغلب عليها.

–يمكن من خلال الخطة البحثية أن يتعرف الباحث على الحدود الوقتية التي تلزم لإنهاء موضوع بحثه،

---

[1] بومدين طاشمة ، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص103،104.

[2] ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 241.

[3] زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 03.

[4] اميمون بن براهيم، منهجية البحث، كلية الأدب و الفنون، جامعة وهران، ص1.

[5] محمود سمايلي، مطبوعة جامعية في مادة المنهجية 2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير وعلوم محاسبة ومالية ، 2017/2016، ص 19.

ومن ثم وضع تخطيط زمني لجميع مراحل البحث حتى لايداهمه الوقت، وخاصة في ظل وجود وقت معين معين لتقديم البحث[1].

-تساهم خطة البحث في التعرف على طريقة اختيار منهج البحث العلمي المناسب الذي سوف يتبعه الباحث عند تدوين متن البحث العلمي[2].

- تمثل خطة البحث العلمي أهمية كبيرة لدى المناقشين، فعن طريقها يمكن التعرف على طبيعة البحث، ومن ثم خذ انطباع مبدئي عن جميع المحتويات.

المطلب الثالث- أهداف إعداد خطة بحث

-إن الهدف الرئيسي من إعداد خطة البحث هو أن يقنع الطالب الأساتذة وأعضاء لجنة المناقشة لموضوع بحثه بأن البحث يسد حاجة معينة نظريا وعمليا في مجال التخصص، وأن الطالب فهم المشكلة البحثية من خلال الإلمام بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بالبحث، وأنه قد حدد بحثه تحديدا واضحا يساعده على أن يبدأ العمل فيه فور تسجيل الموضوع ومن ثم يصلح لأن يشرف عليه أحد الأساتذة المتخصصين.

-توضح خطة البحث العناصر الأساسية التي سيقوم عليها البحث.

- إظهار كافة العناصر الأساسية التي يمكن إضافتها بعد إعداد البحث.

-تعد الخطة المتوازنة إشارة عن كم الإبداع العلمي الذي يظهره الباحث أثناء تنفيذ بحثه[3].

المطلب الرابع-شروط إعداد خطة بحث

على الباحث أن يراعي مجموعة من الشروط والضوابط عند تقسيم موضوع بحثه ووضع خطته وتتمثل هذه الشروط في[4]:

- أن تكون خطة البحث منسجمة ومتناغمة مع عنوان البحث وإشكاليته وفرضياته.

---

[1] دليل شامل حول كيفية كتابة خطة البحث، الموقع الإلكتروني:www.mobta3ath.com، تاريخ الدخول إلى الموقع هو:2022/10/03، على الساعة 11:00.

[2] محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت،1999، ص 51.

[3] كمال شلبي، منهجية البحث العلمي، كلية العلوم الإدارية، منشورات جامعة حماة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص 162، 163.

[4] إبراهيم بن داود الداود، دليل اعداد خطة البحث للرسائل العلمية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، 2018، ص 44.

- أن يكون ترتيب تقسيمات الخطة منطقيا ومتسلسلا ، حيث يفضي كل قسم منها إلى القسم الذي سيليه بانسيابية وسلاسة وسهولة ويسر.
- ضرورة الربط والتنسيق بين عناوين الخطة فيكون عنوان الفصل مستمدا من عنوان الباب، وهكذا مع بقية العناوين.
- مراعاة التدرج المنطقي من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء ممثلا يتناول الباحث تعريف المصطلح قبل بيان خصائصه.
- أن تكون الخطة متوازنة في جانبها الشكلي والمادي وهو ضرورة تحقيق التوازن والتقابل بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية، ومن ثم يجب مراعاة توان الأفكار المعروضة والمطروحة من حيث الأهمية.
- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة والمتخصصة و الحرص على إيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.
- أن تكون خطة البحث مرنة تقبل التعديل والإضافة دون الاخلال بتوازنها.

المبحث الثاني- عناصر خطة البحث:

تتكون عناصر خطة البحث ممايلي:

-عنوان البحث

-مقدمة البحث

-جذع أو متن الموضوع

-الخلاصة

-الملاحق

- الفهارس

المطلب الأول-المقصود بعنوان البحث:

عنوان البحث هو دليل الموضوع وحيانا يكون العنوان هو الموضوع نفسه، له دور إعلامي عن الموضوع ومجاله[1]، ويشترط فيه مايلي[2]:

-أن يكون موجزا.

---

[1] بومدين طاشمة ، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص104.

[2] ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 242.

- أن يكون واضحا وغير غامض.
- أن يكون شاملا لأجزاء وفروع تفاصيل الموضوع.
- أن يكون جذابا يدغدغ ذهنية القارئ ويحرك خياله.
- أن يكون جديدا ومبتكرا[1].

وعلى العموم ينبغي أن تتوفر ثلاثة سمات أساسية في العنوان وهي كمايلي[2]:

- الوضوح:ينبغي أن يكون عنوان البحث واضحا ومفهوما في لغته وعباراته ومصطلحاته بحيث يكون بعيدا عن الغموض.
- الشمولية: ينبغي أن يشتمل عنوان البحث على الشمول بكل عباراته ومصطلحاته المجال المحدد والموضوع الدقيق الذي يخوض الباحث فيه.
- الدلالة: لابد أن يعطي عنوان البحث دلالات موضوعية محددة لطبيعة الموضوع الذي يطلب بحثه ومعالجته والكتابة عنه مع الابتعاد عن العموميات، أي أن يكون العنوان واضحا وشاملا لموضوع البحث ودالا عليه دلالة واضحة.

المطلب الثاني–مقدمة البحث:

تمثل المقدمة الأرضية الأولية لموضوع البحث وأولى مشتملاته، إذ تعتبر مدخلا عاما للموضوع وتكون شاملة لمختلف جوانبه المختلفة وأفاقه ولكن بصورة مركزة وموجزة ومضبوطة، تلافيا للتطويل الممل والاختصار المخل، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحفيز وإعداد وتهيئة ذهن القارئ لفهم موضوع البحث واستيعاب مشكلته وأهدافه ونتائجه.

فالمقدمة هي المدخل العام والشامل والدال على أفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة بصورة مركزة وموجزة ومفيدة[3].

وتتضمن مقدمة الموضوع العناصر التالية:

–وصف وبيان كامل لماهية الموضوع.

–توضيح أهمية وأهداف الدراسة بدقة وايجاز.

- بيان الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار موضوع البحث.

---

[1] بومدين طاشمة ، عبد النور ناجي، المرجع السابق، 104.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص103.

[3] ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 102.

-الإشارة بايجاز إلى بعض الدراسات السابقة.

-حصر أهم العراقيل و المشاكل التي اعترضت عملية الاعداد.

- ذكر المنهج المعتمد في الدراسة.

- إشكالية الدراسة والأسئلة المنبثقة عنها.

- إعداد وعرض خطة البحث وتقسيم الموضوع[1].

المطلب الثالث- متن أو جذع أو جسم الموضوع

إن متن الموضوع هو الجزء الأكبر في البحث، وهو يمثل تقسيم وتبويب الموضوع الذي يعد المرحلة الرابعة من المراحل التي يمر بها البحث العلمي، وهنا لابد من الحرص على التماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء البحث[2].

ويقسم المتن كمايلي، أقسام، أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا كتابة، الأرقام، الحروف، المطات...، ويستحسن أن يمهد لكل فصل بمقدمة صغيرة[3].

المطلب الرابع- الخاتمة: تتضمن الخاتمة عرضا موجزا وشاملا لكافة المراحل والجهود، فهي حوصلة للنتائج المتوصل إليها مع ذكر النقائص والعراقيل الخاصة بالموضوع مع إمكانية ذكر بعض الحلول المقترحة لمواجهة هذه العراقيل، كما يمكن ختم الموضوع بإشكالية تكون منطلق لدراسة موضوع في المستقبل.

المطلب الخامس- الملاحق والفهارس:

- ✓ **الملاحق**

الملحق هو أحد أجزاء البحث ومن توابعه وذيوله، ويستعين به الباحث في الحالات التي يريد أن يلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات الهامة التي لايستطيع إدراجها في مضمون البحث(صلب الموضوع) تحديدا مثل النماذج أو الرسومات أو الأشكال أو النصوص أو الوثائق لآن ادراجها يخل بتسلسل الأفكار وترتيبها، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأسلوب العلمي الذي يتطلبه عرض مواضيع لبحوث العلمية، وهكذا من الواضح أن للملاحق أهمية موضوعية لأنها تساهم في لحفاظ عللى تسلسل واتصال وانسجام أفكار البحث وأسلوب عرضها عرضا علميا، وكذا اغناء البحث بعدد من الأمور

---

[1] ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص 103.

[2] غازي عناية، المرجع السابق، ص 179.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص74.

الايضاحية، وتزويد القارئ بمعلومات ضرورية تساعده على الفهم الجيد لقضايا ذكرها الباحث في بحثه، ثم إن للملاحق أهمية شكلية لأنها تحافظ على حجم البحث وهي عدد صفحاته التي تبدأ من مقدمته وانتهاءا بخاتمته مرورا بصلب موضوعه، وان ادراجها ضمن صلب الموضوع يزيد من حجمه من غير داع، بشكل يمكنه أن ينعكس سلبا على التوازن الشكلي والموضوعي للبحث[1].

✓ **الفهارس:**

الفهاس نوعان هما فهارس المصادر والمراجع، وفهارس الموضوعات.

أ- فهرس المصادر والمراجع

وهو عبارة عن قائمة تحصي المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث، وترتيبها يكون منتظما ودقيقا، فإما أن يرتبها الباحث على أساس الابجدي لألقاب كتابها، وإما أن يرتبها على أساس المواضيع المعالجة وإما حسب تسلسلها في البحث أو تبعا للغة المكتوبة بها، وتجمع الكتب أولا ثم الرسائل والمذكرات الجامعية ثم المقالات ثم الوثائق ثم المواقع الالكترونية، وتوفر البحث على فهرس للمراجع عنصر هام يشهد بعملية البحث ويضفي عليه حجية وقيمة معرفية قصوى[2].

ب-فهرس الموضوعات: وهو فهرس يشمل ترتيب عناوين البحث ومايحتوي عليه من فصول ومباحث ومطالب وفروع...، ويجب أن يكون الترتيب سليما متسلسلا متوازن التفريعات، وأن يقابل كل عنوان فيه برقم الصفحة حتى يسهل على القارئ والباحث الوقوف على فقراته والاستفادة منها[3]، أو هي إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الرئيسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، ويقابلها أرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد بها بطريقة عملية منظمة[4].

وفي الأخير يمكن القول بأن البحث العلمي هو عمل علمي تقني ونشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط له يقوم على المنهجية العلمية، ومن أهم عناصره نجد خطة البحث التي تعتبر المسار الذي

---

[1] فاضلي ادريس، المرجع لبسابق، ص 244 ،245

[2] احمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص51.

[4] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص68،69.

يجب على الباحث العلمي التقيد به وفق مجموعة من الشروط لابد من توفرها لضمان جودة هذه الخطة، ضف إلى ذلك تقسيم هذه الخطة إلى عناصر شكلية وأخرى موضوعية.

الدرس التاسع: تقنيات الاقتباس والتهميش في البحوث العلمية

يعتبر من المسائل الجوهرية والهامة في إعداد البحوث العلمية مدى التزام الباحث بقواعد الاقتباس والتهميش في بحثه، مهما كان تخصصه، والحقيقة أن استخدامها الصحيح والمناسب يعبر عن مدى جدية ونزاهة ومصداقية الباحث وهذا من خلال التقيد بالموضوعية والأمانة العلمية أثناء إعداد بحثه.وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماذا نعني بتقنيات الاقتباس والتهميش في البحوث العلمية؟

المبحث الأول – مفهوم الهوامش

إن غرض الباحث من ذكر الحواشي أو الهوامش هو بيان مختلف المصادر والمراجع التي اعتمد عليها أثناء إعداد بحثه، أو من أجل شرح فكرة أو مصطلح غامض، أو من أجل التعريف بشخصية معينة، لهذا وجب عليه الاتقان الجيد والالمام بتقنيات التهميش حتى يخرج بحثه في الشكل المنهجي السليم والجيد والمقبول.

المطلب الأول–تعريف الهوامش ووظائفها: بداية يجب علينا معرفة المقصود بالهوامش أو كما يسميها البعض "الحواشي"، وكذا يجب علينا تحديد وظائفها أو الغرض من إعدادها في البحوث العلمية، وهذا ماسنتطرق إليه تبعا ضمن الفرعين التاليين.

الفرع الأول –تعريف الهوامش

الهوامش هي مايخرج عن النص من إحالات وتعاليق وشروح، ويعتبر الهامش من أهم أجزاء البحث، بل جوهره خاصة وأنه يكتب فيه مايلي:

–بيان المصادر والمراجع وفق ترقيمها وتعددها وتنوعها.

–إيضاح معلومة غامضة أو غير مألوفة أو مصطلح علمي كما يراه الباحث، وهنا لايشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح أو تفسير وإنما يكتفي الباحث بوضع علامة (*)في المتن ويقابلها العلامة نفسها في الهامش.

–التراجم: والتي يركز عليها الباحث اعترافا بفضل أو التذكير بسيرة عالم أو رائد أو قدوة أو إيضاح تطور فكر معين وكيفية تبلوره ومن أسهم فيه[1].

[1] ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص58،59.

الفرع الثاني– وظائف الهوامش:

تتعدد وظائف الهوامش، حيث يتم استخدامها بهدف تحقيق المهام التالية:

–توثيق المعلومات التي وردت في المتن.

– دعوة القارئ إلى إمكانية الرجوع إلى المراجع المثبتة للاستزادة منها إذا رغب.

– تأكيد الأمانة العلمية، حيث يتم الحرص على نسبة المعلومات لأصحابها أيا كان حجم هذه المعلومات أو طبيعة تأثيرها في تكوين البحث.

– إيضاح بعض المعلومات وكتابة بعض الإيضاحات التي يرى الباحث وجوب إحاطة القارئ بها علما، ولكن خشية عدم انضباط سياق فقرات البحث، أو الخشية من تشتيت القارئ فلا يمكنه ذكرها إلا في الهامش.

– شرح بعض المصطلحات أو التعريف ببعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن.

– يستخدم الباحث الهامش في الإحالة إما سابقا أو لاحقا لتفادي التكرار والاضطراب في عرض المتن.

– توفير الجهد والوقت على الباحث وتزويد القارئ بالمعلومات التي تحقق استفادته ومتابعته العلمية[1].

المطلب الثاني–أنواع الهوامش وطرق التهميش:

للهوامش ثلاثة أنواع ينبغي تحديدها، كما أن هناك ثلاثة طرق للتهميش يمكن للباحث أن يختار إحداها أثناء إعداد بحثه، وله السلطة التقديرية في ذلك، وفيمايلي سوف نتطرق تبعا لأنواع الهوامش تليها طرق التهميش.

الفرع الأول–أنواع الهوامش:

هناك ثلاثة أنواع من الهوامش تتمثل في:

أولا–هوامش المراجع: والغرض منها تحقيق هدفين:

الهدف الأول: هو ذكر المعلومات (الوقائع والأفكار) التي يوردها الباحث، بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، إما طلبا للمزيد من المعلومات، أو للتأكد من صحتها أو من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث[2].

الهدف الثاني من ذكرها هو تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي، وفي نفس الوقت نسبة الفضل إليه بعدم إدعاء جهود الآخرين(الأمانة العلمية).

---

[1] فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، المرجع السابق، ص94،95.

[2] علي مراح، المرجع السابق، ص130.

ثانيا–هوامش الإحالة إلى نفس البحث:

ويلجأ الباحث إلى هذا النوع من الهوامش عندما يستحسن أن يدعو القارئ إلى طلب المزيد من الإيضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء من البحث أو يحيله إلى موضوع لاحق وهذا بحسب موضوع الجزء المحال عليه، كما يستطيع الباحث أن يحيل إلى ملحق من ملاحق البحث إن كانت للبحث ملاحق[1].

وهناك مشكلة تسببها هذه الهوامش تتمثل في أن الإحالة إلى أرقام صفحات البحث لاتبقى صحيحة لأن الأرقام تكون عرضة للتغيير بعد تبييض النسخة النهائية ثم بعد الطبع، كما أنه من المستحيل تحديد الإحالة إلى موضوع لاحق لم يكتب بعد، وعلى العموم يجب عدم ترك رقم الصفحة خاليا بالنسبة للإحالة لما سبق، بل يجب العمل منذ البداية على كتابة رقم الصفحة كما هي في المسودة، ثم تعديلها في كل مرة حتى الوصول إلى مرحلة الطبع[2].

ثالثا– الهوامش التفسيرية: وهي عبارة عن مصطلحات أو ألفاظ غامضة أو مبهمة، بحيث لايمكن للباحث أن يقوم بشرحها في محتوى البحث،لأنها تؤدي إلى تشعب الموضع أو حتى الخروج عن موضوع البحث، لذلك يشار إلى المصطلح أو اللفظ الغامض برمز معين مثل (_ ، –، □،●، ☆،*)، ثم يتم تفسير ذلك المصطلح في مكان التهميش أسفل الصفحة[3]، وقد يكون التهميش التفسيري مرتبط بواقعة معينة أو شخصية تاريخية مهمة، ويشترط في هذا النوع من الهوامش الايجاز والاختصار[4].

الفرع الثاني– طرق التهميش:

توجد ثلاثة طرق مختلفة ومتباينة معتمدة في ترقيم الهوامش، كل طريقة لها أسلوب معين يعتمده الباحث في بحثه، وسوف نوضح فيمايلي كل طريقة على حدى.

الطريقة الأولى: تدوين الهوامش في أسفل الصفحة، حيث يستقل ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة بها[5]، وعادة مايكتب الباحث رقم (1)مثلا بعد انتهاء الجملة وحتى آخر رقم يصل إليه عندما تنتهي الصفحة، وبعدها تأتي الصفحة الثانية، يبدأ الباحث مرة أخرى من رقم(1) وكذلك يجب أن تكون متسلسلة وحتى أخر رقم يصل إليه عندما تنتهي الصفحة الثانية، وهكذا في بقية الصفحات.

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص145.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

[3] مصطفى قواس، محاضرات حول أسلوب كتابة المصادر وطرق توثيقها وترتيبها، جامعة باتنة2، 2020، ص6

[4] مدني احميدوش، المرجع السابق، ص 168.

[5] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص119.

وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا وتطبيقا في الواقع، لاسيما في الكتب العلمية، لأن هذا الأسلوب يعتبر أسلوب علمي واضح يعتمده الكثير من الباحثين، إذ يتيح للقارئ التتبع والملاحظة الجيدة والتأكد مما ورد من أفكار في متن تلك الصفحة فضلا عن الدقة في كتابته[1].

أما عيب هذه الطريقة في صعوبة هذه العملية عند الكتابة أو الطباعة، حيث يجب أن يقدر لها الباحث الفراغ المناسب دون زيادة أو نقصان، كما بصعب الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات خاصة إذا صادف وأن تكررت المراجع أكثر من مرة[2].

الطريقة الثانية: تتمثل في وضع الهوامش عند نهاية كل فصل بشكل مستقل.

الطريقة الثالثة: تتمثل في كتابة الهوامش في نهاية المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة، حيث تأخذ رقما متسلسلا.

ومن مزايا هاتين الطريقتان هي سهولة جمعها وتنظيمها في قائمة واحدة، وبالإمكان كتابتها في صفحة جديدة وإضافة مايراد إضافته عند الانتهاء من كتابة الفصل، أو المبحث، وذلك لن يغير أو يشوه من شكل الصفحة وتنسيقها[3].

أما عيوب هاتين الطريقتين فهي أنه ليس من السهل الرجوع إليها بنفس السهولة التي يجدها القارئ في الطريقة السابقة، كما يصعب إضافة بعض التعليقات في الصفحات الأولى من الفصل أو حذفها، إذ يؤدي إلى تغيير رقم التسلسل[4].

المطلب الثالث–شكل الهوامش:

لابد أن يراعى في شكل الهوامش عدة أمور منها:

- أن يكتب رقم الهامش بخط صغير داخل قوسين ومرتفعا قليلا عن السطر، ولا توضع بعده نقطة.
- أن يوضع خط أفقي في أسفل الصحة يفصل بين المتن والهامش، وذلك على بعد مسافة واحدة من أخر سطر في المتن، ولايكتب الهامش الأول إلا على بعد مسافة واحدة أيضا من أسفل الخط.

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص220.

[2] أحمد إبراهيم خضر، قواعد استخدام الهوامش والحواشي في رسائل الماجستير والدكتوراه، منشور على الموقع الالكتروني:(http//www.alukah.net)تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/02/01، على الساعة 22:18.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه

- أن يوضع رقم الهامش بين قوسين مثل (1) وبعد ذلك توضع كلمة "أنظر" أو "راجع" أو يذكر مباشرة اسم ولقب المؤلف وعنوان المرجع بعد الرقم .
- أن توضع الأرقام متسلسلة ومتعاقبة رأسيا الرقم تحت الأخر، دون تقديم أو تأخير ، أو بمحاذاة دقيقة.
- أن تكتب الإيضاحات والتعليقات الخاصة بالهامش بخط أصغر من الخط المستعمل في كتابة متن البحث، فإذا كان البحث يكتب مثلا بخط 14 وجب كتابة الهامش بخط 10[1].
- استخدام الرموز والمختصرات، وفي حال الاقتباس غير المباشر يجب الإشارة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع عبارة "نقلا عن..." أو "مشار إليه في ....."
- عدم الخلط بين المراجع الرئيسية و الثانوية.
- عدم اغراق البحث في التعليق والتهميش مما يجهد القارئ وئؤدي إلى نفوره من البحث.
- تجنب ذكر الألقاب العلمية مثل البروفسور والدكتور[2].
- إذا لم يستوعب هامش الصفحة كم المراجع فإنه توضع علامة (=) في نهاية أخر السطر ثم تكرر في بداية هامش الصفحة الموالية ويستكمل الشرح[3].

المطلب الرابع– تقنيات التهميش:

تختلف البيانات الواجب توافرها عند تهميش مختلف المراجع والمصادر المعتمدة في إعداد البحث العلمي، سواء اعتمد الباحث أو الطالب على الكتب أو المقالات أو المذكرات والرسائل الجامعية أو القوانين والوثائق المختلفة...، لذا سوف نحاول حصر كيفية تهميش مختلف هذه المصادر أو المراجع.

الفرع الأول– الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب:

– عند الإشارة عند تهميش الكتاب لأول مرة ينبغي ذكر البيانات التالية[4]:اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، رقم الجزء إن وجد، رقم الطبعة، مكان أو بلد أو مدينة النشر، دار النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

---

[1] عمار تركاوي، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 97.

[2] رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم لقانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2020/2019، ص39.

[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق،ص145.

[4] المرجع نفسه، ص40

-وفي حالة وجود مراجع اشترك في تأليفها أكثر من مؤلف واحد فنذكر أسماء قائمة المؤلفين، مالم تتجاوز ثلاثة، ففي هذه الحالة نكتفي بذكر المؤلف الأول ثم نتبعه بعبارة " وآخرون".

-أما إذا كان المرجع مترجما فنكتب اسم المترجم ولقبه بعد اسم ولقب المؤلف الأصلي ثم عنوان المرجع متبوعا

بكلمة" ترجمة"[1].

- وفي حالة غياب بيانات أو معلومات تتعلق بالنشر والطبع نشير إليها بما يفيد عدم ذكرها أو عدم وجودها بكتابة عبارة "دون تاريخ" أو "دون دولة النشر"[2].

-الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد مرتين دون أن يتوسطهما مرجع أخر، فهنا يستغني الطالب أو الباحث عن ذكر اسم ولقب المؤلف ويكتب عبارة " المرجع نفسه"، ثم رقم الصفحة، وفي حالة الاعتماد على مرجع أجنبي فينبغي على الطالب أن يكتب عبارة "Ibid" وهي اختصارا للكلمة اللاتينية "Ibidem" وتعني المرجع نفسه، أما إذا كان للمؤلف أكثر من مصدر اعتمد عليه الباحث، فإن ذكر اسم ولقب المؤلف وعبارة المرجع السابق لاتكفي لتعيين المصدر أو المرجع، لهذا لابد من إضافة عنوان الكتاب ثم عبارة المرجع السابق ثم رقم الصفحة، وإذا كان المرجع أجنبي فإننا نذكر عبارة(op. cit) وهي اختصار للعبارة اللاتينية (opera citato) والتي تعني عبارة "المرجع السابق"[3].

الفرع الثاني-الهامش الذي يشار فيه إلى مقال:

في حالة ذكر المقال لأول مرة فنذكر البيانات التالية: اسم المؤلف أو المؤلفين ، عنوان المقال ، اسم المجلة أو الدورية ، رقم المجلد ، رقم العدد، سنة النشر، رقم الصفحة[4].

مثال توضيحي: مريامة بريشي، خليدة مهرية، طرائق التوثيق العلمي CBE،MLA،APA وطريقة شيكاغو، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي على كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد04، 2020، ص 68.

-وفي حالة الاعتماد على المقال مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما مرجع أخر، فهنا نكتب عبارة "المرجع نفسه" مع رقم الصفحة.

---

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 40.

[2] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص 170.

[3] أمال بن بريح، إرشادات في مراحل إعداد البحوث العلمية، أعمال الملتقى المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية الموسوم بتمتين أدبيات البحث العلمي،لبنان، طرابلس،2015، ص38.

[4] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص 172.

-أما إذا تم الاعتماد على نفس المقال مرتين غير متتاليتين فهنا نعيد كتابة اسم ولقب مؤلف المقال، ثم عبارة " المرجع السابق" ثم رقم الصفحة.

-أما في حالة الاعتماد على مقالين مختلفين لمؤلف واحد، فهنا نكتب اسم ولقب مؤلف المقال مع عنوان المقال ثم عبارة "المرجع السابق" ثم رقم الصفحة[1].

الفرع الثالث- الهامش الذي يشار فيه إلى مذكرة أو رسالة تخرج:

في حالة استعمال المذكرات أو الرسائل الجامعية لأول مرة في الهامش فنذكر البيانات التالية: اسم ولقب الباحث، عنوان البحث، تحديد طبيعة البحث(مذكرة ماجستير أو ماستر أو رسالة دكتوراه)، اسم الكلية أو الجامعة، سنة المناقشة، رقم الصفحة[2].

مثال توضيحي:

يوسف قاسيمي، المساعدات الإنسانية الدولية بين ضرورة الاستعجال و متطلبات التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2018، ص 15.

-وفي حالة تكرار الاعتماد على نفس المذكرة أو الرسالة فإننا نتبع نفس القواعد المذكورة سابقا.

الفرع الرابع- الهامش الذي يشار فيه إلى نص قانوني : نكتب فيه البيانات التالية[3]:

-تحديد نوع القانون(قانون، مرسوم، أمر، تنظيم،.....)

-تحديد رقم القانون

-تحديد تاريخ القانون

-بيان مضمون القانون

-الجريدة الرسمية والعدد والتاريخ الذي صدر فيه.

مثال توضيحي: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادر في 08 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم.

الفرع الخامس-الهامش الذي يشار فيه إلى حكم أو قرار قضائي:

---

[1] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] المرجع نفسه،ص 50.

لتهميش الأحكام والقرارات القضائية (الاجتهادات القضائية) ينبغي ذكر البيانات التالية:

-اسم درجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار.

-رقم الملف أو القضية.

- تاريخ صدور الحكم أو القرار.

- المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

مثال توضيحي:

المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676 مؤرخ في 2002/07/23، قضية (زم ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية)، المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص 257[1].

الفرع السادس- الهامش الذي يشار فيه إلى مطبوعة :

ينبغي كتابة البيانات التالية:

-الاسم الكامل للأستاذ المحاضر

-عنوان المحاضرة

- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي

-تحديد نوع التخصص

- اسم الكلية أو المعهد أو الجامعة

- السنة الدراسية.

- رقم الصفحة أو الصفحات[2].

وفي حالة الاعتماد على دراسات غير منشورة ينبغي الإشارة إلى اسم ولقب الكاتب، عنوان الموضوع بين حاضنتين، نكتب بين قوسين عبارة (مطبوعة غير منشورة)، اسم الجامعة أو المعهد أو الكلية، السنة، الصفحة أو الصفحات[3].

مثال توضيحي: رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم لقانونية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2020/2019.

---

[1] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 53.

[2] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 45.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 54.

الفرع السابع– الهامش الذي يشار فيه إلى موقع إلكتروني: نكتب فيه البيانات التالية[1]:

–الاسم الكامل للمؤلف.

– عنوان الموضوع.

– تاريخ النشر.

–العنوان الالكتروني.

–تاريخ وساعة الاطلاع على المعلومة.

مثال توضيحي: أحمد إبراهيم خضر، قواعد استخدام الهوامش والحواشي في رسائل الماجستير والدكتوراه، منشور على الموقع الالكتروني:(http//www.alukah.net)، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/02/01، على الساعة 22:18.

المبحث الثاني–الاقتباس في البحوث العلمية:

الاقتباس هو أحد وسائل جمع البيانات والمعلومات للمادة العلمية بحيث يدون الباحث العناصر والجمل والموضوعات ذات العلاقة ببحثه وذلك إما بالقل الحرفي أو بالاختصار أو الفكرة[2].

المطلب الأول–القواعد الأساسية للاقتباس

من القواعد الأساسية للاقتباس مايلي[3]:

–الأمانة العلمية في عملية الاقتباس وتعني ضرورة الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي تم استخدامه في عملية الاقتباس.

–الدقة في عملية الاقتباس، وتعني أن على الباحث أن يلتزم بالمعنى الذي قصده الباحث الأصلي وعدم تشويهه أو تحريفه أو كتابته بشكل يعطيه معنى آخر مختلف، فقد يتغير معنى الجملة المقتبسة بمجرد إضافة أو حذف عبارة واحدة أو قد يتغير معنى الجملة بمجرد إضافة أو حذف علامة معينة كإشارة الاستفهام مثلا أو غيرها.

---

[1] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص55.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 215.

[3] دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي spss، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص279،278.

-احترام قواعد الاقتباس وجعل الجمل والفقرات المقتبسة بين إشارة تعرف بعلامتي تنصيص أو الشولتين "..." في حالة الاقتباس الحرفي أو المباشر، أما في حالة النقل بالمعنى أو استعمال الأسلوب الخاص بالباحث فإنه لايشترط وضع علامتي التنصيص[1].

-الموضوعية في عملية الاقتباس، وتعني أن لايقتصر الاقتباس على الآراء التي تؤيد رأي الباحث وإهمال الآراء الأخرى والتي قد تكون مخالفة لرأي الباحث، مما قد يؤدي إلى عدم الموضوعية وبالتالي تضليل القارئ.

-الاعتدال في عملية الاقتباس، وتعني أن لاتصبح الدراسة أو يصبح البحث مجرد اقتباسات من مصادر مختلفة بحيث يندر أو ينعدم الجزء الأساسي في البحث وهو مساهمة الباحث في عملية الدراسة والتحليل.

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الاقتباسات تقتضي أخذ الاذن من الباحث الأصلي عند استخدامها، وهذا ماتعنيه حقوق النشر[2].

-يجب التأكد من ترابط وانسجام بين ماقتبس وماقبله ومابعده، بحيث لايبدو أي تناقض أو تعارض في محتوى ومضمون البحث.

-عدم الاسهاب في كمية ونوعية الاقتباس مع إظهار شخصية الباحث من خلال تسلسل أفكاره وجهوده العلمية، مما يسهم في رفع المستوى العلمي للبحث[3].

المطلب الثاني-أنواع الاقتباس:

الاقتباس نوعان، قد يكون حرفي (مباشر)، أو غير حرفي(غير مباشر أو اقتباس المعنى)

الفرع الأول-الاقتباس المباشر (الاقتباس الحرفي):

وهو أن يؤخذ الباحث النص كما هو في المصدر الاصلي ويضعه بين قوسين صغيرين ويعطي له رقم ويشار في الهامش بشكل واضح إلى المصدر الذي أخذ منه النص، ويفضل في هذه الحالة اقتباس النصوص القصيرة لا الطويلة، ويجب على الباحث أو لايستنسخ النصوص من المصادر الثانوية بل من المصادر الأصلية[4].

ويجب الإشارة إلى أن هناك نوع من الاقتباس الحرفي يسمى الاقتباس المتقطع وهو يعني حذف

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 103.

[2] دلال القاضي، محمود البياتي، المرجع السابق، ص 279.

[3] حسين محمود جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 218.

[4] المرجع نفسه، ص 217.

بعض الكلمات أو الجمل المطولة وغير الضرورية والتي لاتتناسب وسياق الاستدلال في الموضوع، فيضطر الباحث إلى استعمال أسلوب الحذف والاشارة إلى ذلك بثلاث نقاط أفقية(...) دلالة على الكلام المحذوف إذا كان قليلا أو وضع سطر من النقاط الافقية متى كان الملام المحذوف يفوق سطرين أو أكثر، ثم يطبع في نهاية الاقتباس الرقم الدال على المرجع المحال إليه في الهامش[1].

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في الاقتباس الحرفي مايلي[2]:

-يتم دمج المادة المقتبسة مع متن البحث إذا كانت المادة المقتبسة لاتزيد عن أربعة أسطر مع إظهار تلك المادة بين شولتين ".....".

-يتم فصل الفقرة المقتبسة عن متن البحث إذا زادت تلك الفقرة عن أربعة أسطر، ويجب في هذه الحالة أن تظهر الفقرة المقتبسة في وسط الصفحة وتبدأ بسطر جديد، ويفضل تقليل المسافة بين أسطر الفقرة المقتبسة لتظهر الاسطر أكثر قربا من بعضها البعض، كما يفضل كتابتها بخط غامق.

-في حالة الحذف من الاقتباس يجب الإشارة إليه بوضع ثلاث نقاط فقط افقية متتابعة محل المحذوف[3].

-في حالة تغيير بعض الكلمات الخاطة أو لإزالة بعض الغموض في المعنى يجب على الباحث وضع إشارة [ ] للدلالة على أن ماورد بين القوسين ليس جزء من المادة المقتبسة وإنما هي إضافة من الباحث.

الفرع الثاني-الاقتباس غير المباشر(اقتباس المعنى)

الاقتباس غير المباشر يعني استخدام الفكرة وليس استخدام الكلمات نفسها التي وردت في البحث الأصلي أو المصدر الأصلي الذب أخذت منه، وإنما على الباحث كتابة الفكرة المقتبسة بأسلوبه الخاص، وبالشكل الذي يلائم البحث، وبالطريقة التي يراها أكثر فائدة لبحثه.

ومن شروطه نذكر مايلي:

-أن يكون الجزء المقتبس أكثر من صفحة واحدة.

-أن يكون النقل بالمعنى، أي بالأسلوب الخاص بالباحث.

-الإشارة في الهامش السفلي بما يفيد أن هذا المعنى قد اقتبس من مرجع كذا.

-بداية اهامش بكلمة أنظر .....ص 15 ومابعدها مثلا[4].

---

[1] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية،ط1، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ص128.

[2] دلال القاضي، محمود البياتي، المرجع السابق،ص 279.

[3] حسين محمود جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 219.

[4] احمد شلبي، المرجع السابق، ص91.

الدرس العاشر: كيفية ترتيب مصادر ومراجع البحث العلمي

قائمة المصادر والمراجع هي مجموع الكتب والمقالات والدراسات الاكاديمية والوثائق التي اعتمد عليها الباحث خلال بحثه، واستقى منها كافة المعلومات التي تخدم بحثه أو إنها مجموع الوثائق التي توفر للباحث المادة العلمية التي أسس عليها بحثه، ومناقشتها ومن ثم تأييدها أو معارضتها، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما المقصود بمصادر ومراجع البحث وكيف يتم ترتيبها وتنظيمها؟

المبحث الأول–مفهوم مصادر ومراجع البحث العلمي:

لا يستقيم أي بحث إلا إذا توافرت لديه مجموعة من المصادر والمراجع الهامة والمتنوعة، ومن خلالها يتمكن الباحث من التعرف على أراء الآخرين وأفكارهم، فماذا نقصد بمصادر ومراجع البحث؟

المطلب الأول –تعريف المصادر

لغة: جاء في المنجد الوسيط في العربية المعاصرة(مصدر، جمعه مصادره، موضع الصدور أي المنشأ، ويقصد به أول الشيء ومادته التي يتكون منها وهو أصل، مبدأ أساس وجوهر، وهو مايرجع إليه في علم أو أدب أو خبر مصادر البحث.

ويطلق لفظ المصادر على الأصول من المؤلفات التي يرجع إليها[1].

اصطلاحا: هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالموضوع، والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر ونذكر منها الوثائق القانونية العامة والخاصة والدولية، والتشريعات، والقوانين، والنصوص التنظيمية المختلفة، والعقود والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة، والشهادات والمراسلات الرسمية، الاحكام القضائية والاجتهادات القضائية، الاحصائيات الرسمية والمخطوطات، التسجيلات الرسمية وغيرها[2].

وهناك من عرفها بأنها:" الكتاب الذي نجد فيه المعلومات والبيانات والمعارف التي تخص موضوع البحث بحيث يحتوي على مصادر أصلية ذات قيمة علمية"[3].

---

[1] عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 13، 2020، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 228.

المطلب الثاني–تعريف المراجع:

لغة: عرف علماء اللغة المرجع بأنه المكان الذي يتم الرجوع إليه، أو الذي يرد إليه أمر من الأمور، ومثاله الكتاب الذي يعد مرجعا لمن يريد البحث عن المعرفة، أما تعريف المصدر في اللغة فهو الموضع أو المكان الذي يمد بالمعلومات الأصلية، ونلاحظ أن الدلالة اللغوية لكلمتي المصادر والمراجع متقاربة لأن كلايهما موضع يمكن الرجوع إليه[1].

اصطلاحا: المراجع هي الكتب والبحوث التي عنيت بموضوع ما واستمدت مادته من المصادر الأساسية أو الأصلية فتستمد قوتها من مصادره ووثائق رسمية ومباشرة، أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن جوانبه من مصادر ووثائق آخرى مختلفة، والتي يجب أن نطلق عليها اصطلاح المراجع وهي تتناول موضوعات المصادر شرحا وتفسيرا وتلخيصا وتحليلا ونقدا ومقارنة وتصنيفا[2].

المطلب الثالث–الفرق بين المصادر والمراجع وأهميتهما في البحث العلمي :

المصدر هو أقدم مايحتوي من مادة عن موضوع ما[3]، أو هي الكتب التي تحتوي على المعلومات والعلوم الجديدة التي لم يسبق إليها أحد، فالمصادر هي الأصول.

أما المراجع فهي كتب تعتمد في محتواها على المصادر، وقد تكون شرحا لها، والباحث لايستعين بالمرجع كله، بل يبحث داخله عن الجزئية التي تفيده في مجال بحثه[4].

و تتمثل أهمية تواجد المصادر والمراجع في البحث العلمي فيمايلي[5]:

–أنها تجيب عن جميع الاستفسارات التي يطرحها الباحثون في أبحاثهم.

–يساعد ترتيب المصادر والمراجع المتخصصين، ومن بينهم أعضاء لجنة المناقشة وكذلك المسؤولين عن مواقع نشر الأبحاث، في سبيل التأكد من صحة المعلومات الواردة في متن البحث وتقييم مدى جودتها وصلتها بموضوع الدراسة.

---

[1] كيفية كتابة المراجع في البحث العلمي، بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://mobt3ath.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/12/08، الساعة 18:00.

[2] إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، ط03، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ص62.

[3] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص54.

[4] كيفية كتابة المراجع في البحث العلمي، المرجع السابق.

[5] كيفية كتابة المراجع في البحث العلمي، المرجع السابق.

-تعطي قيمة للبحث وتشير إلى مدى اطلاع الباحث وخبرته في مجال البحث العلمي.

-يتم الاستناد عليها في حل القضايا والمشكلات موضع البحث بصمرة دقيقة.

-تعتبر المصادر والمراجع حلقة وصل بين الماضي والحاضر.

-نستطيع من خلال المراجع والمصادر التعرف علة مدى التطور الذي وصلت إليه البشرية في جميع المجالات.

-توضح المصادر والمراجع مدى حداثة المعلومات التي استند عليها الباحث.

-تنمية المعرفة العلمية من خلال تراكم المعلومات والاحاطة بها.

-تعد المصادر والمراجع وسيلة غير مباشرة لتبادل الثقافات بين شعوب العالم.

المطلب الثالث-طرق ترتيب المصادر والمراجع:

يخضع ترتيب المصادر والمراجع إلى عدد من المعايير والأسس منها:

الفرع الأول-ترتيب المصادر والمراجع على أساس القيمة العلمية للمصدر أو المرجع، فبعض المصادر والمراجع أصبحت حجة علمية في مجالها وبعضها الأخر أقل من ذلك، وهكذا تتنازل المصادر والمراجع حسب القيمة العلمية لها، وهو معيار نسبي[1].

الفرع الثاني-ترتيب المصادر والمراجع على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية، أي الترتيب الألفبائي وترتيب المصادر والمراجع استنادا إلى هذا الأساس يشمل جميع الوثائق العلمية على تنوعها، ويبدأ الترتيب بأول حرف أبجدي أو هجائي الذي يبتدئ به لقب المؤلف(اسم الأسرة)[2].

وإن كانت بعض ألقاب المؤلفين أو الكتب تبدأ بنفس الحرف فينظر الباحث إلى الحرف الثاني، وإن كان الحرف الثاني نفسه فينظر إلى الحرف الثالث وهكذا.

الفرع الثالث -ترتيب المصادر والمراجع على أساس سنة النشر، وهنا يبدأ الباحث بترتيب المراجع والمصادر على أساس أقدم سنة إلى أحدثها، وهذه الطريقة سهلة ويسيرة مقارنة بالطرق الأخرى، ولكن يثور إشكال بخصوص ترتيب المصادر والمراجع على هذا الأساس في حالة إذا اعتمد الباحث على

---

[1] عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية لمطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، دون طبعة، دون سنة النشر،ص 186.

[2] المرجع نفسه،ص 186.

مرجع أو مصدر لايحتوي على سنة النشر، أيضا قد توجد بعض المصادر والمراجع لها نفس سنة النشر فيتعذر ترتيبها على هذا الأساس[1].

الفرع الرابع–ترتيب المصادر والمراجع على أساس نوع المرجع، وهنا يبدأ الباحث بادراج قائمة المصادر أولا، ثم ينتقل إلى ادراج قائمة المراجع والتي تبدأ بالمراجع باللغة العربية ويندرج تحتها الكتب، ثم الرسائل والمذكرات الجامعية، ثم المقالات، ثم المطبوعات والمحاضرات، ثم الدراسات غير المنشورة، وأخيرا المواقع الالكترونية، وترتب كلها ترتيبا هجائيا، وهذا هو الترتيب المعتمد من طرف جل الباحثين.

المبحث الثاني–ضوابط كتابة قائمة مصادر ومراجع البحث

عند ترتيب قائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها عند إعداد بحث معين ينبغي التقيد بمجموعة من الأمور ينبغي الإشارة إليها، كما يجب معرفة الفرق بين تدوين المصادر والمراجع في أخر البحث وتدوينها في هامش متن البحث، كما يجب ذكر البيانات التفصيلية التي ينبغي أن تحويها قائمة مصادر ومراجع البحث، وكل هذه الأمور سوف نتطرق إليها ضمن المطالب التالية الذكر.

المطلب الأول–الأمور التي ينبغي مراعاتها عند ترتيب قائمة مصادر ومراجع البحث العلمي:

عند إعداد المراجع يجب مراعاة مايلي:

–تقسيم المراجع إلى مراجع باللغة العربية ومراجع باللغة الأجنبية

– ترتيب المراجع والمصادر أبجديا أو هجائيا بداية بلقب المؤلف ثم اسمه.

–عدم ذكر الدرجة العلمية للمؤلف مثل الدكتور أو الأستاذ الدكتور.

– عدم كتابة رقم الصفحة التي رجع إليها الباحث، وعدم تكرار أي مرجع أكثر من مرة.

– يجب مراعاة كتابة المراجع بطريقة موحدة من البداية إلى النهاية[2].

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 186.

[2] كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 100.

المطلب الثاني–الفرق بين تدوين المصادر والمراجع في هامش متن البحث العلمي وتدوينها في أخر البحث

1–أوجه التشابه:

–يتشابه تدوين المصادر والمراجع في هامش متن البحث العلمي، وقائمة المراجع والمصادر التي تكون في أخر البحث من حيث المادة، ومن حيث ترتيب معلومات هذه المراجع.

2–أوجه الاختلاف:

–من حيث الغرض من تدوينها:

الغرض من ذكر معلومات المصدر أو المرجع في الهامش هو منح معلومات محددة للقارئ عن الصفحة أو تحديد المكان بالضبط الذي تم الاقتباس منه.

أما الغرض من إدراج قائمة المصادر والمراجع في البحث العلمي هو منح الباحث القارئ معلومات كاملة عن المصدر أو المرجع الذي تم الاعتماد عليه في إعداد البحث العلمي.

–من الناحية المنهجية والفنية:

للباحث خيار عند كتابته لاسم المؤلف عند توثيقه في الهامش بين البدء باسم الشهرة أو اللقب، أو حسب ترتيبه الطبيعي.

أما في قائمة المراجع فيجب البدء دائما بلقب المؤلف ثم الاسم.

–إذا زاد عدد المؤلفين عن ثلاثة، يقوم الباحث عند تدوينه للمصدر أو المرجع في الهامش ذكر المؤلف الأول ويليه كلمة وأخرون، أما بالنسبة لقائمة المراجع والمصادر فإنه في حالة تعدد المؤلفين، فيتم ذكرهم جميعا مهما كان عددهم[1].

–في تدوين قائمة المصادر والمراجع في الهوامش نجد عبارات المرجع السابق، المرجع نفسه، كما نجد الهوامش التفسيرية وموامش الإحالة، بينما في تدوين قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث فلا وجود لهذه المصطلحات.

–في تدوين قائمة المصادر والمراجع نتبع طريقة ترتيبها ترتيبا هجائيا أو أبجديا، بينما لاترتب المراجع والمصادر في الهوامش ترتيبا هجائيا أو أبجديا، وإنما ترتب حسب ورودها في المتن.

---

[1] فتيحة عليلوش، تقنيات وضوابط التوثيق لبحث علمي أصيل، المؤتمر الدولي العلمي حول منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والاطروحات الجامعية(الجزء1)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 14–15 أوت 2021، ص106،107.

المطلب الثالث:البيانات التي تحويها قائمة المصادر والمراجع في البحث

1-الكتب: عند كتابة الكتب المدرجة في البحث ضمن قائمة المراجع ينبغي ذكر البيانات التالية:

-لقب المؤلف واسمه.

-عنوان الكتاب.

-الطبعة إن وجدت.

-دار النشر أو اسم الناشر.

-مكان النشر أو بلد النشر.

-سنة النشر.

مثال تطبيقي: مراح علي، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعمليا)،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-إذا كان للكتاب مؤلفان فيذكر لقب واسم المؤلفين معا[1] مثال على ذلك: القاضي دلال، البياتي محمود، منهجية وأساليب البحث العلمي، ط1، دار الحامد، الأردن، 2008.

-إذا كان للكتاب ثلاثة مؤلفين فأكثر يكتب اسم المؤلف الأول وبعده كلمة وأخرون.

مثال على ذلك: الحميدي، عبد الله نجم وأخرون، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

-إذا كان الكتاب مترجما، فيوضع اسم المؤلف بدءا من اسم العائلة متبوعا بفاصلة ثم الاسم الأول للمؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المترجم، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر.

مثال على ذلك: ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة الأبيض، [دم]، 2015.

2-الرسائل والمذكرات الجامعية:

عند كتابة المذكرات والرسائل الجامعية ضمن قائمة المراجع ينبغي ذكر البيانات التالية:

-لقب واسم الطالب أو الباحث الذي تقدم للحصول على الشهادة العليا.

-العنوان الكامل للرسالة أو الاطروحة.

-نوع العمل(رسالة دكتوراه، أو مذكرة ماجستير، أو مذكرة ماستر).

-اسم الجامعة أو الكلية المانحة للشهادة العلمية.

-السنة التي نوقشت فيها الرسالة أو المذكرة.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 229.

مثال على ذلك:

عفيري عقيلة، المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1-، 2022/2021.

3-**الدوريات:** عند ادراج المقالات المعتمد عليها في البحث ضمن قائمة المراجع ينبغي ذكر البيانات التالية[1]:

-لقب واسم المؤلف.

-عنوان المقال.

-اسم أو عنوان الدورية(ويفضل أن يضع تحتها خط).

-رقم المجلد الذي صدر به المقال.

-رقم العدد الذي صدر به المقال.

-تاريخ العدد الذي نشر به المقال باليوم والشهر والسنة.

-الصفحات التي ظهر فيها المقال.

مثال على ذلك:

لخذاري عبد المجيد، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد13، 2020، ص ص (66-51).

4-بيانات تدوين الوثائق والنصوص القانونية في قائمة المراجع:

عند تدوين النصوص القانونية ضمن قائمة المراجع ينبغي ذكر البيانات التالية:

-تحديد نوع القانون(قانون، مرسوم، أمر، تنظيم...)

-تحديد تاريخ القانون.

-بيان مضمون القانون.

- عدد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها.

مثال توضيحي: القانون 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق ل20 يونيو 2005، المعدل والمتمم للامر 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 26 يونيو 2005، ص17.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 229.

5-المطبوعات:

ينبغي ذكر البيانات التالية:

-الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.

-عنوان المحاضرة.

-اسم المقياس مع تحديد المستوى في الدراسة.

-تحديد نوع التخصص.

-اسم الكلية أو المعهد أو الجامعة.

-السنة الدراسية.

مثال على ذلك: طالبي عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية في تقنيات البحث مقدمة لطلبة السنة الأولى أدب عربي، قسم الادب واللغات، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2020/2019.

6-المواقع الالكترونية:

-الاسم الكامل للمؤلف.

-عنوان الموضوع.

-تاريخ النشر.

-العنوان الالكتروني كاملا.

-تاريخ وساعة الاطلاع على الموقع.

مثال على ذلك:

بحث حول المصادر والمراجع في البحث العلمي، بتاريخ 2022/01/25، منشور على الموقع الالكتروني: http://www.bts-academy، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/12/09، على الساعة 10.30.

إذن في الأخير يمكننا القول أن مصادر ومراجع البحث تعتبر أساس القيام بالبحث العلمي، وكلما كانت غزيرة ومتنوعة وحديثة كلما تحصلنا على بحث كامل وموثوق من جميع الجوانب، فالمصادر تعتبر أول الوثائق التي تقدم الحقائق العلمية، أما المراجع فهي المصادر الثانوية التي توضح المعلومات الواردة ضمن المصادر، ويجب على الباحث الرجوع إلى المصادر الرئيسية عند توافرها،

ولايأخذ من المراجع إلا في حال تعذر عليه الحصول على المصدر، وعليه أن يتبع طريقة معينة من طرق ترتيب هذه المصادر والمراجع المذكورة سابقا عند نهاية البحث.

الدرس الحادي عشر: كتابة البحث من الناحية الشكلية والموضوعية

عندما ينتهي الباحث من مرحلة كتابة بحثه، ويخرجه في شكله النهائي مشتملا على مجموعة من العناصر، ملتزما بمجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية.

المبحث الأول-كتابة البحث من الناحية الشكلية:

إن إخراج البحث في شكله النهائي يتطلب اشتمال البحث على مجموعة من العناصر تتمثل في الصفحات التمهيدية، المقدمة، صلب أو متن لموضوع، الخاتمة، الملاحق، والفهارس(فهرس قائمة المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات)، وفيمايلي سوف نتطرق بايجاز لكل عنصر على حدى.

المطلب الأول-الصفحات التمهيدية:

تحتوي الصفحات التمهيدية على صفحة العنوان، صفحة الاهداء، صفحة الشكر، قائمة المختصرات.

الفرع الأول-صفحة العنوان:

وهي أولى الصفحات التمهيدية وواجهة البحث، ويخضع تنظيمها لما هو معمول به في مختلف الكليات والمعاهد، فهي التي تفرض على الباحثين شكلا معينا، وتتضمن عادة: اسم الجامعة، اسم الكلية أو المعهد، ثم تترك مسافة كافية ويثبت في وسط الصفحة عنوان البحث بخط كبير الحجم ويوضع داخل إطار، ثم يكتب في أسفل الاطار الدرجة التي يراد الحصول عليها من خلال إعداد البحث، ثم يكتب أسفله من الجهة اليمنى اسم ولقب الباحث أو الطالب، ثم يكتب في نفس المستوى من الجهة اليسرى اسم ولقب الأستاذ المشرف مع كتابة درجته العلمية، ثم أسماء وألقاب أعضاء لجنة المناقشة مع درجتهم العلمية مع ذكر الجامعة التي ينتمون إليها، وأخيرا ندرج تاريخ المناقشة أسفل وسط الصفحة .

وتوضع كل هذه البيانات في ورقة بيضاء من النوع الخشن مؤطرة، ويستحسن عدم وضع رسومات أو زخرفة في هذه الورقة[1].

[1] أمال بن بريح، المعايير التقنية لإخراج البحث العلمي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، السنة 12، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص61.

الفرع الثاني –صفحة الاهداء:

وتخصص له صفحة مستقلة، ويستحسن عدم الاطالة فيه، وهو موجه لأحب الناس إلى الباحث كأفراد عائلته أو لفئة معينة من القراء كطلاب الجامعات، وعموما فإن مضمون الاهداء يخضع لرغبة الباحث، وهو الشيء الوحيد المتاح لذاتية الباحث، فبقية أجزاء البحث تكون خالية من الذاتية[1].

الفرع الثالث–صفحة الشكر والتقدير:

وهي الصفحة التي يعبر فيها الباحث عن خالص شكره وامتنانه إلى أفراد معينين بأسمائهم أو بصفاتهم، والذين أعانوه في إعداد بحثه إما بتذليل الصعوبات أو النصح والتوجيه، بشرط أن يكونوا فعلا قد ساهموا بوقتهم وجهدهم الخاص في مساعدة الباحث أثناء إعداده لبحثه، وغالبا مايقدم الباحث شكره لآستاذه المشرف الذي ساعده في انجاز بحثه.

الفرع الرابع–قائمة أهم المختصرات:

وهي ورقة يخصصها الباحث لكتابة الحروف المختصرة التي وردت في متن البحث أو في الهامش من بدايته إلى غاية الانتهاء منه ويقابلها معنى الحرف المختصر كاملا ومثال ذلك نذكر: ج ومعناه الجزء، ع ومعناه العدد، ص ومعناها الصفحة، ط ومعناها الطبعة، ج ر ومعناهالجريدة الرسمية...

المطلب الثاني– المقدمة ومتن الموضوع:

الفرع الأول–المقدمة

تعد المقدمة من أهم مشتملات البحث، وهي رسم للمعالم الرئيسية له في صورته لنهائية، وعلى الباحث أخذ الوقت الكافي لكتابتها، ومنحها عناية خاصة لتجذب القارئ وتشوقه لمتابعة القراءة من خلال الاهتمام بقوة الأفكار ووضوحها وترتيبها وسلامة أسلوبها، ويستحسن أن تكون أخر مايكتب في البحث[2].

وهي أولى مشتملات البحث، حيث يبدأ فيها ترقيم الصفحات، وهناك من يرى استعمال الأرقام في المقدمة (أ،ب،ج،د...) بدلا من استعمال الأرقام، ولكن يستحسن بداية الترقيم من المقدمة لأنها تمثل بداية الموضوع ولامبرر لفصلها عنه، كما أن بداية الترقيم من المقدمة يضمن المعرفة الحقيقية لعدد صفحات البحث.

والباحث مقيد بذكر بعض النقاط الأساسية في المقدمة تتمثل في:

---

[1] امال بن بريح، المرجع السابق، ص62.

[2] هيبة مهني، محاضرات في منهجية البحث العلمي2، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف2، 2021/2020، ص 50.

-ذكر أهمية وأهداف الموضوع.

-الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار البحث.

-الدراسات السابقة(اختيارية)

-المنهج المعتمد في الدراسة.

-عرض الخطوط الرئيسية للدراسة.

الفرع الثاني-متن أو صلب الموضوع:

يبدأ المتن أو صلب الموضوع من الباب أو الفصل وفق التقسيم المعتمد من طرف الباحث وصولا لخاتمته، حيث يراعي الباحث في كتابته قواعد الكتابة والأسلوب وأحجام الخطوط مع التفاوت في كتابة العناوين الرئيسية والفرعية بشكل تنازلي، وضرورة الفصل بين المتن والهامش بخط أفقي مستقيم من اليمين إلى اليسار في حدود ثلث الصفحة، وفي نهاية كل فصل يضع الباحث ملخصا يساعد القارئ على فهم إعادة تجميع الأفكار في ذهنه[1].

المطلب الثالث-الخاتمة وملاحق البحث:

الفرع الأول-الخاتمة

الخاتمة هي أخر مايكتب من أجزاء البحث الرئيسية، وهي عرض لخلاصة البحث وليست تلخيصا له، ويجب أن تكون قصيرة فلا تتجاوز بضع صفحات[2]، وتتضمن الخاتمة عادة مايلي:

-تلخيص عام موجز لموضوع البحث.

-أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه.

-أهم النقائص التي استنتجها الباحث من خلال دراسته لموضوع بحثه.

-المقترحات (كمقترح بتعديل قانون أو اقتراح مشروع قانون أو اقتراح خطة عمل).

-الإشارة إلى نقاط جديدة يثيرها البحث، ولكنها بحاجة إلى بحوث أخرى، وهي مسألة اختيارية فعدم توافرها لايقلل من أهمية الخاتمة أو ينتقص من قيمتها.

الفرع الثاني-الملاحق:

الملاحق نوعان[3]:

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 118.

[2] علي مراح، المرجع السابق، ص147.

[3] المرجع نفسه، ص 156،157.

أولا–الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه، وهي متنوعة جدا، ويمكن أن تكون جداول أو قوائم أو إحصائيات أو تحليلا لنص، أو قائمة بالتشريعات المرتبطة بموضوع ما...

ثانيا–الوثائق المنقولة: وتعني إعادة كتابة الوثائق مثل النصوص التشريعية واللائحية ونصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية....

المطلب الرابع– الفهارس وملخص البحث:

الفرع الأول–الفهارس

الفهارس نوعان:

أولا–فهرس المصادر والمراجع: وهي عبارة قائمة تحصي المراجع التي اعتمد عليها الباحث وترتيبها يكون منتظما دقيقا، فإما أن يرتبها الباحث على أساس الحروف الابجدية لألقاب كتابها، أو على أساس المواضيع المعالجة، وإما أن ترتب حسب تسلسلها في البحث أو تبعا للغة المكتوبة بها[1]، وهي تعبر عن امتداد الأمانة العلمية للباحث في كل مراحل إعداد بحثه، ويجب على الباحث عرض المصادر التي اعتمد عليها في بحثه أولا، ثم المراجع باللغة العربية، وتشمل الكتب العامة والمتخصصة، ثم الرسائل والمذكرات الجامعية، ثم المقالات، ثم المحاضرات المنشورة، ثم الدراسات غير المنشورة بما فيها الملتقيات والتظاهرات العلمية، والمقابلات....، وأخيرا المواقع الالكترونية.

ثانيا–فهرس الموضوعات: وهو يشمل ترتيب عناوين البحث ومايحتوي عليه من فصول و مباحث ومطالب وفروع، ويجب أن ترتب ترتيبا سليمامتسلسلا متوازن التفريعات، وأن يقبل كل عنوان فيه رقم الصفحة، حتى يرشد القارئ إلى موضوعات البحث الأساسية والفرعية[2].

الفرع الثاني–ملخص البحث:

قد يطلب من الباحث أن يقدم ملخصا لبحثه أثناء المناقشة، ويطلب منه تقديمه في إدارة الدراسات العليا، ويختلف هذا الملخص عن خاتمة البحث في كونه يحتوي على نظرة إجمالية عامة على موضوع الدراسة، أهدافها والمنهج الذي اعتمد عليه الباحث وأهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة، فملخص البحث هو موجز للدراسة يبين فيها الباحث موضوع دراسته للقارئ ونطاقها ومحارها الأساسية والنتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات الأساسية.

---

[1] احمد خروع، المرجع السابق، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

المبحث الثاني–كتابة البحث من الناحية الموضوعية:

بعد عملية تدوين المعلومات على البطاقات أو الملفات، يجب على الباحث قراءة كل ما أعده في هاته الأوراق أو الملفات، وترتيبها ترتيبا موضوعيا استعدادا لكتابتها في شكل منظم، ويجب استبعاد البطاقات التي تحمل معلومات لاتنسجم مع مايكتبه لباحث، وعليه

التقيد ببعض الشروط عند كتابة بحثه من لناحية الموضوعية نوردها فيمايلي[1]:

المطلب الأول–كتابة البحث بأسلوب علمي:

كتابة البحث بأسلوب علمي يعني مراعاة مجموعة من الضوابط منها:

الفرع الأول–اللغة: ويراعى فيها مايلي:

أ–أن تكون سليمة خالية من الأخطاء اللغوية بما فيها لاخطاء اللغوية بما فيها الأخطاء الشائعة، والتي وإن وقع فيها الغير فلا يجب أن يشتمل عليها البحث العلمي.

ب–استعمال اللغة الفنية المتخصصة، وذلك بالاعتماد على المصطلحات التي تتفق مع طبيعة البحث ومع تخصص الباحث.

ج–الابتعاد عن اللغة الشعرية، وهي اللغة البلاغية، والابتعاد عن الأمثال الشائعة لغويا، والجمل المقتبسة مع مشاهير البلغاء، والاعتماد على الألفاظ الدالة دلالة واضحة على المعنى، والتي لاتحمل التأويل، خاصة في ميدان العلوم القانونية.

د–الابتعاد عن كل ألفاظ السخرية والتهكم، فالروح لعلمية يجب أن تسودها الموضوعية، فيجب أن يبقى البحث العلمي بحثا موضوعيا بعيدا عن مثل هذه الأساليب، ويجب الابتعاد كذلك عن ألفاظ التفخيم ولتحية للأخرين، كعبارة الأستاذ العظيم أو سعادة الوزير وغيرها من الالفاظ والأوصاف.

الفرع الثاني–الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم: وذلك بالابتعاد عن الحشو والاطناب الذي يؤدي إلى إطالة البحث دون جدوى، فالبحث الذي كتب بشكل موجز ودال ومفيد أحسن بكثير من البحث الذي يحتوي على صفحات كثيرة لكنها جوفاء.

الفرع الثالث–التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى، ومن فقرة إلى أخرى، فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في الموضوع، ومدى قدرته على الصياغة العلمية الجيدة[2].

---

[1] أمال بن بريح، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2] المرجع نفسه، ص 56،57.

المطلب الثاني–احترام قواعد الاقتباس والتهميش:

الفرع الأول–قواعد الاقتباس:

الاقتباس يعني الاستعانة بآراء وأفكار الكتاب الآخرين لتعزيز رأي ما أو نقل خبر مهم أو للإستعانة بمختص قدير أو لاستحسان الرأي والتعبير عنه، ومن قواعده نذكر[1]:

–الأمانة العلمية، وتعني ضرورة الإشارة الصريحة والواضحة إلى المرجع الذي تم منه الاقتباس.

–أن يحاول الباحث عند الاقتباس أن يعطي المعنى الصحيح الذي كتبه المؤلف الأصلي فليس من حقه أن يحرف الفكرة أو المعنى المقتبس.

–أن لايقتصر الاقتباس على الشواهد والكتابات التي تؤيد رأي الباحث، بل يجب أن يشتمل أيضا تلك الشواهد أو الأدلة التي قد تمثل وجهات نظر مغايرة.

–يجب عدم الاكثار من الاقتباسات، لأن كثرة الاقتباس تذيب شخصية الباحث وتخل بالتسلسل في الأفكار وفي نوعية اللغة المستعملة، وبالتالي تخل بالأسلوب العلمي للباحث، وذلك ناتج عن اختلاف أساليب المؤلفين الذين اقتبس الباحث أرائهم، ومع ذلك هناك حالات يستحب فيها الاقتباس المباشر منها الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية[2].

الفرع الثاني–قواعد التهميش:

إن استخدام الهوامش بالطريقة الصحيحة يعطي تصور عن مدى الدقة التي ينبغي توافرها في البحث العلمي، وتكمن أهميته في تدوين المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث، وفي شرح المعاني والمفردات وإعطاء معلومات إضافية عنها، وتقديم الأدلة عن صحة الآراء التي تدعم أي باحث أو تتعارض معه، والتعريف بمكان أو موقع جغرافي ورد في البحث، أو التعريف بحياة مؤلف أو مفكر أو شخصية سياسية ورد الحديث عنها في البحث.

وينبغي للباحث استخدام احدى الطرق الثلاثة المعروفة لتهميش بحثه وهي:

–طرقة التهميش أسفل كل صفحة مع ترقيم جديد في كل صفحة، أو مع ترقيم متواصل في الصفحات.

–طريقة التهميش في نهاية كل فصل من فصول البحث.

–طريقة التهميش في نهاية البحث.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي(الدليل التطبيقي للباحثين)، ط3، دار وائل، الأردن، 2009، ص364.

[2] أمال بن بريح، المرجع السابق، ص57.

والملاحظ أن الطريقة الثانية والثالثة لايتم الاعتماد عليهما، لأن القارئ لن يتعرف على المصدر بسهولة بل بتقليب صفحات البحث[1]، ولهذا نفضل العمل بالطريقة الأولى لأنها الأكثر استخداما في البحوث، لأنها تقدم للباحث عدة تسهيلات عند رجوعه إلى المصدر أو المرجع، وكذا إذا أراد الحذف أو إضافة هامش معين.

وتختلف طريقة التهميش باختلاف نوع المصدر أو المرجع الذي اعتمد عليه الباحث، وكذلك في حالة تكرار المصدر أو المرجع، وقد تطرقنا سابقا إلى طرق تدوين البيانات عند التهميش سابقا، فلا داعي للاعادة.

المطلب الثالث-الالتزام بعلامات الترقيم أو الوقف في الكتابة:

إن علامات الترقيم في الكتابة لها أهمية كبيرة في البحث، لآنها تساعد على توضيح النص وتحديد ملامح العلاقة الصحيحة بين أجزاء لكلام وما فيه من مضمون ودلالات تستوجب لفت انتبها القارئ أو الدارس إليها[2].

وهي تمثل جانبا مهما في الناحية الفنية للبحث من شأنها مساعدة القارئ على فهم الجمل والعبارات، وبيان المقصود منها، وتحديد مواضع الترقيم والفصل بين أجزاء الكلام.

وفيمايلي توضيح مختصر لعدد من علامات الترقيم الرئيسية:

الفرع الاول-النقطة(.): وتستعمل في الحالات التالية[3]:

-تدون في في أواخر الجمل التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية البسيطة منها والمركبة.

-توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه.

-تستعمل للوقف بعد تمام المعنى نهائيا، وقبل استئناف كلام جديد.

-لاتوضع النقطة بعد العنوان سواء كان العنوان رئيسا أم فرعيا.

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 52.

[2] حسين محمدى جواد الجبوري، المرجع السابق، ص223.

[3] المرجع نفسه، ص 224.

الفرع الثاني–الفاصلة(،)

وينبغي كتابتة الفاصلة ملاصقة للكلمة التي تسبقها مباشرة بدون فراغات، وتستخدم في الحالات التالية[1]:

–بين الجمل التي يكون مضمونها أو سياق كلامها ذو معنى مفهوم.

–بين الجمل القصيرة المعطوفة والمستقلة في معانيها.

–بين الجمل الصغرى أو أشباه الجمل، بدلا من حرف العطف.

–بين أنواع الشيء وأقسامه.

–بين الكلمات المعطوفة المرتبطة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجمل في طولها.

–بين لفظ المندى المتصل.

–بين الشرط وجوابه إذا كانت جملة الشرط طويلة.

–بين القسم وجوابه.

–قبل الجملة الحالية.

–قبل الجملة الوصفية.

–قبل الجملة أو شبه الجملة الاعتراضية وبعدها.

–بعد كلمة أو عبارة تمهد لجملة رئيسية.

–بين جملتين تامتين، تربط بينهما كلمة"لكن"، إذا كانت الجملة الأولى قصيرة.

–قبل كلمتي مثل أو نحو اللتين تسبقان المثال على قاعدة ما.

–بعد كلمة التعجب في بداية الجملة.

–بين الكلمات المتضادة.

–بين عنوان الكتاب، ودار الشر، ومكانه، وتريخه.

---

[1] علي إبراهيم على عبيدو، جودة البحث العلمي(الاخلاقيات، المنهجية، الاشراف، كتابة الرسائل والبحوث العلمية)، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص ص251،248.

الفرع الثالث–الفاصلة المنقوطة(؛)

تكتب ملاصقة للكلمة التي تسبقها ولا يترك فراغات بينهما، وتسمى أيضا بالفصلة المنقوطة، أو الشولة المنقوطة، أو القاطعة، وتوضع بين الجمل التي بينها قوة في الترابط أو ترابطها غير لازم، ويقف القارئ عندها وقفة أطول قليلا من وقفته عند الفاصلة، وأقصر من وقفته عند النقطة، وتستخدم في الحالات التالية:

–توضع بين الجمل الطويلة التي يتألف من مجموعها كلام مفيد أو فقرة كاملة المعنى.

–تستخدم في تدوين المصادر أو المراجع في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة على أكثر من مصدر، حين تدون بين المصادر تحت رقم واحد[1].

الفرع الرابع–النقطتان العموديتان(:) تستعمل لتوضيح ما بعدها وبيان ماقبلها، وأكثر استعمالها في الحالات الآتية[2]:

- بعد القول أو القئل مباشرة أو المثل أو الحكمة.

–لإلقاء الضوء على كتاب ما أو التأكيد عليه ولفت الانتباه إليه وكذلك التأكيد على عنوان ما في معرض القول.

– تستعمل بعد بعض الالفاظ مثل:الآتي، مايأتي، فيمايلي....ألخ.

–قبل تعداد النقاط في موضوع ما.

–قبل الجملة المقتبسة.

–قبل شرح أو تفسير أو تعديل.

–توضع بين مكان النشر ودار النشر في بعض الطرق لترتيب مراجع البحث.

–بعد العنوان الفرعي الذي يكون في أول السطر.

الفرع الخامس–علامة الاستفهام(؟): وتكتب ملاصقة للكلمة التي تسبقها ولايترك فراغات بينهما، وتستخدم في الأغراض التالية:

–توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة في الجملة أم محذوفة.

–عند الشك في المعلومة أو عدم التأكد من صدقه[3].

الفرع السادس– القوسان المزدوجان( ): وتسمى بالهلالين الكبيرين، وتستخدم في الحالات التالية:

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص226.

[2] المرجع نفسه، ص 226.

[3] علي إبراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص 258،259.

-حول الأرقام في النص، أو في الهامش، أو في المتن، دلالة على المصدر المعتمد.

-حول إشارة الاستفهام بعد خبر أو كلمة أو حديث أو سنة سنة مشكوك في صحتها.

-حول عنوان فرعي يهدف التأكيد عليه.

-حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص، على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

الفرع السابع-علامات التنصيص (" ") وتسمى كذلك علامة الاقتباس أو المزدوجتان[1]، ويوضع بينهما:

-كل نص مقتبس حرفيا بما فيه علامات التلاقيم أو العبارات أو الالفاظ المقتبسة حرفيا، وذلك لتمييز الكلام المقتبس عن كلام الباحث.

-عنوان الأبحاث أو القصائد أو المقالات أو الكتب لتوضيحها وإلقاء الضوء عليها سواء كان ذلك في المتن أو في الصدر[2].

خاتمة:

ختاما لما تقدم في هذه المطبوعة نرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم المعلومات اللازمة حول تقنيات إعداد البحوث العلمية لطلبة السنة الأولى ماستر خاصة وأنهم مقبلين على إعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في السنة المقبلة إنشاء الله، ونأمل أنهم قد استفادوا من هذه التقنيات بدءا بمرحلة اختيار الموضوع وصياغة إشكاليته صياغة دقيقة وواضحة، وصولا إلى مرحلة كتابة البحث في شكله النهائي بلغة سليمة من حيث الاملاء والنحو والصرف، واختيار الالفاظ المعبرة على المعنى المقصود معتمدين على تقنيات الاقتباس والتوثيق، وكذا ترتيب وتنظيم مراجع ومصادر البحث وغيرها من الأمور الشكلية الواجب مراعاتها في كتابة البحوث، مع توصية الطلبة بضرورة اتصافهم بأخلاقيات البحث العلمي خاصة صفة الأمانة العلمية التي تعتبر أساس نزاهة ومصداقية وصدق الباحث، وبالتأكيد على أن تخلف هذه الصفة سوف يفقد البحث مصداقيته وجودته المطلوبة.

و في الأخير نعد طلابنا الأعزاء على أننا سوف نقوم بتحديث هذه الدروس وتحسينها مستقبلا من أجل تقديم المعلومات الجديدة والمستحدثة لهم.

-تم بعون الله وتوفيقه-

[1] علي إبراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص 263.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 227.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

1-قائمة المصادر المعتمدة:

-القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

2-قائمة المراجع:

أ-الكتب:

-انجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر،2006.

-أبو سليمان إبراهيم، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، ط03، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978.

-بدر أحمد ، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط4 ،وكالة المطبوعات، الكويت،1978.

-بومدين طاشمة، ناجي عبد النور، أصول منهجية البحث في علم السياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014.

-بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

-بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 2011.

-بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-بن واضح هاشمي، منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا، "ماستر، ماجستير، دكتوراه"، جامعة محمد بوضياف، ط2016.

-بدوي عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

– تركاوي عمار، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
–تركي إبراهيم محمد، دراسات في مناهج البحث العلمي، ط1، دار الوفاء لدنيا للطياعة والنشر، الإسكندرية، 1427هـ/2006م.
–جيدر ماثيو، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير و الدكتوراه، منهجية البحث، ترجمة ملكة الأبيض،دن، دم.
–الجبوري حسين محمد جواد، منهجية البحث العلمي، ط2، مدخل لبناء المهارات البحثية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، مؤسسة دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
–حسين فايز محمد، أبو الحسن أحمد، دروس في المنهج القانوني، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
–حنفي هشام محروس كمال الدين، مناهج البحث، قسم المكتبات والمعلومات، الدراسات العليا، جامعة الفيوم.
–حمدي محمد الفاتح، منهجية البحث في علوم الاعلام والاتصال، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
–حسين فايز محمد ، أبو الحسن أحمد ، دروس في المنهج القانوني، ط1، منشورات الحلب الحقوقية، لبنان، 2011.
–خروع احمد، المناهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 51.
–الخشت محمد عثمان ، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1990.
–دنيبات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.
–الداود إبراهيم بن داود ، دليل اعداد خطة البحث للرسائل العلمية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، 2018.
– دويدري رجاء ، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر للنشر، دمشق، 2000.
–الذنيبات محمد جمال مطلق ، كيف تكتب بحثا قانونيا، أصول البحث القانوني، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، السعودية، 2014.
–ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي، أسسه، مناهجه، أساليبه وإجراءاته، لبت الأفكار الدولية، الأردن، 2001.
–رزق دياب سهيل ، مناهج البحث العلمي، مركز التطوير التربوي، غزة، فلسطين، 2003.

– ربيعة عبد العزيز بن عبد الرحمان بن على ، البحث العلمي(حقيقته، مصادره، مادته، مناهجه، متابته وطباعته ومناقشته)، ط6، طكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1433ه/2012م.
–الشيباني عمر محمد التومي، مناهج البحث العلمي، ط2، إدارة المطوعات والنشر، طرابلس، ليبيا،2001.–شروخ صلاح الدين ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
–شروخ صلاح الدين ، منهجية البحث القانوني، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
–شميشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2006.
–شلبي كمال، منهجية البحث العلمي، كلية العلوم الإدارية، منشورات جامعة حماة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.
–الصيرفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي(الدليل التطبيقي للباحثين)، ط3، دار وائل، الأردن، 2009.–الصباغ ليلى، دراسة في منهجية البحث التاريخي، ط8، مطبعة ابن حيان، دمشق،1999/1998.
–صوفان ممدوح عبد المنعم و أخرون ، دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012.
–الضامن منذر، أساسيات البحث العلمي،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1427ه ،2007م.
–العسكري عبود عبد الله ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، دار النمير للنشر، دمشق، 2002.
–عطية محسن علي، البحث العلمي في التربية، مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
–عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
–عودة أحمد سليمان ، مكاري فتحي، أسايب البحث العلمي، مكتبة المنار، الأردن،1987.
–عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
–عبيدو علي إبراهيم على، جودة البحث العلمي(الاخلاقيات، المنهجية، الاشراف، كتابة الرسائل والبحوث العلمية)، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014.
–عناية غازي، منهجية إعداد البحث العلمي(بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)دار المناهج اانشر والتوزيع، الأردن، 2008.
–غرابية فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1981.
–فراج زين بدر ، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

-فاضلي ادريس ، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
-فاضلي ادريس، مدخل إلى المنهجية فلسفة القانون، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
-القاضي دلال، البياتي محمود، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي spss، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
-قاسم محمد محمد ، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت.
-كول ستيفن ، منهج البحث في علم الاجتماع، ترجمة أحمد النكلاوي، مكتبة نهضة الشرق، 1980.
-كتاب جماعي تحت عنوان منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، الاشراف العام، عمار بوحوش، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.
-مراح علي ، منهجية التفكير القانوني(نظريا و عمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط3، 2007.
-مدني أحميدوش ، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، 2015، (دم).
-المحمودي محمد سرحان علي ، مناهج البحث العلمي، دارالكتب، اليمن، 2019.
-المشهداني سعد سلمان ، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، نبلاء ناشرون وموزعون، عمان، 2019.
-معمر علي عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية(الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008.
-المحمودي محمد سرحان على ، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2019.
-نعيمي عبد المنعم، تقنيات اعداد الأبحاث لعلمية القانونية لمطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، دون طبعة، دون سنة النشر.
-ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني (مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية)، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003.
-همام طلعت ، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي،ط1، دار عمارللنشر والتوزيع، الأردن،1984.

ب-المقالات العلمية:

-بن حرز الله مراد ، أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصميم، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020.
- بلعور سليمان، بن سانية عبد الرحمن ، إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث، مجلة البحوث والدراسات، العدد 4، 2009.
- بوضياف عمار، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014.

لخذاري عبد المجيد، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 13، 2020.

-بن بريح أمال، المعايير التقنية لإخراج البحث العلمي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، السنة 12، المجلد 11، العدد 01، 2022.

-حوتية فطيمة الزهراء ، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية، مجلة أفاق علمية، المجلد 02، العدد 04، 2020.

-حماش سيلية، أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 واشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 4، العدد 01، فبراير 2020.

- داودي نعيمة ، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة التعليمية، المجلد 7، العدد 1، ماي 2020.

- ريال فايزة، أدوات جمع البيانات في البحث العلمي بين المزايا والعيوب، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 08، العدد 04، 2020.

- زرباني عبد لله ، بوحميدة عبد الكريم، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 2، 2020.

-شينار سامية ، عبد الوهاب مداسي، أخلاقيات البحث العلمي في ظل التطور التكنولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04، العدد 02، 2020.

-عرعار سامية، جرادي حفصة ، المنهج التجريبي في وضعيتي الممارسة والبحث العيادي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 06، العدد 43، 2016.

- عربي لادمي محمد، مراحل وتقنيات إعداد الرسائل والاطروحات الجامعية، مجلة أفاق علمية، العدد 11، جوان2016.

- لوني نصيرة، عثماني علي، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021.

-النعيمي طه ، البحث العلمي و التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة أبحاث البيئة المستدامة، المجلد1، العدد صفر،1997.

-وديان سعد، أدوات البحث العلمي(الاستبيان، المقابلة، الاقتباس، الاختبارات، الملاحظة)، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ، دراسات عليا، جامعة المستنصرية، العراق،2018.

ج-أعمال الملتقيات العلمية:

-بن بريح أمال ، إرشادات في مراحل إعداد البحوث العلمية، أعمال الملتقى المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية الموسوم بتمتين أدبيات البحث العلمي،لبنان، طرابلس،2015.

– حوتية فطيمة الزهراء، حوتية عفيفة، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجافة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة، التطورات و الاتجاهات الحديثة، 13-14 نوفمبر 2019.
-شادي نصيرة، أثر صياغة الإشكالية في البحث العلمي، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول مناهج البحث في اللغة والأدب والفنون، مجلة الأداب واللغات، المجلد 18، العدد 1، 25 نوفمبر 2018.
-عليلوش فتيحة، تقنيات وضوابط التوثيق لبحث علمي أصيل، المؤتمر الدولي العلمي حول منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والاطروحات الجامعية(الجزء1)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 14-15 أوت2021.

د-المحاضرات المنشورة

– أستاذة خدام، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون خاص، جامعة تلمسان، 2021/2020، ص 18.
– بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم لقانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2020/2019.
-بن براهيم اميمون ، منهجية البحث، كلية الأدب و الفنون، جامعة وهران.
– حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية، محاضرات في المنهجية للسنة الأولى ليسانس، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2010/2009.
– خدام هجيرة ، محاضرات مناهج البحث العلمي لطلبة السنة الأولى ليسانس.
– دحامنية علي، محاضرات في المنهجية لطلبة السنة الأولى ليسانس، معهد الحقوق، المركز الجامعي الوادي، 2009/2008.
– سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص 12.
-سمايلي محمود ، مطبوعة جامعية في مادة المنهجية 2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير وعلوم محاسبة ومالية ، 2017/2016.
-عباس أيوب، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تدريب وتحضير بدني رياضي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (دم).
– غرابه منزل زهية ، منهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية و الإنسانية ، مطبوعة موجهة لطلبة نظام ل.م.د ،علوم اسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة و الاقتصاد، 2017/2016، ص 01.

-طالبي عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية في تقنيات البحث، طلبة السنة الأولى أدب عربي، مقياس تقنيات البحث، المركز الجامعي نور البشير، البيض، قسم الاداب واللغات، 2020/2019.
-قواس مصطفى، محاضرات حول أسلوب كتابة المصادر وطرق توثيقها وترتيبها، جامعة باتنة2، 2020.
-مهني هيبة، محاضرات في منهجية البحث العلمي2، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف2، 2021/2020.
-مجيدي فتحي، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2014/2013.

هـ-المواقع الالكترونية:

- بوزناد هاجر، الأمانة في البحث العلمي، بين الواقع و المأمول، أكتوبر 2018،ص 2.منشور على الموقع الإلكتروني(www.researchgate.net)، تاريخ الاطلاع عليه2020/06/19، الساعة 19:10.
-خضر أحمد إبراهيم ، قواعد استخدام الهوامش والحواشي في رسائل الماجستير والدكتوراه، منشور على الموقع الالكتروني:(http//www.alukah.net)تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/02/01، على الساعة 22:18.
-السيد توكل منى، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، 2013، ص20، منشور على الموقع الالكترونيhttp://m.mu.edu.sa، ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/12/03، على الساعة 10:55.
-فلوسي مسعود، صفات الباحث و مؤهلاته العلمية، موقع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، www.oulamaadz.org
-كيفية كتابة المراجع في البحث العلمي، بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://mobt3ath.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/12/08، الساعة 18:00.
- دليل شامل حول كيفية كتابة خطة البحث، الموقع الإلكتروني:www.mobta3ath.com، تاريخ الدخول إلى الموقع هو:2022/10/03، على الساعة 11:00.
-تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية والإدارية، بحث منشور في المكتبة القانونية، ص06، www.Law.algeriedroit.tk، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/09، على الساعة 10:44.
-المناهج المطبقة في العلوم القانونية، بحث مشور على الموقع الالكتروني لجامعة سطيف2، http://de.Univ-Setif2.dz، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/09، على الساعة 10:30.

– اختيار موضوع البحث العلمي، بحث منشور على الموقع الالكتروني:http://marja3 .com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/26، على الساعة 09:47.
–خطة بحث حول اختيار موضوع البحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني:–http://bts academy.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/26، على الساعة 09:56.
– الاستبيان، المكتبة الشاملة الحديثة، منشور على الموقع الالكتروني: http //::al.maktaba.org ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/05، الساعة 23:24.
– مرحلة اختيار موضوع بحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www. Elmizane.com، دروس ومحاضرات، تاريخ الاطلاع عليه هو:2022/11/19، على الساعة 16:25.
–خطة بحث حول اختيار موضوع البحث، بحث منشور على الموقع الالكتروني:www.bts.academy.com، تاريخ الاطلاع عليه هو:2022/11/19، على الساعة 15:38.
– دليل أخلاقيات الباحث، كلية العلوم، فرع دمياط، يناير 2012، مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.du.edu.eg ، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/10، على الساعة 20:00، ص05
– تعريف ومعنى الباحث في معجم المعاني الجامع، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.almaany.com، تاريخ الاطلاع عليه هو 2022/11/12، على الساعة 15:00.

فهرس الموضوعات:

العنوان **رقم الصفحة**

مقدمة.....01
الدرس الأول:مفهوم البحث العلمي وخصائصه.....02
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....02
المطلب الأول–تعريف البحث العلمي وأهدافه.....02
الفرع الأول–تعريف البحث العلمي.....02
الفرع الثاني–أهداف البحث العلمي.....04
المطلب الثاني–أنواع البحوث العلمية.....05
المبحث الثاني–خصائص البحث العلمي وصعوباته.....06
المطلب الأول–خصائص البحث العلمي.....06
المطلب الثاني–صعوبات البحث العلمي.....08
الفرع الأول–صعوبات متعلقة بعملية البحث.....08
الفرع الثاني–صعوبات متعلقة بالباحث.....09
الدرس الثاني أخلاقيات الباحث العلمي.....09
المبحث الأول–مفاهيم عامة حول الباحث وأخلاقياته.....09
المطلب الأول–تعريف الباحث.....10
الفرع الأول–لغة.....10
الفرع الثاني–اصطلاحا.....10
المطلب الثاني–تعريف أخلاقيات الباحث وأهمية الالتزام بها في البحوث العلمية.....11
الفرع الأول–تعريف أخلاقيات الباحث.....11
الفرع الثاني– أهمية الالتزام بأخلاقيات البحث.....12
المطلب الثالث–أهداف تحلي الباحث بأخلاقيات البحث.....12
المبحث الثاني–الصفات الواجب توافرها في الباحث.....13
المطلب الاول–الصفات الذاتية للباحث العلمي.....13
المطلب الثاني–الصفات الموضوعية للباحث العلمي.....15
الدرس الثالث:أدوات جمع المادة العلمية.....17
المبحث الاول–الاستبيان.....17
المطلب الأول:تعريف الاستبيان وشروط صياغته.....17

الفرع الأول–تعريفه.....17
الفرع الثاني–شروط صياغته.....18
أولا–الشروط الشكلية.....18
ثانيا–الشروط الموضوعية.....19
المطلب الثاني–أنواع الاستبيان.....19
1–الاستبيان المفتوح.....19
2–الاستبيان المقيد.....19
3–الاستبيان المقيد المفتوح.....20
4–الاستبيان المصور.....20
المطلب الثالث–طرق ارسال الاستبيان.....20
المطلب الرابع–شكل الاستبيان وتقييمه كأداة من أدوات البحث العلمي.....21
الفرع الأول–اعداد الصورة الأولية للاستبيان.....21
الفرع الثاني–تقييم الاستبيان.....22
1–مزايا الاستبيان.....22
2–عيوب الاستبيان.....23
المبحث الثاني–المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي.....23
المطلب الأول–تعريف المقابلة.....23
لغة.....23
اصطلاحا.....24
المطلب الثاني–أنواع المقابلات.....24
المطلب الثالث–مواصفات الشخص القائم بالمقابلة وشروط المقابلة.....25
الفرع الأول–مواصفات الشخص القائم بالمقابلة.....26
الفرع الثاني–شروط إجراء المقابلة.....26
المطلب الرابع–تقييم المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي.....27
الفرع الأول–مميزات المقابلة.....27
الفرع الثاني–عيوب المقابلة.....27
المبحث الثالث–الملاحظة كأداة من أدوات البحث العلمي.....28
المطلب الأول–تعريف الملاحظة.....28
المطلب الثاني–أنواع الملاحظة.....29

1-الملاحظة العفوية البسيطة.....29
2-الملاحظة المقصودة أو المضبوطة أو المنظمة.....29
3-الملاحظة بالمشاركة.....29
4-الملاحظة غير المشاركة.....29
5-الملاحظة الوثائقية.....29
المطلب الثالث-خطوات إجراء الملاحظة وشروطها.....29
الفرع الأول-خطواتها.....30
الفرع الثاني-شروط الملاحظة.....30
المطلب الرابع-مزايا وعيوب الملاحظة.....31
الفرع الأول-مزايا الملاحظة.....31
الفرع الثاني-عيوب الملاحظة.....30
الدرس الرابع: مناهج البحث العلمي.....32
المبحث الأول-مفهوم مناهج البحث العلمي.....32
المطلب الأول-تعريف مناهج البحث العلمي.....32
الفرع الأول-التعريف اللغوي.....32
الفرع الثاني-التعريف الاصطلاحي.....33
المطلب الثاني-الخصائص العامة لمناهج البحث العلمي.....33
المطلب الثالث-التقسيمات التقليدية والحديثة لمناهج البحث العلمي.....33
الفرع الأول-التقسيمات التقليدية لمناهج البحث العلمي.....34
1-المنهج التحليلي الاكتشافي او منهج
الاختراع.....34
2-المنهج التركيبي أو التأليفي.....34
3-المنهج التلقائي.....34
4-المنهج التأملي العقلي.....34
الفرع الثاني-التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي.....34
1-تقسيم ماركينز.....34
2-تقسيم هويتني.....35
3-تقسيم جون وسكيتس.....35
المبحث الثاني-المناهج الأربعة الكبرى المطبقة في ميدان العلوم القانونية.....36
المطلب الأول المنهج التاريخي.....36

الفرع الأول–تعريفه.....36
الفرع الثاني–أهدافه.....36
الفرع الثالث–أهمية المنهج التاريخي.....37
الفرع الرابع–خطوات المنهج التاريخي.....37
1–اختيار المشكلة وتحديدها.....37
2–جمع المعلومات والمصادر التاريخية.....38
3–نقد مصادر المعلومات والمادة التي جمعت.....39
4–عملية التركيب والتفسير.....39
5–استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث.....40
الفرع الخامس–تطبيقات المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية.....40
الفرع السادس–مزايا وعيوب المنهج التاريخي.....41
المطلب الثاني– المنهج التجريبي.....42
الفرع الأول–تعريفه.....42
الفرع الثاني–مراحل المنهج التجريبي.....42
1–الملاحظة.....42
أ–أنواع الملاحظة.....42
ب–شروط الملاحظة.....43
2–صياغة الفرضيات.....43
3–التجريب أو تحقيق الفرضيات.....43
الفرع الثالث–تطبيقات المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية.....44
الفرع الرابع–تقييم المنهج التجريبي.....44
المطلب الثالث– المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي.....45
الفرع الأول–تعريفه.....45
الفرع الثاني–مبادئ الاستدلال.....46
1–البديهيات.....46
1– المصادرات أو المسلمات.....46
2– التعريفات.....46
الفرع الثالث–أدوات الاستدلال.....46
1–القياس.....46
2–التجريب العقلي.....46

3-التركيب.....46
الفرع الرابع-تطبيقات المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية.....47
الفرع الخامس-عيوب المنهج الاستدلالي.....47
المطلب الرابع- المنهج الجدلي أو الديناميكي.....48
الفرع الأول-تعريف المنهج الجدلي.....49
الفرع الثاني-مميزات المنهج الجدلي.....49
الفرع الثالث-قوانين الجدل الأساسية.....50
الفرع الرابع-تطبيقات المنهج الجدلي في ميدان العلوم القانونية.....51
الدرس الخامس:مرحلة اختيار موضوع بحث.....52
المبحث الأول-تعريف مرحلة اختيار موضوع بحث ومصادر اختياره.....52
الفرع الأول-تعريف مرحلة اختيار موضوع البحث.....52
الفرع الثاني-مصادر اختيار موضوع البحث.....53
المطلب الثاني-طرق اختيار موضوع بحث.....53
المطلب الثالث-شروط اختيار موضوع بحث.....54
المبحث الثاني-عوامل اختيار موضوع بحث.....54
المطلب الأول-العوامل الذاتية.....55
المطلب الثاني-العوامل الموضوعية.....57
الدرس السادس:كيفية صياغة إشكالية البحث.....58
المبحث الأول-مفهوم إشكالية البحث.....59
المطلب الأول-تعريف الإشكالية.....59
المطلب الثاني-الفرق بين إشكالية ومشكلة البحث.....60
المطلب الثالث-مراحل صياغة الإشكالية.....60
المبحث الثاني-شروط الإشكالية الجيدة ومواصفاتها ومصادرها.....61
المطلب الأول-شروط الإشكالية الجيدة.....61
المطلب الثاني-مواصفات الإشكالية الجيدة.....62
المطلب الثالث-مصادر إشكالية البحث.....62
الدرس السابع: كيفية جمع المادة العلمية.....63
المطلب الأول-تعريف المادة العلمية.....63
المطلب الثاني-مصادر المادة العلمية.....63
الفرع الأول-المصادر المكتوبة.....63

الفرع الثاني–المصادر الميدانية.....64
المطلب الثالث–أماكن تواجد المادة العلمية.....65
المبحث الثاني–مراحل جمع المادة العلمية.....66
المطلب الأول–مرحلة القراءة.....66
الفرع الأول–تعريف مرحلة القراءة.....66
الفرع الثاني–شروط وقواعد القراءة.....66
الفرع الثالث–أنواع القراءة.....66
المطلب الثاني–مرحلة المناقشة والاستبيان.....67
المطلب الثالث–مرحلة الاقتباس والتدوين.....67
الفرع الأول–تعريف مرحلة الاقتباس الندوين.....68
الفرع الثاني–طرق تدوين المادة العلمية.....68
الطريقة الأولى:طريقة البطاقات.....69
الطريقة الثانية: طريقة الملف المقسم.....69
الطريقة الحديثة: طريقة الملف الالكتروني باستخدام الحاسوب الالكتروني.....70
الدرس الثامن: مرحلة إعداد خطة بحث.....71
المبحث الأول–مفهوم مرحلة إعداد خطة البحث.....71
المطلب الأول–تعريف خطة البحث.....72
المطلب الثاني–أهمية خطة البحث.....72
المطلب الثالث–أهداف إعداد خطة بحث.....73
المطلب الرابع–شروط إعداد خطة بحث.....73
المبحث الثاني–عناصر خطة البحث.....73
المطلب الأول–المقصود بعنوان البحث.....74
المطلب الثاني–مقدمة البحث.....75
المطلب الثالث–متن أو جذع أو جسم الموضوع.....76
المطلب الرابع–الخاتمة.....76
المطلب الخامس–الملاحق والفهارس.....76
الدرس التاسع:تقنيات الاقتباس والتهميش في البحوث العلمية.....78
المبحث الأول–مفهوم الهوامش.....78
المطلب الأول–تعريف الهوامش ووظائفها.....78
الفرع الأول–تعريف الهوامش.....78

الفرع الثاني–وظائف الهوامش.....79
المطلب الثاني–أنواع الهوامش وطرق التهميش.....79
الفرع الأول–أنواع الهوامش.....79
1–هوامش المراجع.....79
2–هوامش الإحالة إلى نفس البحث.....80
3–الهوامش التفسيرية.....80
الفرع الثاني–طرق التهميش.....80
المطلب الثالث–شكل الهومش.....81
المطلب الرابع–تقنيات التهميش.....82
المبحث الثاني–الاقتباس في البحوث العلمية.....86
المطلب الأول–القواعد الأساسية للإقتباس.....86
المطلب الثاني–أنواع الاقتباس.....87
الفرع الأول–الاقتباس المباشر (الحرفي).....87
الفرع الثاني–الاقتباس غير المباشر (اقتباس المعنى).....88
الدرس العاشر :كيفية ترتيب مصادر ومراجع البحث العلمي.....89
المبحث الأول–مفهوم مصادر ومراجع البحث.....89
المطلب الأول–تعريف المصادر.....89
لغة.....89
اصطلاحا.....89
المطلب الثاني–تعريف المراجع.....90
لغة.....90
اصطلاحا.....90
المطلب الثالث–الفرق بين المصادر والمراجع وأهميتهما في البحث العلمي.....90
المطلب الرابع–طرق ترتيب مصادر ومراجع البحث العلمي.....91
المبحث الثاني–ضوابط كتابة قائمة المصادر والمراجع.....92
المطلب الأول–الأمور التي ينبغي مراعاتها عند ترتيب المصادر والمراجع.....92
المطلب الثاني–الفرق بين تدوين المصادر والمراجع في متن البحث وتدوينها في آخر البحث.....93
1–أوجه التشابه.....93
2–أوجه الاختلاف.....93
المطلب الثالث–البيانات التي تحويها قائمة المصادر والمراجع.....94

الدرس الحادي عشر:كتابة البحث من الناحية الشكلية والموضوعية.....97
المبحث الأول–كتابة البحث من الناحية الشكلية.....97
المطلب الأول– الصفحات التمهيدية.....97
الفرع الأول–صفحة العنوان.....97
الفرع الثاني–صفحة الاهداء.....98
الفرع الثالث–صفحة الشكر والتقدير.....98
الفرع الرابع–قائمة أهم المختصرات.....98
المطلب الثاني– المقدمة ومتن الموضوع.....98
المطلب الثالث– الخاتمة وملاحق البحث.....99
المطلب الرابع–الفهارس وملخص البحث.....100
المبحث الثاني–كتابة البحث من الناحية الموضوعية.....101
المطلب الأول–كتابة البحث بأسلوب علمي.....101
المطلب الثاني–احترام قواعد الاقتباس والتوثيق.....102
المطلب الثالث–الالتزام بعلامات الترقيم والوقف في الكتابة.....103
خاتمة.....107
قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.....108
1–قائمة المصادر المعتمدة.....108
2–قائمة المراجع المعتمدة.....108